

الناصيَة



مجلة فصلية تُعنى بقضايا الفكر والثقافة

المايسترو القحوم ومسار
الموسيقي اليمنية

المخا: مدينة القهوة
يطوف اسمها العالم

منظومة قيم المواطنة
عبدالله عوبل

المواطنة والديمقراطية
وحقوق الإنسان
روزا الخامري

أزمة المواطنة وتنامي
العنف... في اليمن
عيان محمد

في كحد الموت
جمال الرموش

الشاعر والأديب اليمني والعربي
أ.د. عبد العزيز المقالح

في رحاب الخالدين

العدد: (الثاني) □

ديسمبر 2022 م □

السنة الأولى □

تصدير مؤقتاً كل سنة أشهر عن مؤسسة (أمجاد) الثقافية والعلمية

الناصية

رئيس التحرير /

أ.د. يحيى قاسم سهل

مدير التحرير /

محمد عبد الرحمن سيف

سكرتير التحرير /

ماجد الشعبي

المراجعة اللغوية /

د. عباس حسن الزامكي

الإخراج الفني

مراد محمد سعيد

ما ينشر في المجلة من
مواضيع تعبر عن آراء
كتابها، ولا تعكس بالضرورة
وجهة نظر هيئة تحريرها
أو المؤسسة الصادرة عنها..

مجلة فصلية، تُعني بقضايا الفكر والثقافة "تصدر مؤقتاً
كل ستة أشهر" عن مؤسسة أمجد الثقافية والحقوقية

العدد: (الثاني) - ديسمبر 2022م _ السنة الأولى

مجلة الفكر والثقافة

تأسست في عدن عام 2021 م

عنوان المجلة : اليمن عدن- كريتر

009672260082

009677778087

00967713807501

الاشتراكات :

يتفق بشأنها مع هيئة التحرير

ثمن النسخة : 2000 ريال يمني

رقم الإيداع لدى المكتبة الوطنية عدن:

2022، 1273

المطبعة : وكالة بكسيل آرت للطباعة والإعلان،

تعز، ش، 26 سبتمبر، جوار مركز المهوب

هاتف: 772484094 - 04283113



امسح

وتابعنا على مدونة المجلة

03 إهداء 06 الافتتاحية

ملف العدد:

قضايا المواطنة والسلام في اليمن (١)

- 08 «المواطنة المتساوية»: المفهوم المحددات، وشروط التحقق توفيق مجاهد سالم
- 26 «المواطنة والديمقراطية وحقوق الإنسان في الدولة المدنية» روزا جعفر محمد الخامري
- 45 «منظومة القيم في ثقافة المواطنة» عبدالله عوبل
- 50 «الهوية والمواطنة: معاً لمناهضة التمييز، والهوية العقائدية بنشر ثقافة المواطنة في اليمن» محمد أحمد علي
- 56 «جدلية العلاقة بين أزمة المواطنة وتنامي العنف السياسي في اليمن» عيابان محمد عبد الرحمن

الديمقراطية: حمالة أوجه هشام السقاف 73

- 76 إشكالية مفهوم المواطنة في الثقافة السياسية العربية سماح أبو الليل
- 126 مجتمع مدنى دور الشباب في بناء السلام في اليمن (١) ماجد الخليدي وآخرون

محددات وقواعد النشر

137

تعريف موجز عن المؤسسة

138

133 اصدارات

المخا يطوف اسمها العالم بينما تتوارى في رمال النسيان

117
على جعبور

ادب وفن

- 90 قضية المواطنة في قصيدة «أشاعر محمود درويش - فكر بغيرك» عباس حسن الزامكي
- 98 «في كبح الموت» جمال الرموش
- 100 «أين أنا؟!!» عائشة المحرابي
- 101 «غنوا معي» عمرو الارياني
- 102 «أوديب ثائراً» آدم عبد الوهاب الحسامي
- 105 «انا من بلاد السكاران» فخر العزب
- 106 «رشا» قرأة نقدية شهاب القاضي
- 111 «إثبات هوية» مازن فاروق رفعت
- 113 «المايسترو القحوم» عبد الرحمن أحمد عبده

اھداء ..

تقديراً وعرفاناً للأدباء والكتاب والمثقفين اليمنيين الذين كان لاسهاماتهم ونتاجاتهم الأدبية والثقافية والفكرية في إثراء الحركة الأدبية والثقافية في اليمن، وتأكيداً من مجلة "الناصية" على اهتمامها وارتباطها بالأدب والثقافة تهدي المجلة هذا العدد - إلى أرواح ثلاثة من أعلام الحركة الثقافية والأدبية اليمنية. - أ، د، عبد العزيز المقالح، د، شهاب القاضي، أ، وليد دماج _ اسهمت اعمالهم ونتاجاتهم الأدبية والثقافية في رفد واغناء المشهد الثقافي والأدبي بأعمال إبداعية وفكرية أقل ماتوصف بها أنها أعمال خالدة. _ وواكب إصدار هذا العدد فاجعة رحيلهم عن دنيانا. . سائلين الله أن تغشى رحمته أرواحهم الطاهرة.



المقالح في سطور

*الدكتور عبد العزيز صالح المقالح
أديب وشاعر وناقد يمني.
ولد عام 1937 في قرية المقالح،
بمحافظة إب، ويُعد في مقدمة شعراء
اليمن المعاصرين، وأحد أبرز الشعراء
العرب في العصر الحديث.

*حصل على الشهادة الجامعية عام 1970، وعلى شهادتي الماجستير عام 1973، والدكتوراه عام 1977 من جامعة عين شمس القاهرة وترقى إلى الأستاذية عام 1987.

*تقلد العديد من المناصب أهمها:

- رئيس جامعة صناع من 1982 - 2001.

- رئيس مركز الدراسات والبحوث اليمني.

- عضو في مجمع اللغة العربية بالقاهرة.

- عضو مؤسس للأكاديمية الدولية

للشعر في إيطاليا.

- عضو في مجمع اللغة العربية بدمشق.
- عضو مجلس أمناء مركز دراسات الوحدة العربية في بيروت.
- المستشار الثقافي لرئيس الجمهورية المتنية منذ عام 2001.

* **الجوائز والأوسمة.**

عن عمر ناهز 84 عاماً بعد معاناته مرض ألم به خلال السنوات الأخيرة.

الفقيد/ د. شهاب القاضي



من مواليد مدينة عدن، فبراير 1956م.

متزوج، وله ولدان.

حاصل على شهادة الدكتوراه في مجال العلوم الزراعية — المحاصيل الحقلية — عام 2013م.

عمل في مركز الأبحاث الزراعية "الكود" وتقلّد عدد من الوظائف والمسؤوليات.

عضو اتحاد الأدباء والكتاب اليمنيين

عضو جمعية علوم الحياة اليمنية

والجمعية الوطنية للبحث العلمي

وسام الفنون والأدب - عدن عام 1980
وسام الفنون والأدب - صنعاء عام 1982
- جائزة لوتس للأدب عام 1986م.
- جائزة الثقافة العربية، اليونسكو، باريس 2002م.

- جائزة الفارس من الدرجة الأولى في الآداب والفنون من الحكومة الفرنسية، 2003م.
- جائزة الثقافة العربية من المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم (أليكسو)، 2004م.
- جائزة الشعر من مؤسسة سلطان بن علي العويس الثقافية 2010م.

*مؤلفاته.

صدرت للدكتور المقالح عدة مؤلفات شعرية وأدبية وثقافية وفكريّة تصل إلى حوالي "34 مؤلفاً" منها :

(لابد من صنعا - 1971مأرب يتكلّم "بالاشتراك مع السفير عبده عثمان" 1972رسالة إلى سيف بن ذي يزن، 1973، الكتابة بسيف التأثر على بن الفضل 1978أبجدية الروح، 1998، كتاب صنعاء، 1999، كتاب القرية، 2000، بلقيس وقصائد لمياه الأحزان 2003م.)
بالقرب من حدائق طاغور.

الأبعاد الموضوعية والفنية لحركة الشعر المعاصر في اليمن
أصوات من الزمن الجديد
أزمة القصيدة الجديدة.
قراءة في فكر الزيدية والمعزلة.)

*توفي يوم 28/فبراير 2022م بصنعاء



ومستشاراً لرئيس جهاز الرقابة والمحاسبة، وآخيراً مستشاراً لوزير الاعلام والثقافة. عضو اتحاد الأدباء والكتاب اليمنيين. كتب ونشر العديد من الأعمال الأدبية في مجال الرواية، والقصة القصيرة، والشعر والنشر، وصدرت له أربع روايات أدبية هي: (رواية وقش هجرة الشمس)، صدرت عام 2019، وظلال الجفر، وهم، وأبو مصعب العزي، وله أعمال أخرى تحت الطبع.

رشحت أعماله للعديد من الجوائز، وحاز على: درع الشعراء الشاب عام 2004 - جائزة بي الثقافية لعام 2011، عن روايته "ظلال الجفر" ناشط مدني.

توفي الأديب والروائي اليمني الكبير وليد دماج، في مدينة عدن، يوم 18/8/2022 م.

هيئة التحرير

ناشط مدني ونقابي

عضو المجلس التنفيذي لنقابة المهندسين اليمنيين فرع عدن. سكرتير مجلة (المهندسون) وعضو هيئة تحرير مجلة "الباحث العلمي المحكمة"

كاتب وناقد، له العديد من الأعمال الأدبية والثقافية والصحفية.

نشر عدداً من النصوص الأدبية "شعر، ونثر، ونقد أدبي" والدراسات والمقالات الصحفية والسياسية.

له في هذا العدد من المجلة، دراسة نقدية عن الفيلم اليمني "عشرة أيام قبل الزفة". أرسلها إلى هيئة التحرير قبل وفاته بيوم واحد.

توفي الكاتب والناقد اليمني الكبير د. شهاب، في مدينة عدن في 22/8/2022 م.

الفقيد/ وليد أحمد ناجي دماج.

ولد في محافظة إب، بتاريخ 10/3/1973 م

متزوج وله ثلاثة من البنين والبنات.

حاصل على شهادة البكالوريوس، في المحاسبة، من كلية التجارة، جامعة صنعاء.

عمل موظفاً في الجهاز المركزي للرقابة والمحاسبة، ومديراً تنفيذياً. "لصنعاء عاصمة الثقافة العربية". ومديراً تنفيذياً لصندوق التراث والتنمية الثقافية.

الافتتاحية

رئيس التحرير

في البدء أود الاشارة إلى مسألتين كان لهما أثر كبير في الإصرار على إصدار العدد الثاني من مجلتنا "الناصية" قبل حلول العام الميلادي الجديد 2023م، الذي نتمنى أن يكون عام سلام على اليمن وأهله.

المسألة الأولى هي مصادرة العدد الأول من قبل سلطة الأمر الواقع في صنعاء، والقارئ يعلم ما جرى، وقد أكد ذلك على دور الكلمة وقوتها.

والثانية هي أصداء البهجة والسرور الذي قوبل به العدد الأول بعد إعادة اصداره وتوزيعه في البلاد عرضاً وطولاً وبكافة الطرق، وذلك ما أفادت به تقارير المباع من العدد، ليس هذا فحسب بل يُضاف إلى ذلك سيل التهاني والتبريكات التي وصلت للمجلة بوسائل الاتصال كافة مباركة صدور المجلة بصفتها إضافة نوعية في ظروف صعبة على اليمنيين بمختلف مشاربهم الفكرية.

ولأن المجلة تُعنى بقضايا الفكر والثقافة، وتهدف إلى الاسهام في نشر ثقافة وقيم المواطنة والمدنية والسلام والتسامح، وحقوق الإنسان، والتأصيل الفكري لقضايا المواطنة والدولة المدنية، وتشجيع الأبداع الأدبي بنشر الإبداعات الأدبية والثقافية للأدباء والمتقين اليمنيين وغيرهم ... الخ.

فقد عملنا ومنذ البداية "منذ العدد الأول" على أن تكون المجلة في أبوابها ومحفوتها شاملة ومجسدة لهذه القضايا.

لذلك فقد كانت أبواب هذا العدد شاملة لأبواب العدد الأول، مضافاً إليه بابين جديدين هما- فكر سياسي، واصدارات .. وعُدّل باب (أدب ونقد) ليصير (أدب وفن)

وقد كُرسنا وبصورة محددة ملف العدد: "لقضايا المواطنة والسلام في اليمن" حيث تضمن خمس دراسات حول: (مفهوم ومقومات المواطنة، والمواطنة والديمقراطية وحقوق الإنسان، ومنظومة قيم المواطنة، ومناهضة التمييز بنشر

ثقافة المواطن، وجدلية العلاقة بين أزمة المواطن والعنف السياسي في اليمن

فكرة سياسية، وخصص لنشر مادتين حول: الديمقراطية، وشكلية مفهوم

المواطنة في الثقافة السياسية العربية.

ادب وفن، واحتمل على تسعه نصوص أدبية "في الشعر، والقصة القصيرة، والنقد الأدبي، والفن والموسيقى".

مدن وتاريخ وثقافة. وقد كرس مادة هذا الباب، لمدينة وميناء المخا.

مجتمع مدني، وفيه دراسة هامة حول: دور الشباب في بناء السلام في اليمن.

إصدارات، وخصص للتعريف بأربعة إصدارات، فكرية، وأدبية.

أخيراً نتمنى أن تصال محتويات هذا العدد رضا واهتمام القارئ، كما نتمنى

مزيداً من التفاعل من قبل الأدباء والمثقفين والأكاديميين والباحثين اليمنيين

مع المجلة، ومدّها بمساهماتهم، فبها التفاعل، والاهتمام تستمر المجلة في

الصدور.

المواطنة المتساوية

المفهوم، المحددات، شروط التحقق

د. توفيق مجاهد سالم

أستاذ الفلسفة المعاصرة
كلية الأداب جامعة عدن

تناول في هذه الدراسة، ثلاث مشكلات أساسية، متربطة ومتداخلة ومكملة بعضها للأخر. تتعلق المشكلة الأولى بمفهوم المواطنة، في معناه الاصطلاحي والمعجمي، وفي دلالته الفكرية والفلسفية، وفي علاقاته بمنظومة المفاهيم الأخرى المحددة والمؤسسة لمفهوم المواطنة المتساوية. المشكلة الثانية. وهي مرتبطة بالأولى ومكملة لها، تتعلق بظهور وتطور مفهوم المواطنة في الفكر الحديث والمعاصر، من خلال الوقوف على الشروط التاريخية العامة، بما فيها الفكرية والفلسفية، التي تبلور في سياقها مفهوم المواطنة، بوصفه أحد الركائز لقيام الدولة الحديثة التي تجسّد فيها قيم الحرية والمساواة والعدالة الاجتماعية، بوصفها حقوق إنسانية وقانونية يتمتع بها كل المواطنين الذين يتمون للدولة بصورة متساوية، غير قابلة للتجزئة أو التمييز بأي صورة من الصور.

وفي ضوء المعطيات المعرفية التي يقدمها البحث في الموضوعين السابقين، ننتقل لتناول بعض القضايا المتصلة بمشكلة ومفهوم المواطنة في المجتمع اليمني، بوصفها واحدة من المشكلات التي تشغّل اهتمام المجتمع اليمني، بتكويناته الاجتماعية والسياسية والدينية والثقافية كافة. ومن نافل القول، أن تناول مشكلة المواطنة في أبعادها الفكرية والفلسفية،

وفي مستويات وشروط تتحققها التاريخي، يُعد السبيل الأمثل لتحقيق الأهداف التي نسعى من خلال هذه الدراسة الوصول إليها. ومنها:

- المساهمة في بلورة ونشر وعي ثقافي توعيري حول مفهوم المواطننة بدلاته ومضمونه السياسي الاجتماعي الاقتصادية والحقوقية، بين أفراد المجتمع بصورة عامة، ونخبه السياسية والثقافية بصورة خاصة.

- طرح ومناقشة، مشكلة المواطننة المتساوية من خلال الإشارة لبعض صور وأشكال الممارسة السائدة في الدولة والمجتمع، التي تتعارض مع مفهوم المواطننة، كونه يقوم على تأكيد مبادئ المساواة والعدالة ونبذ كل شكل من أشكال التمييز والاستبعاد على المستويات كافة.

ولا شك في أن تنامي الوعي الجمعي بمفهوم المواطننة، بوصفه مدخلاً مهمًا لتنمية الوعي السياسي، هو ما جعل منها مطلبًا مشروعًا وعادلاً من أجل بناء دولة مدنية ديمقراطية حديثة تؤسس لمشروع تارخي حضاري جديد، يرتكز على مبادئ العدالة وقيم الحرية، والمساواة.

مفهوم المواطننة وتعريفه:

ماذا نعني بمفهوم المواطننة؟ وكيف يستقيم هذا المفهوم ويلتقي في دلالاته السياسية والمعرفية مع مفاهيم الحرية المساواة والعدالة؟ ثم ماهي الشروط التاريخية — الاجتماعية والسياسية والمعرفية — التي تأسس في سياقها مفهوم المواطننة، وتطاير مع منظومة واسعة من المفاهيم الأخرى، السياسية والفلسفية والسوسيولوجية، وشكلت معاً أحد الأسس المعرفية المهمة لقيام ما يعرف في الفكر السياسي المعاصر بالدولة الحديثة، التي بدأت مسيرتها التاريخية منذ نهاية القرن الثامن عشر في أوروبا، وطورت أشكالاً من الممارسات الديمقراطية في أنظمة الحكم، وبناء المؤسسات المدنية في مختلف ميادين تنظيم العمل والإدارة، والتعليم ... إلخ.

يشير مصطلح المواطننة في استخدامهاليومي، إلى الكلام الذي ينحصر عادة في حدود الدولة، وفي توصيف الانتساب لها. لكنه أيضاً يعني العلاقة بين دولة ما والمواطن الفرد، وكذلك العلاقات السياسية بين المواطنين أنفسهم. كما يشير من ناحية أخرى إلى الحقوق وإلى الواجبات وإلى الفعاليات التي تنتج من

هذه العلاقات”. وعادة ما ترمي التعريفات القاموسية لكلمة “المواطنة” القاعدتين الأساسيةين لمفهومها المتكامل؛ فالمواطنة وفقاً لهذه التعريفات هي:

- أـ. الحالة التي يكون فيها الفرد مواطناً.
- بـ. الحالة التي يكون فيها الفرد عضواً في الجماعة، أي صفة موأتمته مع جماعته ومسئوليته حيالها.

والمواطنة في إطارها القانوني: تمثل العلاقة بين الفرد والدولة التي يقيم فيها، حيث يتقرر لكل منها الحقوق والواجبات الملحوظة قانوناً. وهناك الكثير من المعاجم والموسوعات التي تقدم أنواعاً أخرى، من التعريفات المعجمية للمواطنة، وهي تعريفات تتفق في كثير من الجوانب، لكنها تختلف أحياناً في جوانب أخرى، ربما بسبب اختلاف المنطلقات التي تعبرُ من بوابتها هذه المعاجم والموسوعات لفهم وتحديد معنى مفهوم المواطنة. إذ نجد بعضاً من الموسوعات كما هو الحال مثلاً، مع “دائرة المعارف البريطانية” تركز على مسألة المقابلة بين الحقوق والواجبات، وتتجدد في دساتير الدول الموطن المثالي لمعرفة معنى المواطنة والوضعية التي يحتلها هذا المفهوم. فالمواطنة بحسب نصوص الدستور الذي تحدُّد فيه حقوق وواجبات المواطنين تتضح كيف تضيق أو تتسع طبيعة العلاقة التي تنشأ بين الفرد والدولة، وما تفرضه تلك العلاقة من واجبات على المواطن وما تقدم له من حقوق. ويشير مفهوم المواطنة إلى قدر الحرية التي يتمتع بها المواطن، بالإضافة إلى ما يلزمه تلك الحرية من مسؤوليات تقع على عاتق المواطن تجاه الدولة”.

ويتَّخذ (همفري مارشال) وهو أحد الممثلين المهمين، للنظرية الليبرالية الاجتماعية في مجال المواطنة، من التفسيرات القانونية لحقوق المواطنة، وهي الحقوق السياسية والحقوق الاجتماعية والحقوق المدنية، منطلاقاً له في تفسير المعايير الأساسية لتحقيق المواطنة الكاملة فهو يرى ذلك يتحقق من خلال حق المشاركة بالتصويت، والحق في حرية التعبير، والحق في تلقي المعونات .. إلخ تتحقق المواطنة السياسية. في حين تتحقق المواطنة الاجتماعية من خلال الحقوق الاجتماعية، مثل حق الحياة الكريمة وحق التعليم والرعاية الصحية... إلخ. أما الحقوق المدنية فتشمل الحقوق التي يتمتع بها الفرد بوصفه مواطناً، مثل الحقوق الشخصية وحق الملكية، وحق الحياة، والكرامة، والحرية الفردية،

والمساواة، والتكافؤ في الفرص بصورة عامة، وغيرها من الحقوق التي تكفلها الدساتير وتوكّد عليها المواثيق والمعاهدات الخاصة بحقوق الإنسان، وتصونها عدالة القانون. كما يتضمن تفسير (مارشال) أيضاً الالتزامات القانونية التي ينطوي عليها مصطلح المواطنة مثل "الالتزام بدفع الضرائب، والخدمة في الجيش، والالتزام بالتقدم للوظائف. إلخ".

تعريف المواطن:

استناداً إلى ما سبق، واعتماداً عليه، يمكن تعريف المواطن بالقول: "إنها في معناها العام الشامل هي: الانتفاء إلى الوطن. وعملية الانتفاء هنا تشير إلى علاقة المواطن بالوطن، في حدوده الجغرافية وتاريخه الثقافي والحضاري، وينتج عنها انتفاء المواطن لوطنه. كما تشير إلى علاقته بالمواطنين الآخرين الذين يشاركونه العيش في الوطن، والتي تقوم على مبدأ المساواة الكاملة في الحقوق والواجبات، والمتساوية أمام القانون دون تمييز بين الناس أو الجماعات، على أساس اللون، أو الدين، أو العرق أو الجنس أو الفكر أو الوضع الظبيقي، أو الانتفاء السياسي، أو المذهبي، وينتج عنها احترام المواطنين لبعضهم البعض وإشاعة روح التسامح بينهم، بغض النظر عن مظاهر التسوع والاختلاف، وهي أخيراً، تعني علاقة المواطن بالدولة التي ترعى شؤونه وتحمي مصالحه.

نشأة وتطور مفهوم المواطن:

إن مفهوم المواطن الذي يعد التأثير المعرفي لمجمل الآراء والأفكار السياسية والاجتماعية والتاريخية حول المبادئ والأسس التي ستقوم عليها فكرة المواطن، بصفة عامة، والمتساوية، بصفة خاصة، والتي تشكل مع مجموعة من المبادئ الأخرى، الشروط التاريخية/ الاجتماعية والسياسية والثقافية/ لقيام الدولة الحديثة، قد ظهرت وتبليغت في معانٍها الأصلية تلك، في سياق الفكر السياسي والفلسفة السياسية لعصر التنوير. وكما هو معروف، هذه العملية تزامنت مع قيام وتطور الدولة القومية، أو الدولة الأمة، بوصفها أحد نواتج عقلانية عصر الأنوار.

فعلى المستوى المعرفي: كان لفلاسفة التنوير ومنهم فلاسفة العقد الاجتماعي

"هوبس" و "جون لوك" مروراً بمفكري الثورة الفرنسية "مونتسيكو" "جان جاك روسو" "فولتير" وصولاً إلى الفيلسوف الألماني "إيمانويل كانط" دوراً مهماً في بلورة الأسس والمبادئ الفكرية والفلسفية لمفهوم المواطن، وما يتصل معه من مفاهيم أخرى، كالحرية والمساواة، والعدالة، ومفهوم الديمقراطية، والدولة الدستورية، حيث يكون الدستور فيها هو من ينظم حقوق وواجبات المواطنين ويحدد علاقتهم بالدولة وعلاقتهم ببعض.. إلخ. (ومن دون الدخول في تفاصيل ما قدمه فلاسفة التنوير والعقد الاجتماعي، من أفكار كان لها عظيم الأثر في تشكيل وعي سياسي وثقافي جديد، يقوم على مفاهيم جديدة حول الدولة والسياسة والدين والأخلاق وحقوق المواطن، كون هذه التفاصيل متاحة في كثير من الدراسات الأخرى) سوف نكتفي بالإشارة إلى بعض ما قدمه الفكر السياسي والفلسفي عند الفيلسوف الألماني (إمانويل كانط) كونه يقدم مثالاً مهماً على دور فكر الأنوار في نشأة وتطور مفهوم المواطن وإساعته في الفكر الغربي الحديث والمعاصر. ففي مقالته "جواب عن سؤال: ما الأنوار؟ و"مشروع للسلام الدائم" يطرح "كانط" مفاهيم "المواطنة/ الشعب/ الجمهور" مقابل مفهوم "الرعية" وهو ما يعد مؤشراً لنهاية مرحلة تاريخية من العلاقة بين المواطنين وسلطة الدولة التي تحكمهم. حيث تأسس منذ الآن مرحلة جديدة تقوم على مبادئ ومفاهيم وشروط اجتماعية وعرفية جديدة، ومنها مبادئ العدالة والمساواة والحقوق السياسية وممارستها، في سياق عقد اجتماعي جديد، ينظم العلاقات بين المواطنين من جهة وعلاقتهم بالدولة ومؤسساتها المختلفة، من جهة أخرى، فضلاً عن تحديد الحقوق والواجبات الخاصة بالطرفين. حيث يؤكد "كانط" في مقالته حول التنوير بأن هذه المبادئ والأسس التي يقوم عليها التنوير والتي تؤسس لهذه المرحلة الجديدة في الحياة العامة، بأبعادها السياسية والاجتماعية والثقافية لا يمكنها أن تتحقق إلا بشرط أساسي وجوهري، وهو "شرط الحرية والتفكير النقدي الحر وممارسة هذا الحق في جميع المجالات". وهذا يعني أن المواطن أخذت تفترض تحولاً في شكل العلاقة بين المواطنين وسلطة، يقودها من التبعية إلى المواطن، وينقل مفهوم السلطة، من السلطة الملكية المطلقة، إلى السلطة الجمهورية، بوصفها الراعية للمجال العام، حيث تتجلى المبادئ الحقوقية للمواطنة بالمارسة اليومية للفكر النقدي الحر.

والمعروف أن مفهوم "المجال العمومي" الذي ييلووه لأول مرة "إيمانويل كانط" سوف يشكل في سياق التطور التاريخي اللاحق أحد المداخل المهمة لبناء وتأصيل مفهوم المواطنة، وهو ما ساعد بعض المجتمعات على تخطي مشكلات التعددية السياسية والطائفية والعرقية .. إلخ. ولا شك في أن هذا التحول في المجال العمومي، بتحوله إلى فضاء عام ديمقراطي لممارسة النشاط السياسي، والتفكير النقدي الحر، قد ساهم في ترسیخ مبادئ الديمقراطية وتعزيز الثقافة الحقوقية وثقافة المشاركة، والتسامح، فضلاً عن، تعزيز الاندماج الاجتماعي بين الأفراد والجماعات المتعددة.

وعلى المستوى السياسي: كان للثورتين الأمريكية والفرنسية، وقبلهما الثورة الإنجليزية دوراً مهماً في تطور مفهوم المواطنة، إذ مثل إعلان الدستور الأمريكي 1787م والثورة الفرنسية 1849م بداية مهمة لعملية الانتقال بفكرة المواطنة من المجال النظري إلى بعض مجالات الممارسة العملية، من خلال التأكيد على حقوق المواطنة في الدساتير الجديدة لهذه الدول. علمًاً أن عملية التطور لمفهوم المواطنة وتحقيق المساواة في الواقع المعاش، بقت محدودة، كونها حرمت قطاعات كبيرة من السكان من نيل الحقوق السياسية والاجتماعية. إذ أستبعد الدستور الأمريكي الهنود الحمر وجنوب السود، والنساء من حقوق المواطنة. ولم تتمكن الثورة الفرنسية أن تترجم المبادئ والشعارات الكبرى التي رفعتها في "الحرية والعدالة والمساواة" إلى واقع متجسد على أرض الواقع يشمل جميع مكونات المجتمع. فهي على سبيل المثال، لم تضع حدًا نهائياً للعبودية، حيث استمرت قائمة في المجتمع الفرنسي، ولم تمنح المرأة حقوقها السياسية، أو تساعدها على الخروج من دائرة الاستبعاد والتمييز والقهر المتعدد الوجوه، حيث ظلت المرأة تعاني من عمليات التمييز والإقصاء والحرمان من ممارسة حقوقها السياسية، ومنها الحق في التصويت الذي لم تنته إلا بعد الإعلان العالمي لحقوق الإنسان سنة 1948م.

وبمقدورنا القول "نظريًا على الأقل" إن الإعلان العالمي لحقوق الإنسان "قد شكل نقلة نوعية تطورية مهمة" في مفهوم "المواطنة المتساوية" إذ مارس العهد الدولي الجديد الخاص بحقوق الإنسان، دوراً مهماً في إدخال تعديلات مهمة على دساتير الدول المتقدمة وبعض بلدان العالم الثالث، تتج عنها ظهور نصوص دستورية تؤكد على المساواة وعلى ضمان الحقوق السياسية لجميع المواطنين

في إطار الدولة الواحدة، وللحد من أشكال العنف والتمييز بين المواطنين على أساس اللون أو العرق أو الجنس أو الدين ... إلخ.

الدولة الحديثة ومفهوم المواطنة:

لا شك في أن تطور مفهوم المواطنة، قد سار جنباً إلى جنب، مع تطور سلطة الدولة الحديثة القائمة على مبدأ المشاركة في صنع القرار السياسي، وممارسة السلطة. ذلك أن السلطة الحديثة كما يعرفها "ميشيل فوكو" هي "علاقة قوى". والسلطة بتعريفها البسيط هذا تعني برأي فوكو "أنها لا تمارس إلا على ذوات أحرار. أي أن الأفراد والجماعات، فهنا يتاح لهم إمكانات ل القيام بعدة تصرفات علاقات سلطوية كونها تقوم على علاقات إكراه جسدية، أي ليست موجهة إلى ذوات أحرار". فعندما تحدث عن ممارسة السلطة كصيغة فعل في أفعال الآخرين، وصفها بأنها حكم بعض الناس لبعضهم بالمعنى الأوسع لكلمة الديمقراطية، فإننا ندخل في السلطة الحديثة عنصراً مهماً وهو عنصر الحرية.

هو ما يعني أن هناك علاقة جدلية بين نشوء السلطة الحديثة وتلك المفاهيم المؤسسة لمبادئ وتكوينات المواطنة مثل "الحرية، والديمقراطية والمساواة" وغيرها من مكونات المواطنة، التي لم يكن لها أن تتحقق في الحياة العملية، إلا بوجود دولة مؤسساتية حديثة ضامنة وراعية لهذه الحقوق على مستوى التفكير النظري والممارسة العملية.

وهذه العملية التاريخية تبدأ كما هو معروف عندما قلبت عقلانية التنوير معادلة العلاقة بين المواطنين والسلطة، ونقلت مجال ممارستها إلى المجال العمومي، أو "الميدان العام" حيث أسقطت شعار "أطليعوا ولا تفكروا، بل نفذوا" واستبدلته بشعار "فكروا واتقدوا ثم طيعوا". حيث أصبحت الحرية بموجب ذلك، شرطاً لممارسة التفكير النقدي الحر في كل ما يتصل بالمجال العمومي، وأخذت تتجسد من خلاله قدرات الناس على ممارسة الحقوق وتأدية الواجبات المفروضة عليهم. هذه التحولات الجديدة التي حدث بموجبها الانفصال التاريخي مع العصور الوسطى وشمل مستويات متعددة من المعرفة والوجود والفكر السياسي والفلسفي الحديث، حيث ظهرت وتجلت فيه فلسفة التعاقد الاجتماعي، فشكلت

مع جملة التحولات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، الشروط التاريخية لقيام الدولة المدنية الحديثة، التي ظهرت وفق العرض السابق لميشيل فوكو بموجب آليات جديدة تعمل بها، إذ تقوم على ضوابط قانونية جديدة تحكم توجهاتها وتحدد مساراتها، مستندة إلى تشرعيات الفقه الدستوري الذي تبلور في سياق تطور الفكر السياسي الحديث وفلسفة التعاقد الاجتماعي.

وهنا يمكن الإشارة إلى ثلاثة صور مختلفة لتطور مفهوم المواطنة في سياق هذا الفكر الذي صاحب تطور العملية التاريخية للدولة القومية في الديمقراطيات الغربية وهي:

الجمهوريّة المدنية، والليبرالية، ثم الليبرالية الاجتماعيّة. حيث تُظهر صورة المواطنة في الجمهوريّة المدنية، بوصفها المشاركة السياسيّة وهي تعود إلى (كانط) و (ميكافيلي) ويمكن اقتداء أثرها البعيد في فلسفة (أرسطو) ومن منظريها المحدثين ذكر (حنا أرندت) و (بنيامين باربر). أما الصورة الليبرالية فتظهر المواطنة بوصفها وضعية قانونية تركز على منح الفرد أكبر قدر ممكن من الحرية، وعلى حرية السوق، وتنتظر الليبرالية الجديدة إلى المواطنين كمستهلكين عقلاء للبضائع. أما الصورة الثالثة للمواطنة وهي النظرية الليبرالية الاجتماعيّة، فهي تنظر إلى "مفهوم المواطنة" من زاوية حقوق المواطنة وواجباتها، وتتجلى نماذج المواطنة الليبرالية الاجتماعيّة في الواقع العملي في دولة الرفاه الاجتماعي التي ظهرت في أوروبا بعد الحرب العالميّة الثانية، وعلى المستوى النظري نجد في فلسفة (جون روالز) الأخلاقية أحد ممثليها المهمين بالإضافة إلى همنفري مارشال". وطبقاً لمنظور الليبرالية الاجتماعيّة، يجب أن تكون المواطنة شاملة وقائمة على المساواة، أي يجب أن تشمل جميع المواطنين ضمن نطاق الدولة، ويجب أن تضمن المساواة في الحقوق المدنيّة والسياسيّة الاجتماعيّة، كمقابل للمساواة في الواجبات.

في ضوء كل ما سبق، يمكن أن نص بعض عوامل وشروط تطور مفهوم المواطنة في الفكر الغربي وتطوره في نطاق الدولة الحديثة وهي:

- عوامل معرفية: وضعت أسسها ومبادئها الكبرى، عقلانية التنوير ومثله الفكرية والفلسفية حول الحرية والمساواة، والتسامح وحقوق المواطنة. حيث كان التأسيس المعرفي بشقيه الأبستمولوجي والعملي، الأرضية التي نماء على تربتها الخصبة مفهوم المواطنة في شكله الحداثي الأكثر تطواراً. ذلك أن هذا الفكر انطلق

في تصوره للإنسان، بوصفه نقطة البدء في المعرفة والعمل. فهو بالمعنى الديكارتي "الذات المفكرة" وهو بالمعنى الكانتي "العقل الخالص" وفي المنظور "الهيجي" "هو" "العقل الكلي" وهو الإرادة الحرة" كما أنه بالمعنى الماركسي "الذات الفاعلة في العمل والصانع للتاريخ". وكما نلاحظ، فإن تصورات عقلانية التنوير والحداثة للإنسان تكشف عن درجة التمجيد العالية للذات الإنسانية وفاعليتها في عملية التطور التاريخي للحياة.

ولا شك في أن الحادثة قد جعلت بموجب ذلك، من مفهوم "المواطنة المتساوية" معادلاً جوهرياً من حيث أهميته الإبستمولوجية وضرورته الوجودية لمفاهيم، الديمقراطية ونظام العدالة الاجتماعية والحرية والمساواة في الحقوق والواجبات .. إلخ

- عوامل سياسية: تمثلت بنشوء وتطور الدولة المدنية الحديثة، بوصفها التجسيد المباشر لهذه التطورات في ميادين الفكر الفلسفية والفلسفة السياسية والاجتماعية، فضلاً عن كونها نتاجاً مهماً للثورات الاجتماعية والسياسية، التي قادتها الطبقة البرجوازية الناشئة، وما شهدته بعض المجتمعات من تطورات على مستوى التشريعات المنظمة لحياة مواطنها القائمة على تحديد وضبط العلاقة بين الحقوق والواجبات بنصوص الدستور وأحكام القانون، المدعوم بسلطة قضائية مستقلة.

ولا شك في أن "الإعلان العالمي لحقوق الإنسان" الصادر سنة 1948م، سوف يشكل علامة فارقة في عملية التحول التدريجي في مفهوم "المواطنة" وفي ترسيخ انتقاله إلى مرحلة جديدة، أخذت فيها كثير من الدول تحرص بأن تكون دساتيرها موائمة مع المبادئ الأساسية للإعلان العالمي لحقوق الإنسان ولكلفة المواثيق والمعاهدات الدولية الأخرى الخاصة بحقوق الإنسان. إذ أخذت دساتير هذه الدول تتضمن مختلف المبادئ والأسس التي يقوم عليها مفهوم المواطن المتساوية. هذا التحول الذي شهدته مفهوم "المواطنة" بعد الإعلان العالمي لحقوق الإنسان" واقتراح كلمة "المواطنة" بكلمة "المساواة" ساهم في ظهور القراءات المتعددة لمفهوم المواطن، كما ساهم في تناول مشكلات جديدة تتصل بمشكلة المواطن المتساوية وطرق فهمها وأساليب المعالجة لمشكلاتها الكثيرة والمعقدة.

عوامل اقتصادية: تمثلت بظهور وتطور الاقتصاد الليبرالي بمرحلتيه الكلاسيكية والحديثة، حيث ساهم التطور الاقتصادي في بلورة الأفكار والمفاهيم الجديدة حول العمل الحر والملكية الخاصة والحرية الفردية وغيرها من المفاهيم الليبرالية، التي أثرت على حقوق المواطن في المجتمعات الغربية، مثل المساواة والعدالة والديمقراطية والحرية.

إن جملة العوامل التي أتينا عليها فيما سبق وأخرى كثيرة لم نذكرها، مارست أدواراً مختلفة في ظهور وتطور مفهوم المواطن المتساوية، وانتقالها من الأطر النظرية والمعرفية الضيقة في مجال الفلسفة السياسية والفكر السياسي الليبرالي، إلى ميادين الفعل السياسي، والاجتماعي، والاقتصادي، ويمكن القول بأن أهم إنجازاته تجلت بقيام مؤسسات سياسية راسخة، مؤسسة تأسيساً ديمقراطياً، وأنظمة من حقوق المواطن الإنسانية، محمية ومدعومة، بوجود مجتمع مدني حيوي، وحر، ونظام عدالة، توفرت فيه أحد الشروط التاريخية لعملية الانتقال التدريجي الناجح، صوب تحقيق المواطن الكاملة في الدولة الديمقراطية الحديثة.

المواطنة وتجليات تحققها في اليمن:

لقد جرت في السنوات الثلاثين الأخيرة مناقشات ثرية، اشترك فيها جمع كبير من الناس في معظم الأقطار العربية، وشملت كثير من القضايا والمشكلات المرتبطة بالتغييرات والتحولات التاريخية التي شهدتها العالم في العقد الأخير من القرن العشرين، حيث أصبح بموجب هذه المناقشات، لفظ "المواطنة" و "المجتمع المدني" و "الديمقراطية" و "الدولة المدنية" من الألفاظ الشائعة والمشهورة، في اليمن والأقطار العربية، وأمكنة أخرى كثيرة في العالم، والسبب أن هذه المناقشات التي شاعت في العلوم الاجتماعية والسياسية وبين المثقفين والسياسيين والأكاديميين والمجتمع المدني، أكدت بصورة أو بأخرى، على أن نشر وتأطير وتعيم هذه المفاهيم يوفر الشروط الأولية المهمة لانتقال ناجح إلى الديمقراطية، وعلى التأكيد بأن وجود مجتمع مدني حيوي شرط ضروري لقيام دولة مدنية ديمقراطية، تتحقق فيها المواطن المتساوية.

والحق إن هذه المناقشات التي كانت حقوق المواطن وما يترتب عليها من تحولات تشمل مختلف ميادين الفعل السياسي ومؤسسة العدالة، جاءت

إلى حد كبير تناح خطاب وافد حملته رياح العولمة وثورة الاتصالات والإعلام والمعلوماتية، التي فتحت الحدود وجعلت من العالم الكثيرة والممتدة قرية كونية صغيرة يلتقي فيها الناس عبر نوافذ أجهزة الاتصالات الرقمية وشبكات التواصل الاجتماعية، يتادلون فيها على اختلاف مكوناتهم الثقافية واللغوية، الدينية والاجتماعية والسياسية، الأفكار والصور والآراء والخبرات والتجارب، بطرق وأشكال متباعدة. وهو ما يعني أن مناقشة قضايا المواطنة والحرية والمساواة والديمقراطية والدولة المدنية... إلخ جاءت في ضوء محفزات خارجية، تحركت بفعلها المياه الراكدة في بحيرة الداخل العربي التي تسمى بالرتابة والسكنون منذ وقت طويل.

ومن نافل القول إن العديد من الأقطار العربية شهدت في السنوات الماضية تزايد ملحوظ في أعداد الأصوات المطالبة بالمواطنة المتساوية في الحقوق والواجبات. وقد تعددت المصادر التي انبعثت منها هذه المطالب كما تعددت اتجاهاتها، وختلفت في سقف مطالبهما، وكان من الطبيعي أن تظهر مثل هذه الاختلافات بسبب اختلاف الأوضاع الخاصة بهذا البلد أو ذاك، فهناك أقطار عربية تسمى تكويناتها الاجتماعية والسياسية والاقتصادية بقدر كبير من التعدد القائم على الاختلافات الطائفية والعرقية والدينية، فضلاً عن التنوع الثقافي والاجتماعي الناجم عن هذه التعددية التي غالباً ما يتم تجاهلها من طرف الأنظمة السياسية القائمة، بوصفه محفز للتطور والتقدم، ولا يختلف الأمر بالنسبة للبلدان الأخرى، التي لا تعاني من مشكلات التعدد الطائفي أو الديني أو العشائري والقبلي، لكنها تمتاز بالتنوع والاختلاف في الجغرافية الاجتماعية والسياسية والثقافية والأيكولوجية للبلد الواحد.

ولأن عوامل التغيير التي فرضها منطق العصر الراهن قد هبت وبدأ تأثيرها يتجلّى على أكثر من مستوى، منذ نهاية القرن الماضي، ووصلت عبر تراكم معرفي تنويري واسع، ساهم مع عوامل أخرى على قيام مظاهر متنوعة من الحركات الاحتجاجية الشعبية العربية، ضد أنظمة تسلطية واستبدادية، في أكثر من بلد عربي، حيث عبر الناس عبر مختلف وسائل الاحتجاج عن مطالبهم بالتغيير الشامل في السلطة، ومراكز صنع القرار فيها، والدولة بمختلف مؤسساتها البنوية، وجعلت من مبدأ المواطنة المتساوية في الحقوق، والمطالبة بوجود

سلطة قضاء مستقلة، وبأن يكون للمعارضة والمجتمع المدني دوراً رقابياً على السلطة التنفيذية... إلخ مطلباً عاماً تلتقي حوله مختلف القوى الاجتماعية والسياسية، المنخرطة في الحراك الشعبي المطالب بالتغيير.

لكن ونحن نتحدث عن المواطنة في اليمن، ومعرفة تجليات مفهوم المواطنة في الوعي الثقافي والسياسي وخاصة، والوعي المجتمعي بعامة، ومستويات تتحققه العملي في الواقع اليمني الراهن.

يمكننا القول: قياساً إلى جملة ما آتينا عليه سابقاً، بدأءاً من تحديد معنى مفهوم المواطنة وتعريفه، مروراً بالسياق التاريخي المعرفي والسياسي والاجتماعي الذي تبلور فيه مفهوم المواطنة مع غيره من المفاهيم الفلسفية والسياسية والسوسيولوجية التي أسست لقيام دولة مدينة ديمقراطية حديثة تقوم على مبادئ العدالة والمساواة في حقوق المواطنة وعلى الحرية في القول والتفكير والنقد والممارسة في مختلف مجالات الفعل، السياسي والاجتماعي والإبداعي... إلخ. لن يكون الحديث عن المواطنة في اليمن بالسهولة التي قد يتوقعها البعض، على الضرد من ذلك تماماً، مشكلة المواطنة في اليمن هي مشكلة تتسم بقدر كبير من التعقيد المركب، وهو ما يتطلب من الباحث في هذا الشأن قدر كبير من الجهد والعناء إذا ما أراد الإحاطة بهذه المشكلة وتقديم قراءة موضوعية لها، تستجيب لمتطلبات الواقع المعاش، وتقدم الحلول الكفيلة بالخروج من مأزقها المعقد. بكيفية أخرى: إن الحديث عن المواطنة والمساواة في الواقع اليمني، ومحاولة معرفة الحيز الذي تشغله في المجال الثقافي ومستويات التحقق لتلك التطورات النظرية لمفهوم المواطنة، على مستوى الوعي الجمعي، في واقع الحياة اليومية للمواطنين باختلاف انتماطهم السياسية أو الاجتماعية، أو الثقافية، أو المكانية، يتطلب من الباحث القاصد معرفة حقيقة أوضاع المواطنة، أن يضع في اعتباره جملة من المسائل المعقدة، التي تشكل العناصر المكونة لمشهد المواطنة والمساواة في اليمن، وفي هذا السياق نعتقد انه من المناسب لنا الدخول لمناقشة مشكلة المواطنة في اليمن منذ مطلع التسعينيات من القرن الماضي حتى الوقت الراهن، أي منذ أن بدأت المناقشات حولها في السياق الثقافي العربي والعالمي. وسوف نقسمها إلى ثلاث فترات رئيسة، شهد خلالها مفهوم المواطنة المتساوية في اليمن صعوداً ثم تراجعاً، فانحداراً إلى مستوى أكثر عمقاً وتعقيداً.

تبعد المراحل الأولى في بداية عقد التسعينيات، حيث تزامنت تلك المناقشات التي سبق الحديث عنها وشملت مشكلة المواطنة المتساوية، مع تحقيق الوحدة بين شطري اليمن وقيام الدولة اليمنية الموحدة، عام 1990م، ومع هذا الحدث التاريخي المهم شهدت الجمهورية اليمنية، جملة من التطورات الاجتماعية والسياسية والثقافية، وقد مثلت العملية الديمقراطية العلامة البارزة في جملة هذه التحولات، حيث نجد في المشهد الديمقراطي في اليمن، على سبيل المثال وليس الحصر: التعددية السياسية والحزبية. حرية الصحافة والمطبوعات. حرية القول والرأي، وإن في حدوده الدين. ظهور مؤسسات المجتمع المدني، بوصفها أحد المكونات الأساسية الفاعلة في المجال العمومي. مبدأ التداول السلمي للسلطة بوصفه المبدأ الرئيس الذي تقوم عليها الحياة السياسية في البلاد، تُرجم في الواقع العملي بالانتخابات الدورية. البرلمانية والرئاسية والمحلية. إلى جانب العديد من الإجراءات القانونية الأخرى المتصلة بقضايا الحقوق والحريات، والتأكيد عليها في دستور الدولة الجديدة، وقوانينها النافذة، التي جاءت في عديد منها موائمة للكثير من المعاهدات والاتفاقيات التي تضمنتها التشريعات الدولية حول الحقوق والحريات بصورة عامة، أو المتعلقة بحقوق فئات وشريائح اجتماعية معينة مثل حقوق المرأة والطفل، فضلاً عن المواثيق والاتفاقيات الدولية، التي تؤكد على صون كرامة الإنسان، وحماية حقوقه السياسية والإنسانية.

ولا شك أن هذا الواقع بمعطياته النظرية على الأقل، كان موجوداً، ولا قبل لأحد على إنكاره، وكان حاضراً ومتجلياً بانصاع صوره له، في سياق خطاب إعلامي وسياسي، رنان " رسمي في الغالب" عندما كان يتحدث حول المكاسب التي تحققت في مجال حقوق المواطنة، علمًا أن هذا الخطاب لم يكن خاص بالعقد الأول من عمر الدولة الموحدة، بل كان سائداً، على مدى العشرين السنة الأولى من عمر الجمهورية اليمنية.

لكن ماذا عن واقع المواطنة والمساواة في الواقع العملي؟ ماذا عن وضع الدولة بوصفها الراعية لهذه الحقوق؟ هل هناك مؤسسات تحمي وتصون هذه الحقوق وتケفل تحقيق مبدأ المساواة بين مواطنها، وتتظر إليهم جمیعاً بدون تمييز أو انتقاء أو تحيز على أساس الموطن أو المستوى الاجتماعي أو الاتنماء القبلي أو الطائفي أو السياسي أو الديني؟

إن إلقاء نظرة سريعة من الخارج لمشهد الحياة اليومية وما صاحبها من خطاب سياسي وإعلامي رسمي تكفي لتكوين صورة مثالية حول تطور حقوق المواطنة المتساوية في اليمن خلال فترة العقد الأول من عمر الجمهورية اليمنية. غير أن هذه الصورة التي قد تخدع بخطاب إعلامي وسياسي متضخم، سوف تطوي على حكم متسرع عند تقييم هذه المشكلة، ومن ثمة، سوف تفقد مصداقيتها تماماً، عندما يأتي آخرون لدراسة مشكلة المواطنة والمساواة في اليمن من خلال البحث والتحليل النقدي، والغور في أعمق الواقع، والنظر عن قرب في تفاصيل عالم الحياة اليومية، التي ستكتشف عن واقع مغايير تماماً لما تقدمه الصورة الأولى حول حقوق المواطنة المتساوية في اليمن، ذلك أن المفارقة بين ما يقال نظرياً عن تطورات كبيرة و مهمة شهدتها العملية السياسية والديمقراطية، والمكاسب الاجتماعية والسياسية، التي تحققت لقوى المجتمع المختلفة ومنها تلك المتعلقة بحقوق المواطنة المتساوية في اليمن، لا شك بأنها سوف تكون مفارقة مدهشة ومؤلمة في أن معًا. والحق إن قضايا الحقوق والحربيات والمساواة، والعدالة والديمقراطية، وغيرها من المبادئ والأسس المكونة لمفهوم المواطنة، بمعانيه النظرية ومستويات تحققها في الواقع العملي، كانت تتجه في مسيرتها على مدى العشرين السنة الأولى من عمر دولة الوحدة اليمنية، بعد البداية المهمة نظرياً وتطبيقياً، نحو الانحدار والتقهقر وليس التطور والتقدم.

إذا ما قارنا مشكلة المواطنة، بين عقد التسعينيات من القرن الماضي والعقد الأول من القرن الجديد، أي بين المرحلة الأولى والثانية (لأننا سوف نرجئ الحديث عن مشكلة المواطنة في العقد الثالث من عمر دولة الوحدة لأسباب سنأتي عليها فيما بعد)، فإننا سوف نلاحظ أن المشكلة سوف تبدأ مسيرتها التنازيلية منذ منتصف التسعينيات، حيث يبدأ عملياً تقليص فضاء الحرية المتأحة أمام المواطنين في ممارسة الحقوق السياسية بصورة لا تتفق مع مبادئ العدالة وروح المساواة المجتمعية، مروراً بعملية تقليص مساحة المشاركة الشعبية الحقيقة في العملية الديمقراطية بفعل الاستمرار بسياسة الانفراد بالسلطة، وإلغاء دور مؤسسات الدولة بعد أن اختزلت هذه المؤسسات بشخص الزعيم والقائد وصاحب الفخامة، وانتهاء بتراجع روح الاتباع إلى الوطن وتزايد مشاعر الاغتراب الثقافي وال النفسي لدى المواطن وما نجم عنها من مشاعر الكراهية والنفور وعدم

القبول للآخر. علماً أن هذه المظاهر السلبية السائدة في الراهن المعاش آنذاك، لم تكن ملحوظة في بداية التسعينيات من القرن الماضي، أي في السنوات الأولى من قيام دولة الوحدة، إلا بعد أن تحولت العديد من الممارسات اليومية من أطراف النظام السياسي الذي بدأ ينقلب على دستور الدولة وعلى الحياة الديمقراطية وعلى مبادئ العدالة وروح القوانين، بسياسية مغايرة هي سياسية الأزمات والحروب وما ينجم عنها من تبعات إقصائية لفئات واسعة من السكان وانضمماها لطوائف اجتماعية أخرى لم تكن يوماً خارج دوائر العزل والاستبعاد. إن ما يدفعنا للقول إن مشكلة المواطن في اليمن لم تكن في أحسن أحوالها كما يعتقد البعض، حتى في تلك الفترة من تطور الدولة الموحدة، لأنها على الضد من ذلك، كانت في أسوء حالاتها، ولا يمكن لذلك الخطاب السياسي وما ينطوي عليه من مظاهر الزييف الأيديولوجي أن يخفي حجم المشاكل المرتبطة بحقوق المواطن في اليمن، وما قادت إليه من نتائج سلبية متعددة شملت تقريباً مختلف مستويات الوجود الاجتماعي السائد، وتجلت في العديد من المظاهر ومنها - على سبيل التمثيل وليس الحصر -

- تدهور كبير وغير مشهود في شعور فئات مختلفة من السكان، الشباب بصورة خاصة، بالانتماء للوطن، بسبب وضعهم الاقتصادي، وفقدان الشعور بالأمان الناجم عن انسداد الأمل بالمستقبل، مع فقدان الأمل بالتغيير وخيبة الأمل بالنخب السياسية القابضة على السلطة والثروة، في ظل تفشي الفساد بأشكاله المختلفة، المالي والإداري، والسياسي، مع تراجع شديد في الخدمات الاجتماعية، في التعليم والصحة، بشكل خاص، وانهيار الخدمات الأساسية مياه، كهرباء، موصلات، طرق ... الخ.

- شعور عام بالظلم، وغياب العدالة بمستوياتها المختلفة السياسية والاقتصادية والاجتماعية، بسبب التمييز، وانحياز العدالة ممثلة بالسلطة القضائية غير المستقلة، ضدّاً تجاه المواطنين الذين ينتمون إلى جهات أو مناطق أخرى. وقد تجلت مظاهر غياب العدالة وتحيزها في الوضع القائم بعد حرب صيف 1994م في عديد من المناطق اليمنية وأولها مناطق الجنوب، حيث أخذ أبناء المناطق الجنوبية عامة، يشعرون بأنهم قد جردوا من حقوق المواطن، ببعادها ومستوياتها الوجودية والمعرفية، والإنسانية كافة. كما شمل ذلك أبناء مناطق

آخرى جرى التعامل معهم من طرف القوى المهيمنة على السلطة السياسية على أنهم مواطنين من الدرجة الثانية، فشملت حالة التمييز والاستبعاد، أبناء محافظات كثيرة في اليمن. وقد أخذ هذا النوع من التمييز على أساس الاتباع الجغرافي، حيث صُنف مواطنوها على أنهم مواطنين من الدرجة الثالثة أو الرابعة (أبناء "تهمة" مثلاً الذين يشكلون غالبية سكان محافظة الحديدة، وأجزاء من محافظات أخرى مجاورة).

إن مشكلة المواطنة والمساواة في اليمن لا تحصر تجلياتها عند هذه المظاهر التي أشرنا إليها فحسب، إذ نجد العديد من الظواهر المؤكدة على غياب المواطنة المتساوية، فضلاً عن غياب مقدمات وشروط تحقق مفهوم المواطنة في ميادين الحياة العملية، ومنها:

- ما تزال "المرأة" في اليمن تعاني من عمليات ال欺凌 والتمييز وعدم التمكين من حقوقها هو الغالب في الحياة العملية. حيث تبين العديد من الدراسات الحديثة العديد من المؤشرات التي تؤكد، ليس فقط، على تزايد عمليات التمييز والاستبعاد الاجتماعي والسياسي والاقتصادي للمرأة في المرحلة الأخيرة، فضلاً عن تعرضها لضغوطات ثقافية ونفسية ودينية من أطراف القوى التقليدية التي تزايد حجم نفوذها الاجتماعي والسياسي مؤخراً، بهدف الضغط على المرأة وإجبارها على الصمت وملازمة الدار وعدم التحدث والمشاركة في قضايا الشأن العام. فضلاً عن ذلك، ما تزال العديد من القوى والحركات الاجتماعية والسياسية والدينية عرضة للاضطهاد وال欺凌 السياسي والاجتماعي، والحرمان من ممارسة حقوقها في التعبير عن رؤاها الفكرية أو السياسية أو الدينية، كما يعاني المواطنون المنتهين لهذه الجماعات أو الحركات الاجتماعية من عمليات تمييز وإقصاء من الفرص المتساوية مع غيرهم من المواطنين.

والحال إذا ما انتقلنا للمرحلة الثالثة، التي تمثل العقد الثالث من عمر الجمهورية اليمنية، لكي تتحدث عن مشكلة المواطنة في الحالة الراهنة التي يعيشها المواطن اليمني، وإذا ما استندنا في ذلك إلى تعريف مصطلح المواطنة، الذي قلنا بأنه يشير في استخدامه اليومي، إلى الكلام الذي ينحصر عادة في حدود الدولة، وفي توصيف الاتساق لها، كما يشير إلى الحقوق وإلى الواجبات وإلى الفعاليات التي تنتج من هذه العلاقات" وإذا ما انتقلنا بعد هذا للعودة لتعريف الدولة

التي ينحصر فيها استخدام مصطلح "المواطنة" كما تقدمه أدبيات الفلسفة السياسية وعلم السياسة بالقول: إن الدولة هي جماعة المواطنين الذين يشغلون إقليلًا محدد المعالم، ومستقلًا عن أي سلطان خارجي، ويقوم عليه نظام سياسي له حق الطاعة والولاء من هذه الجماعة من المواطنين أو على الأقل من "أغلبهم". وهو ما يعني أن تعريف الدولة يقوم على أربعة عناصر أساسية، يشكل فيه المواطنون العنصر الأول، في حين تأتي باقي العناصر الأخرى، وهي الأرض، والاستقلال، والحكومة. فإن الحديث عن المواطنة المتساوية في اليمن، استنادًا لهذه الأسس المعرفية والسياسية، يصطدم بواقع مغاير كليًا لكل هذه الشروط التي يمكن تحديد معنى المواطننة من خلالها. قد يقول البعض أن اليمن يمر بحالة طارئة في تاريخه السياسي والاجتماعي، ولا ينبغي لنا تقديم أحكام تبني على معطيات هذه المرحلة الطارئة. لكن ونحن نتحدث عن حقوق المواطن فليس أمامنا من سبيل آخر غير قراءة الواقع والتعرف على معطياته، وهو من يقدم لنا حقيقة أن الدولة في الوقت الراهن، لا تمتلك مقومات وجودها، فجماعة المواطنين لا يشكلون كتلة واحدة ولا يدينون لحكومة واحدة، ومسألة السيادة في اتخاذ القرارات السيادية مشكوكاً فيها. ... إلخ كل هذا يجعل من الحديث عن المواطننة المتساوية وشروط تحققها في ظروف الواقع الراهن، يتراجع نحو البحث عن ما يساعد على حياة الإنسان على البقاء، وصون كرامته كإنسان له حقوق مثبتة في الدستور والقوانين النافذة حتى مع غياب العمل بها أو انتهاكها من كل أطراف النزاع وما أكثرهم.

خلاصة القول: إن ما يحتاج إليه المواطن اليمني والعربي عموماً، هو إلى جانب توفر تلك الشروط التاريخيةـ الاجتماعية والسياسيةـ والاقتصاديةـ والثقافيةـ التي أتينا عليها بوصفها أساس ضرورية لقيام مواطنة كاملة تقوم على مبادئ وأسس هي الأخرى ضرورة ولازمة وفي مقدمتها شرط الحرية والمساواة والعدالة وجود عقد اجتماعي جديد ينظم الحقوق والواجبات الكفيلة بتنظيم تلك العلاقات التي ذكرت في سياق هذا البحث، ومنها علاقة المواطن بوطنه اتمماً وثقافة وتاريخ، وعلاقته مع مواطنيه الذين يشاركون العيش والانتماء للوطن، فضلاً عن علاقته بدولته التي تقوم على مبدأ احترام الحقوق وأداء الواجبات المفروضة عليه. وإن ما يحتاج إليه المواطن، هو خلق مثل هذه الشروط التي تحول المواطنـ

إلى إحساس وثقافة وشعور ناضج بالانتماء من طرف كل فرد في المجتمع، وهذا لا يتم إلا عندما تحول المواطنة إلى قيمة ثقافية وأخلاقية وسياسية في التكوين الشخصي للمواطن.

المصادر والمراجع المثبتة في الدراسة:

- ١_ ريان فوت ، النسوية والمواطنة ، ترجمة : أيمن بكر وسمير الشيشكلي . مصر ، ٢٠٠٤ م ص ٣٢ .
- ٢_ شفيق المصري ، المواطنة في ضوابطها الدستورية ، مجلة تسامح ، العدد ٢٠ خريف ٢٠٠٧ م .
- ٣_ محمد عثمان الخشب ، تطور مفهوم المواطنة في الفكر السياسي الغربي ، مجلة التسامح ، العدد ٢٠ خريف ٢٠٠٧ .
- ٤_ ينظر : ريان فوت ، النسوية والمواطنة ، المرجع السابق ، ص ٣٣
- ٥_ إيمانويل كانط ، جواب عن سؤال : ما الأنوار؟ ترجمة : رشيد بو طيب ، مجلة عيون ، العدد ١٢ السنة السادسة ٢٠٠١ ، ص ٣٣ .
- ٦_ ميشل فوكو . بحثان حول الفرد والحرية ، ص ١٩٤ .
- ٧_ ميشل فوكو . المرجع نفسه ، ص ١٩٧ .
- ٨_ إيمانويل كانط . جواب عن سؤال : ما الأنوار؟ المرجع السابق ، ص ٣٢ .
- ٩_ ينظر : ريان فوت ، النسوية والمواطنة ، مرجع سابق ، ص ٣٣، ٣٤ .

المواطنة والدّيمقراطية وحقوق الإنسان

في الدولة المدنية الحديثة

د. روزا جعفر محمد الخامري
أستاذ القانون المساعد
جامعة عدن

لا يمكن للدولة أن تتج وتحقق أسس نهضتها دون مبدأ المواطنة، إذ إنّ المواطنة جوهر التفاعلات التي ينتجها المجتمع ومكوناً أساسياً من مكونات الدولة بصيغتها المدنية المعبرة عن تفاعل جميع المكونات الداخلية. وانطلاقاً من ذلك يندرج تحت هذا المفهوم الحرية وما يصاحبها من حقوق وواجبات، فالمواطنة تسبح على المواطن حقوقاً سياسية وأخرى قانونية واجتماعية واقتصادية وثقافية ... الخ؛ وحيث إنّ الدولة المدنية هي دولة تعاقدية يتواافق الناس على مبادئها ودستورها وشكل مؤسساتها، وهي دولة النظام والقانون وبحاسب فيها من ينتهك القانون ولا تترك السلطة فيها ييد جماعة أو فرد وإنما يكون معيار التنوع قائم على أساس النظام الديمقراطي،

تبني على أساس توزيع السلطات وتوازنها والرقابة المتبادلة بين السلطات قائمة على بنية مؤسسية فيها برلمان مستقل غير خاضع للسلطة التنفيذية.

كما أنّ الدولة المدنية تقوم على عدد من المبادئ تستند إليها وتشكل من وهي ثقافة المجتمع ومرجعية العلاقات المجتمعية من أهم هذه المبادئ أنّ الشعب مالك السلطة ومصدرها الوحيد، المساواة والعدالة وعدم التمييز، العدالة الاجتماعية، دولة القانون، احترام حق الاختيار والاختلاف، الحرية، الامن والتنمية، التغيير السلمي والتنافس المشروع، تكافؤ الفرص، المشاركة.

وهناك عدة مقومات ينبغي توافرها كأسس في الدولة المدنية الحديثة – وأهمها وجود المواطنة – فلا تتحقق شروط بناء الدولة المدنية إلا بوجودها وهي:

١- الدستور: (١)

إن أهم مقومات الدولة المدنية الحديثة هو وجود دستور مدني، ينظم العلاقة بين فروع الحكومة وبعضاها وعلاقة الحكومة بالمجتمع، وينص على تفويض الشعب للحكومة بإدارة شؤون البلاد وفق شروط، يسحب هذا التفويض إذا حدث إخلال بالالتزامات الدستورية، ويمثل هذا الدستور تأكيداً على أنَّ الشعب هو مالك السلطة ومصدرها، وأهم ما يجب أن يتضمنه الدستور في الدولة المدنية السيادة الشعبية، وبدأ التداول السلمي للسلطة، ويتضمن تحديد شكل وطبيعة نظام الحكم، ونظام الانتخابات، الفترة الرئاسية، استقلال وفصل السلطات الثلاث، وضمان للحقوق والحراء العامة وسيادة القانون تأكيداً لمبدأ المواطنة المتساوية، ودولة المؤسسات والاعتراف والتطبيق والحماية للحقوق ولحراءات العامة، وحقوق الإنسان كافة، وإعلام حر ومتعدد، بما يكفل حرية تكوين الأحزاب السياسية، والمنظمات النقابية، وحرية الرأي والمعتقد، والمجتمع، والاعتماد على مبدأ الانتخاب العام لعناصر السلطة التشريعية والتنفيذية، كأساس لتداول السلطة، من خلال انتخابات دورية حرة ونزيهة وشفافة، تجسد نتائجها بصدق عن إرادة الناخبين، والاعتراف بالتنوعية السياسية والحزبية. ويجب أن يضمن الدستور التنوع والمشاركة الشعبية الواسعة وال المباشرة عبر إيجاد حكم محلي ديمقراطي كامل الصالحيات يقوم على انتخاب المجالس المحلية، وتكون مؤسسات مجتمع مدني. أما بالنسبة لحكم القانون فهو يتحقق من خلال صياغة دستور وقوانين مدنية تحمي حرية المواطنين من التدخل التعسفي للسلطة، كما تحمي حقوقهم المدنية عند التعامل مع بعضهم بعضًا على أن تمنح السلطة القضائية والهيئات التنفيذية السلطة المناسبة لتنفيذ القوانين دون تعسُّفٍ في تفيذها.

(١) دليل المواطن إلى الدولة المدنية الحديثة، مؤسسة تمكين للتنمية، ص 12.

٢. الديموقراطية:

تعرف الديموقراطية بأنها: نظام حكم سياسي واجتماعي لإدارة الدولة والمجتمع، كما يعرّفها بعض الكتاب: بأنها نمط وأسلوب حياة وطريقة في التفكير تقوم على إتاحة الفرصة الكاملة لكل أفراد المجتمع بالمشاركة في كل ما يخص شؤون حياتهم العامة، وهي أيضاً سلوك متكرر من الأفراد يقوم على احترام الآخر، وإتاحة الفرصة الكاملة له للتعبير عن ذاته، وتقدير آراءه، بل والأخذ بها إذا كانت صائبة. إنها نمط وسلوك متكرر لكل أفراد المجتمع يقوم على الموضعية، ومواءمة مصلحة الجماعة والمجتمع مع مصلحة الفرد، نمط يقوم على احترام المعايير، والضوابط الاجتماعية، بما يؤدي في النهاية إلى وجود مناخ وبيئة داعمة ومحفزة على التقدم والرفاية.

إن الدولة المدنية هي التي تقوم على أسس ديموقراطية واعتمادها كأسس لنظامها السياسي، ومفردات النظام الديمocrطي تقوم على فصل السلطات والانتقال السلمي للسلطة، والوصول إلى الحكم عن طريق انتخابات حرة ونزيهة، أي إنَّ بناء الدولة المدنية الديموقراطية يشترط أن تكون السلطة مفتوحة للتنافس الحر عن طريق الانتخابات التي تقام في فترات يحددها الدستور، بحيث لا تظل السلطة رهينة بيد فرد أو جماعة أو حزب. وتقوم ديموقراطية الدولة المدنية على الفصل بين السلطات والتوازن بينها في الوقت ذاته، وعلى استقلال القضاء، وعلى التداول السلمي الدوري للسلطة بين قوى سياسية منظمة، تطرح برامجها لـ نيل ثقة المواطنين في عمليات انتخابية حرة ونزيهة؛ لأنها تقوم على مجموعة من المبادئ أهمها التداول السلمي للسلطة، وحرية الاختيار والشفافية والمصداقية، وتداول المعلومات ومبدأ المساواة واعتماد مبدأ المحاسبة والرقابة والمساءلة، والتنظيم المؤسسي للمجتمع، كما أن الديموقراطية تعتمد على دعامتين أساسيتين، هما حكم الأغلبية وحكم القانون، ويتحقق حكم الأغلبية من خلال انتخابات حرة مباشرة تضمن انتخاب حكومة تمثل الشعب، على أن يتم الفصل التام بين السلطات المختلفة واستقلال كل منها عن الأخرى في إطار من التوازن، مع وجود رقابة متبادلة بينها والقدرة على محاسبة المؤسسات الحكومية، هذا إضافة إلى التداول السلمي للسلطة في البلد الديمocrطي بشكل سلس لفترة زمنية كافية، لأن الديموقراطية هي في جوهرها طريقة في الحياة وأسلوب لتسير المجتمع

وإدراة صراعاته بوسائل سلمية، وهي بهذا المفهوم تتطلب سيادة قيم معينة ومؤسسات وآليات تضع الديمقراطية بهذا المفهوم موضع التطبيق، فلا يمكن بناء الديمقراطية في أي مجتمع بدون إشاعة ثقافة تعمق القيم الموجهة لسلوك المواطنين في هذا الاتجاه.

إن الانتقال من الاستبداد إلى الديمocracy يتطلب أولاً في الأساس تحرير الإنسان وإطلاق طاقاته ليصبح القوة الأساسية في التنمية، ولا يمكن الحديث عن تحرير الإنسان طالما بقيت روابط الاستبداد قائمة في المجتمع على شكل نظم حكم سلطوية وثقافة غير ديمقراطية، وما لم يشمل التحول الديمocraticي كافة مجالات المجتمع فإنه لا مجال للحديث عن تحرير الإنسان. كما لا يمكن التحول إلى الديمocracy بدون بناء المؤسسات التي تمارس من خلالها هذه الطريقة في الحياة، أو بدون توافر الآليات التي يتم من خلالها وضع هذه القيم الديمocraticية موضع التطبيق وشمولها المجتمع كله؛ لذلك فإن من المهم أن نسعى إلى بناء مؤسسات مجتمع ديمocraticي ونشر ثقافة ومبادئ وقيم الديمocracy من أجل تحقيق دولة مدنية دولة النظام والقانون، لذا ينبغي الخروج من (الجدال المشكوك في براءة مقاصده حول الدولة الدينية والدولة المدنية الذي يؤدي إلى تبديد طاقاتنا ويسبيع وقتنا، ويشغلنا عن إقامة الدولة الديمocraticية، التي هي المشكلة وهي الحل).

٣- المواطنة:

تعرف المواطنة بأنها: (عضوية الفرد التامة والمسئولة في الدولة، وينتج عن هذه العضوية مجموعة من العلاقات المتبادلة بين الطرفين نسميتها الحقوق والواجبات؛ وتشير دائرة المعارف البريطانية إلى إنَّ (المواطنة هي علاقة بين فرد ودولة كما يحددها قانون تلك الدولة، وبما تتضمنه تلك العلاقة من واجبات وحقوق في تلك الدولة). كما إنها العلاقة بين الفرد والدولة بحيث تقدم الدولة لمواطنيها الحماية ويردون بدورهم بالولاء كما تؤطر المواطنة العلاقة بين الفرد والدولة في الحقوق والواجبات بحيث تضمن للمواطنين حرياتهم وحقوقهم وتفرض عليهم الواجبات والمسؤوليات تجاه الدولة. (وذلك ما سنتناوله بشكل أوسع عند الحديث عن المواطنة والحقوق فيما يلي من البحث)

4- حقوق الإنسان:

كان أبرز أشكال التعاون الإنساني بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية في أعقاب ما ارتكب من فظاعة وجرائم أثناء الحرب العالمية، والتي كان من أهم دوافعها إلغاء التمييز العنصري والعرقي لجنس على الأجناس الأخرى، هو التعاون الإنساني في إصدار الأمم المتحدة الوليدة النشأة (1945) في ذلك الوقت الإعلان العالمي لحقوق الإنسان في عام (1948)، الذي أكد في ديباجته على إن الحقوق التي وردت في هذا الإعلان، هي مجموعة الحقوق التي يتمتع بها الإنسان بوصفه إنساناً، حيث يولد الناس أحراً متساوين في الكرامة والحقوق، وقد وهبوا العقل والوجدان، وعليهم أن يعاملوا بعضهم بعضاً بروح الإخاء.

وقد أكد الإعلان أيضاً أن لكل إنسان حق التمتع بكل الحقوق والحرفيات المذكورة في هذا الإعلان واعتبارها حقوقاً غير قابلة للتنازل عنها، وغير مشروعة الانتهاك لأي سبب من الأسباب، وأساس هذه الحقوق هو تحريم الاعتداء على الحياة الإنسانية (الإنسان كإنسان)، ولا يجوز تقييدها إلا لأسباب يحددها القانون، وذلك استناداً إلى الحق في الحياة والأمن، حيث تنقسم هذه الحقوق إلى مجموعة من الحقوق المدنية، والسياسية، والاقتصادية، والاجتماعية، والثقافية، على حقوق فردية وأخرى جماعية.

أمّا لماذا حقوق الإنسان؟ ليس هناك أسباب لهذه الحقوق غير أننا نولد أحراً متساوين في هذا الكوكب، علينا أن نسعى فيه نحو تحقيق حياة كريمة، وهي حق أصيل لا يجوز التنازل عنه، أو انتهاكه، ويجب أن تحمي القوانين، وهي حقوق لصيقة بالشخصية الإنسانية، لا يتم الحصول عليها من منطق أنها منحة أو مكافأة أو مؤشر أو دلالة على التميز، ولكن يتم الحصول عليها نتيجة الصفة الإنسانية.

من جهة أخرى بالإضافة إلى التزامات الدولة تجاه حقوق الإنسان فإنه يتطلب أيضاً التزام الفرد والمجتمع كُلّ تجاه الآخر، ويؤكد ذلك ما ورد في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان (1948) في المادة 29 من إشارة واضحة للواجبات، حددت في جوانب أساسية هي:

- على كل فرد واجبات نحو المجتمع الذي يوجد فيه، وأن تتمو شخصيته نمواً حراً كاملاً.

- يخضع الفرد في ممارسة حقوقه وحرياته لتلك القيود التي يقررها القانون

فقط لضمان حقوق الغير وحرياته، واحترامها، ولتحقيق المقتضيات العادلة للنظام العام والمصلحة العامة والأخلاق في مجتمع ديمقراطي.

مفهوم المواطنة والحقوق

لمحة تاريخية عن المواطنة:

عرف الإغريقيون المواطنة وحبّ الوطن، فدولة اسبارطة كانت تميز بنظام عسكري صارم في تربية أبنائها فالدولة هي التي تتولى تدريبهم على الأمور الرياضية العنيفة، تهتم بتنمية أبدانهم حتى يبلغوا أقصى درجات القوة الجسمية، ثم يتولى الذكور تدريبات عسكرية شاقة ليبلغوا أقصى درجات الخبرة العسكرية، أما الإناث فكن يتلقين من الوسائل التربوية ما يُعينُنَّ على إنجاب ذرية قوية، ومن ثم فنجد التربية البدنية فينشغل الاسبرطيون بالشئون العسكرية، ثم يتولون بعد ذلك شئون الحكم والخدمة العامة، وكان هناك شعور عسكري قوي وسائد بين الأفراد بالاتمام إلى الدولة أقوى من العائلة، ومن ثم حققت انتصارات عسكرية ضخمة بفضل تعبئة أفرادها نحو الدفاع والأمن كهدف وضعته نصب عينها (٢).

مفهوم المواطنة:

توجد رابطة قانونية بين الدولة والمواطن يترتب بموجبها حقوق معينة للفرد نحو الدولة وفي المقابل توجد واجبات معينة للدولة تجاه الفرد. إلا إنّ المفهوم الواسع للمواطنة يعني أكثر من الرابطة بين الفرد والدولة فهو يمتد ليشمل العضوية الكاملة والمت Rowe في المجتمع بما يترتب عليها من حقوق وواجبات، وهو ما يعني أنّ أبناء الشعب الذين يعيشون فوق تراب الوطن كافة سواسية دون أدنى تمييز قائم على أي معايير تحكمية مثل الدين أو الجنس أو اللون أو المستوى الاقتصادي أو الإنتماء السياسي وال موقف الفكري. كما إنّها تعبر عن علاقة تاريخية واتمانية بين الإنسان وموطنه، وهي صفة تلازم المواطن ولا

(٢) د. عبد الخالق يوسف سعد، المواطنة وتنميتها لدى طلاب التعليم قبل الجامعي - رؤية مقارنة - المركز القومي للبحوث التربوي والتنمية، القاهرة، 2004م، ص13.

تزول عنه حتى لو أكّرها على الخروج من بلده. ونُعرّف المواطن بأنها (عضوية الفرد التامة والمسؤولة في الدولة، وينتّج عن هذه العضوية مجموعة من العلاقات المتبادلة بين الطرفين نسمّيها الحقوق والواجبات).

وتشير دائرة المعارف البريطانية إلى إنّ (المواطنة هي علاقة بين الفرد ودولة كما يحدّدها قانون تلك الدولة، وبما تضمنته تلك العلاقة من واجبات وحقوق في تلك الدولة).

وهناك علاقة وطيدة بين مفهومي الدولة المدنية والمواطنة إذ لا مواطنة دون دولة مدنية تسنُّ القوانين التي تحمي مواطنيها وحقوق المواطن وتكلّف المساواة وتكافؤ الفرص ومتطلبات العيش الكريم.

ولقد أشارت المنظمة العربية لمناهضة التمييز (AAD) في العدد (11) لعام 2005م، حول تطور المفهوم الحديث للمواطنة قبل نحو ثلاثة قرون مع تشكيل الدولة القومية التي تحتكر لنفسها السيادة المطلقة داخل حدودها، فمن أجل منع استبداد الدولة وسلطاتها نشأت فكرة المواطن الذي يمتلك حقوقاً غير قابلة للسلب أو الاعتداء عليها من قبل الدولة، حقوق مدنية تتعلق بالمشاركة في اتخاذ القرار السياسي وحقوق جماعية ترتبط بالشّؤون الاقتصادية والاجتماعية والثقافية ولذا تعرف الدولة القومية باسم دولة القانون والمؤسسات المستندة إلى الإرادة الشعبية؛ فهذه العناصر الثلاثة (السيادة، القانون، والمؤسسات المستندة إلى الإرادة الشعبية) هي ما يعطي لمفهوم المواطن معناه.

هذا ويعدُّ مفهوم (المواطنة citizenship) من المفاهيم الغربية الذي أرتبط ظهوره بكتابات المفكرين والفلسفه الغربيين لاسيما المدينة الفاضلة لأفلاطون. ثم ما لبث أن أصبح مفهوم المواطن مفهوماً محورياً في إطار الدراسات القانونية ليصف الوضعية القانونية التي يحق للشخص بمقتضاه التّمتع بما تمنّه الدولة من امتيازات لمواطنيها وتحمّله واجبات المواطن كافة من دفعٍ للضرائب وأداء الخدمة العسكرية وغيرها (3).

(3) رضا عطية إبراهيم، المواطن والانتماء وأثرها على الدولة والمجتمع والأسرة، مكتبة الأسرة مصر، 2006، ص 18

ورغم أن مفهوم المواطننة يشير إلى حمل جنسية دولة ما وعضوية الفرد التامة والمسؤولة في تلك الدولة، إلا أنها باتت غير كافية للدلالة على مفهوم المواطننة فكثيراً ما تكون صلة الدم أو واقعة الميلاد - وفقاً للقانون - أساساً لمنح الجنسية لذلك فإنها دون شك ليست كافية (للمواطنة) فمفهوم المواطننة أوسع نطاقاً وأكثر شمولاً من مجرد حمل جنسية دولة ما رغم أنه يربح حقوقاً والالتزامات في آن واحد، إلا أنه يتضمن رابطاً معنوياً لا تحدده الدساتير والقوانين.. فمفهوم المواطننة يتضمن الشعور بالانتماء والوحدة الوطنية، والرغبة في المبادرة والمشاركة في الحياة العامة والحرص على ممارسة الحقوق السياسية انتلاقاً من كونها ليست فقط حق ولكن واجباً وطنياً يتعين أداؤه. كما إن المواطننة ترتب منظومة من الحقوق الأساسية أهمها الحق في المساواة والملكية الخاصة والتعليم والرعاية الصحية والعمل والضمان الاجتماعي والتفكير والعقدية والانتخاب والتمثيل السياسي وتكوين الأحزاب السياسية، وتكوين النقابات والجمعيات، والعدالة وتداول المعلومات، والتنقل، والحياة الكريمة والقبول من الآخرين والإنصاف... الخ.(4).

ليس من السهل أن تُحيط بمصطلح كال المواطننة، يتضمن بتعديدي الرؤى، وشموليته لجوانب مختلفة من الحياة، لاختلاطه بمفاهيم أخرى كالوطن والجنسية والدولة والديمقراطية وارتباطه بإشكاليات الهوية القومية، وتعرضه مع مفاهيم مناوئة له كالاستبداد والظلم والإرهاب والدولة الدينية، إن المواطننة في الأخير موضوع (يلتمس بأسئلة صعبة ما زالت تواجه الدولة)(5).

ولقد شهد هذا المفهوم تغيرات عديدة في مضمونه واستخدامه ودلالياته، فلم يعد فقط يصف العلاقة بين الفرد والدولة في شقها السياسي القانوني كما ساد سابقاً، بل القراءة في الدراسات السياسية الحديثة يؤكد على عودة الاهتمام بمفهوم الدولة مع نهاية الثمانينيات، ويرجع ذلك لعدة عوامل أبرزها الأزمة التي ت تعرض لها فكرة الدولة القومية التي مثلت ركيزة الفكر الليبرالي لفترة طويلة نتيجة عدة تحولات شهدتها نهاية القرن العشرين(6):

(4) المرجع نفسه ص 18.

(5) فالدالي يموت، مقال «المواطنة في الفكر السياسي الإسلامي، مجلة الكلمة، تصدر عن الكلمة للدراسات والبحوث، العدد (54) السنة الرابعة عشر، 2007، ص 141.

(6) رضا عطية إبراهيم، المواطننة والانتماء وأثرهما على الدولة والمجتمع والأسرة، مرجع سابق، ص 2.

أولها: تزايد المشكلات العرقية والدينية في أقطار كثيرة من العالم وتفجر العنف بل الإبادة الدموية، ليس فقط في بلدان لم تنتشر فيها عقيدة الحادثة من بلدان العالم الثالث بل أيضاً في قلب العالم الغربي وعلى يد قواه الكبرى، بدءاً من الإبادة النازية لليهود، ومروراً بالإبادة الفورية في هiroshima، والإبادة الصربية للمسلمين في البوسنة والهرسك والإبادة الأمريكية للعراقيين والأفغان، والإبادة الصهيونية للفلسطينيين واللبنانيين على يد الصهيونية المتطرفة التي ما زالت جارية حتى يومنا هذا.

وثانيها: بروز فكرة (العولمة) التي تأسست على التوسع الرأسمالي العابر للحدود وثورة الاتصالات والتكنولوجيا من ناحية أخرى، وال الحاجة لمراجعة المفهوم الذي قام على تصور (الحدود الإقليمية للوطن والجماعة السياسية وسيادة الدولة القومية، وكلها مستويات شهدت تحولاً نوعياً).

لقد تعددت التعريفات لمفهوم المواطنة (Citizenship) حيث استمد المفهوم معناه في اللغة من مفهوم الوطن محل الإقامة والحماية، بينما نظر قاموس علم الاجتماع إلى المواطنة باعتبارها مكانة أو علاقة اجتماعية تقوم بين فرد طبيعي ومجتمع سياسي (دولة) يقدم من خلالها الطرف الثاني الحماية وهذه العلاقة تتحدد من خلال طرق أنظمة الحكم القائمة، وبناءً على ما تقدم يمكن تعريف المواطنة من منظور نفسي باعتبارها الشعور بالانتماء والولاء للوطن للقيادة السياسية التي تُعد مصدر الإشباع للحاجات الأساسية وحماية الذات من الإخطار المصيرية.

ومن ثم تشير المواطنة إلى العلاقة بين الأرض والبلد. (7) فالمواطنة لدى فادي الفقير(8) هي الانتماء (membership) إلى تجمع سكاني أو تجمع محلي ويقوم الانتماء بتنظيم العلاقة بين الأفراد والدولة من جهة، وبين أفراد المجتمع من جهة أخرى ويشير على خليفة الكواري إلى أن عبد الكرييم غلاب في كتابه (أزمة المفاهيم وانحراف التفكير) ربط بين الوطنية والمواطنة، (كون الوطنية تعني أن يكون المواطن مع وطنه في السراء والضراء، وأن يراعي مسيرة الوطن داخل وخارج الوطن بل أن غلاب يعتبر الوطنية بمثابة طوق النجاة للفرد عندما تحيط

(7) نقلأً عن: رضا عطية إبراهيم، المواطنة والانتماء وأثرهما على الدولة والمجتمع والأسرة، مرجع سابق، ص 23 - 24.

(8) فادي أحمد الفقير، مقال النساء الديمقراطيات بدون ديمقراطية، المواطنة والديمقراطية في البلدان العربية، مركز دراسات الوحدة العربية - بيروت، ط ١، ٢٠٠١م، ص 182.

به الأزمات، وعليه فإن غلاب يشترط التوازن بين الوطنية والمواطنة فالأخيرة في نظره (لا تستقيم في مجتمع مختل التوازن) (٩)، وفي دراسة نشرت عن المواطنة المتساوية (اليمن أنموذجاً) (١٠) وقد ارتكزت هذه الدراسة على اختبار فرضية أساسية هي إن ضعف دولة النظام والقانون، وتدھور الحياة المعيشية، وغياب الثقافة الديمقراطية، والبنية التقليدية اليمنية التي تقوم على القبلية والعشائرية والأسرية، فضلاً عن استشراء الفساد، هي أبرز معوقات المواطنة المتساوية في اليمن. ولاختبار هذه الفرضيات تناقش الدراسة ثلث قضايا، هي: مفهوم المساواة، والمواطنة المتساوية في النصوص الدستورية، ومعوقات المواطنة المتساوية.

المواطنة المتساوية في النصوص الدستورية: لم تأتِ الديمقراطية وحقوق الإنسان والمواطنة المتساوية في اليمن نتيجة لنضال المجتمع المدني، وإنما بقرار سلطي، وذلك ما تتج عنه سيطرة شبه مطلقة للنخب على الساحة الديمقراطية، على الرغم من النصوص الدستورية العديدة التي تتحدث عن المساواة بين المواطنين لكنها لا تجد من يطبقها في الواقع ولا من لديه القدرة على حمايتها.

معوقات تطبيق المواطنة المتساوية: إنَّ معوقات ممارسة الديمقراطية والمواطنة المتساوية في الجمهورية اليمنية هي الأمية وتخلف المجتمع وضعف القاعدة المادية وسيادة العادات والتقاليد الموروثة بطبعها السلبي، والتراث الشمولي، وسيادة مبدأ الغلبة في الحياة اليومية، وضعف الثقافة الديمقراطية، وضعف المعارضة ومؤسسات المجتمع المدني ومؤسسات الدولة. وهو ما يمكن إجماله في النقاط الأربع التالية: غياب دولة النظام والقانون، وهيمنة الثقافة الشمولية، والبنية الاجتماعية التقليدية، والفساد.

وتوصلت الدراسة إلى إنه لتعزيز مفهوم المواطنة المتساوية وتحويل النصوص الدستورية إلى واقع لا بد من توافر عدة شروط، هي: النيات الحسنة، والثقافة الديمقراطية، ومؤسسات الديمقراطية، ومؤسسات المجتمع المدني، وتطوير

(٩) علي خليفة الكواري وآخرون، المواطنة والديمقراطية في البلدان العربية، مركز دراسات الوحدة العربية - بيروت، ط.٢، 2004.

(١٠) علي خليفة الكواري، مرجع سابق، ص.36.

البنية الاجتماعية التقليدية، ومحاربة الفساد، ورفع المستوى المعيشي. المواطنة في السياق العربي

عَرَفَت موسوعة دائرة المعارف البريطانية المواطنة بأنَّها (علاقة بين فرد ودولة كما يحدُّها قانون تلك الدولة، وما تتضمنه تلك العلاقة من حقوق وواجبات في تلك الدولة) وتوَكَّد الموسوعة على إنَّ المواطنة (تدلُّ حتماً على مرتبة من الحرية) مع ما يصاحبها من مسؤوليات وبُيُّنَ الموسوعة أنَّ الجنسية والحماية في الخارج من أهم اشتراطات المواطنة، وتتبع الموسوعة على المواطنة (حقوق سياسية مثل حق الاقتراع وتولي المناصب) (11).

وجاء مفهوم المواطنة في معجم المصطلحات السياسية للإشارة إلى الوضع أو المركز القانوني الذي يحق للشخص بمقتضاه أن يتمتع بامتيازات وواجبات المواطنة الكاملة في الدولة حيث يمكن أن يكتسب وضع المواطن من خلال عدة طرق: عند الولادة (واقعة أو مكان الميلاد) صلة الدم (نتيجة الانحدار من أصل أو نسب معين، أو عن طرق منح الجنسية) التحويل الرسمي (اللادتماء أو التجنيس) وتحتَّمَ المواطنة للشخص الحماية التي تكفلها له قوانين الدولة وتشريعاتها فضلاً عن بعض الحقوق والامتيازات بحق المشاركة في الحكم والتمتع برعاية البعثات الدبلوماسية والقنصلية الدولية في الخارج، وفي المقابل يُؤدي المواطن واجبات معينة كدفع الضرائب والخدمة في صفوف الجيش (12).

وقد قَرُبَ المسلمون الأوائل أيضاً من مفهوم المواطنة، وذلك بفضل ما يحمله الإسلام من منظور إنساني للوحدة الإنسانية والمساواة في الحقوق والواجبات ومبادئ العدل والقسط والإنصاف مبدأ الشورى ويعود تاريخ إبداع مبدأ المواطنة في أوروبا إلى بداية عصر النهضة وظهور الفكر السياسي العقلياني التجريبي، وحركات الإصلاح الديني وما تلاها من حركات نهضة وتنوير في الحياة السياسية، مستفيداً في ذلك من الفكر السياسي الإغريقي والروماني، ومبادئ

(11) المرجع نفسه، ص30.

(12) المرجع نفسه ص15.

الإسلام وذلك بعد أن انثرت التجارب الديمقراطية المحدودة في دائري الحضارات الإغريقية والرومانية من جهة، ومن جهة أخرى بسبب توجه الحضارات السائدة طوال العصور الوسطى 300 - 1300، بما فيها الحضارة العربية الإسلامية الصاعدة إلى إقامة أنظمة حكم ملوكية مطلقة غير مقيدة على الرغم من البدايات الواعده للممارسات الإسلامية في صدر الإسلام والمستندة إلى مبادئ الشورى والمساواة بين جميع البشر، وإقرار غير المسلمين على عقائدهم وحفظ عهودهم.⁽¹³⁾ فالمفهوم الإسلامي للمواطنة ينطلق من خلال القواعد والأسس التي تُبنى عليها الرؤية الإسلامية لعنصر المواطنة، وهما الوطن والمواطن وبالتالي فإن الشريعة الإسلامية ترى أن المواطنة هي تعبير عن الصلة التي تربط بين المسلم كفرد وعناصر الأمة وهي الأفراد المسلمين، والحاكم والإمام، وتتوسّط هذه الصلات جميعاً الصلة التي تجمع بين المسلمين وحوكامهم من جهة، وبين الأرض التي يقيمون عليها من جهة أخرى، وبمعنى آخر بأن المواطنة هي تعبير عن طبيعة جوهر الصلات القائمة بين دار الإسلام وهي (وطن الإسلام) وبين من يقيمون على هذا الوطن أو هذا الدار من المسلمين وغيرهم ويؤكد بعضهم ذلك بقوله: إن مفهوم المواطنة من المنظور الإسلامي هي (مجموعة العلاقات والروابط والصلات التي تنشأ بين دار الإسلام وكل من يقطن هذا الدار سواء كانوا مسلمين أو ذميين أو مستأمنين).⁽¹⁴⁾

وهناك مركبات للمواطنة، مثل حرية المعتقد وذلك باعتبار الحرية هي الفطرة الإلهية التي منحها الله للإنسان، وحرية التفكير والتبصير وهي تأتي مفتوحة لا حاجز لها في ظل مقاصد الشريعة الإسلامية، حيث دعا القرآن الكريم العقل وطالب المذكورين بعدم اعتناق العقيدة إلا بعد الاقتناع التام.

وكذلك حرية الانتفاء وهو سنته الله في خلقه والآية التي تدل على المواطنة في القرآن الكريم يقول تعالى: (يَأَيُّهَا النَّاسُ إِنَّا خَلَقْنَاكُمْ مِنْ ذَكَرٍ وَأُنْثَى وَجَعَلْنَاكُمْ سُعُوبًا وَقَبَائِلَ لِتَعَاوَفُوا إِنَّ أَكْرَمَكُمْ عِنْدَ اللَّهِ أَنَّقَاصُكُمْ إِنَّ اللَّهَ عَلِيمٌ حَبِيرٌ).⁽¹⁴⁾ وكذلك الحريات العامة.

(13) المرجع نفسه ص 25.

(14) سورة الحجرات، آية 13.

المواطنة وحقوق الانسان: تظهر العلاقة بين المواطنة وحقوق الانسان من حيث الاهتمام الذي توليه (منظمات حقوق الانسان) بالفرد كإنسان (بشّر)؛ بينما المواطنة تهتم بالفرد بوصفه مواطناً يحمل جنسية تلك الدولة وأحد أعضاء المجتمع السياسي فيها. وهناك أوجه خلاف بين المواطنة وحقوق الانسان نذكر منها: غن حقوق الانسان حقوقاً معنوية وقانونية لكل البشر على حد سواء، في حين أن المواطنة تجسد دلالات سياسية بحثة ترتبط بجنسية الشخص وانتسابه لدولة ما، وتُعد حقوق الانسان بمثابة حقوق ذات أهمية وقائية، بينما المواطنة تُعد مجموعة استحقاقات يمكن ممارستها بشكل عملي، وينظر لحقوق الانسان على إنها حقوق عالمية في حين ينظر للمواطنة بشكل أكثر خصوصية؛ فالحقوق والامتيازات الممنوحة تظل مخصوصة داخل دولة معينة.

المواطنة في الاتفاقيات والمواثيق الدولية

لقد جاءت كافة الاتفاقيات والمواثيق الدولية للتأكيد على المساواة بين البشر وعدم جواز التمييز فيما بينهم بسبب العرق واللون أو الجنس بين البشر. ووفقاً لذلك صاغت منظمة الأمم المتحدة مفهوم المواطنة. حيث نصت المادة (13) من وثيقة الإعلان العالمي لحقوق الإنسان لعام 1948م على إنّه (يحق لكل فرد أن يغادر أي بلاد بما في ذلك بلده كما يحق له العودة إليه) وقد أكدت المادة (15) من الإعلان أن (لكل فرد حق التمتع بجنسية ما. وأنه لا يجوز حرمان شخص من جنسيته تعسفاً أو إنكار حق في تغييرها).

وقد أكد العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية لعام 1966م عدم جواز التمييز بين مواطني الدولة الواحدة لأي من الأسباب، حيث نصت المادة (25) منه على أن تناح لكل مواطن دون أي وجه من وجود التمييز " بسبب العرق، أو اللون، أو الجنس، أو اللغة أو الدين أو الرأي، أو الأصل القومي أو الاجتماعي، أو الثروة أو النسب، أو غيره فرصة التمتع بمجموعة من الحقوق دون قيود غير معقولة.

ووفقاً لما تقدّم فإنّ المواطنة شرط لتطبيق الديمقراطية، والمواطنة الحقة هي متن الديمقراطية، والممارسة الديمقراطية تحتاج لثقافة المواطنة والمواطنة هي السبيل الوحيد لإرساء النظام الديمقراطي، وتكريس سيادة القانون والمساواة

ولن ترسيخ مبادئ المواطنة إلا من خلال المواطن لا الدعوى أو التابع، فالفرد الذي يتوقع حقوقاً سياسياً هو مواطن بينما الدعوى لا يتوقع أية حقوق إلا ما نعطي له، وينظر في التعامل معها أو مع انتهاك حقوقه بالحسن والتسامح، إن غياب المواطن يقوض العلاقة بين المواطن والمجتمع المدني والدولة الديمقراطية. (15).

جوهر المواطننة:

يكمن جوهر المواطننة في تحقيق قيم المشاركة والمساواة، الحرية والمسؤولية الاجتماعية في المجتمع.

المشاركة: تكمن المشاركة في تمكين المواطنين من التعبير عن اراداتهم في التفكير والتعبير والاختيار والمشاركة من خلال العملية الديمقراطية وذلك انطلاقاً من القاعدة فالشعب مصدر السلطات. تحقيقاً لرغبات الشعب وطموحاته، وعليه فإنه من حق المواطنين (وفقاً للأهلية القانونية) التي يحددها الدستور الترشح للمناصب والتصويت، وانتخاب ممثلي في الهيئات كافة ويمكنهم المشاركة في صنع السياسة العامة أمّا بطريقه مباشرة أو من خلال ممثليهم أو من خلال دورهم في الرقابة والمساءلة وتشكيل الأحزاب. أو من خلال منظمات المجتمع المدني دورها في المشاركة والرقابة على تفزيذ السياسة العامة للدولة.

الحرية: وتجسّد في العديد من الحقوق مثل حرية الاعتقاد وممارسة الشعائر الدينية، وحرية التنقل داخل الوطن، وحق الحديث والمناقشة بحرية مع الآخرين حول مشكلات المجتمع ومستقبله، وحرية تأييد أو الاحتجاج على قضية أو موقف أو سياسة ما، حتى لو كان هذا الاحتجاج موجهاً ضد الحكومة، وحرية المشاركة في المؤتمرات أو اللقاءات ذات الطابع الاجتماعي أو السياسي.

المساواة: هي عدم التمييز بين المواطنين في المجتمع سواء في الدين أو العرق أو الجنس أو العقيدة أو اللون...الخ وتوفير كل سبل تكافؤ الفرص بين المواطنين وقد كفل الدستور ذلك في الحياة العامة والحياة السياسية والاجتماعية

(15) محمد اللطيفي، المواطننة المتساوية في الإسلام، مرجع سابق، ص 17.

والاقتصادية من خلال القوانين التي جسد فيها ذلك والتي تصدرها السلطة التشريعية.

المؤهلية الاجتماعية: وهي تتضمن عددا من الواجبات مثل واجب دفع الضرائب، وتأدية الخدمة العسكرية للوطن، واحترام القانون، واحترام حرية وخصوصية الآخرين.

الحقوق والواجبات: وتمثل في علاقة الفرد بالدولة وعلاقة الدولة بالمواطن من خلال الالتزام بالحقوق والواجبات الملقاة على عاتق كل منهما في احترام القانون وسيادته وفي احترام حقوق الآخرين في المجتمع واحترام حقوق الإنسان من خلال منظومة الحقوق المدنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية وكذا الحقوق التنموية. وأبرز هذه الحقوق كالتالي:

أبرز الحقوق المدنية والسياسية	
الحق في اللجوء إلى المحاكم عند أي انتهاك	المساواة وعدم التمييز على أساس الدين اللغة اللون والرأي والجنس....الخ
حظر الاعتقال أو الحجز أو النفي التعسفي	الحق في الحياة والحرية والامان الشخصي
الحق في المحاكمة العادلة والمستقلة	حظر الاسترقاق والاستبعاد والاتجار بالرقيق
براءة المتهم إلى أن تثبت ادانته ومحاكمته بشكل علني مع توفر الدفاع	حضر التعذيب والمعاملة والعقوبة القاسية واللامانسانية والحط من الكرامة
الحق في الجنسية وعدم الحرمان منها	الحق بالاعتراف بالشخصية القانونية
عدم التعرض للحياة الخاصة للأفراد أو في شؤون أسرهم	المساواة أمام القانون وحمايته دون تمييز
الحق في حرية الرأي والتعبير	الحق في حرية الحركة والتنقل داخل الدولة
الحق في الاشتراك في الجمعيات السلمية	الحق في مغادرة أي بلد والعودة إليه في أي وقت شاء
الحق في الانتخابات الدورية وفي إدارة الشؤون العامة	الحق في الزواج وتأسيس أسرة
الحق في تقلد الوظائف العامة بالتساوي مع الآخرين	حق التملك وعدم تجريد الأفراد من ممتلكاتهم بشكل تعسفي

الحقوق المدنية السياسية:

(متى استعبدتم الناس وقد ولدتهم أمهاتهم أحراً) هكذا قالها عمر وجاءت المادة الأولى للإعلان العالمي لحقوق الإنسان "يولد جميع الناس أحراً"، فالحرية يكسبها الإنسان فطرياً قبل أن تكون حقاً من حقوق الإنسان الطبيعية، والمواطن في الدولة المدنية الحديثة يتمتع بكافة الحقوق والحريات السياسية والمدنية، مثل حرية تشكيل الأحزاب والتنظيمات السياسية وحرية التعبير عن الرأي والانتخاب : الترشح والترشيح واختيار الحاكم، وتحديد شكل الحكومة والمشاركة فيها وحرية التظاهر والتجمع وتشكيل النقابات والإعلان عن أفكاره وأراءه بحرية تامة، وحرية المواطن في استخدام كافة الوسائل التي تمكنه من إيصال صوته للآخرين والتأثير على أصحاب القرار والحكم.

تجسد الحريات السياسية والمدنية من خلال بناء مجتمع مدني يساهم فيه المواطن في صياغة التshireيات والقوانين من خلال المؤسسات المدنية والأحزاب والصحافة وغيره، بما يمكنه من تجسيد حريته على مستوى الممارسة والعمل والحرية هنا تعتبر أكثر من كونها مجرد حق للإنسان، فهي بجانب كونها حق، هي فضيلة من الفضائل الأخلاقية السامية، بل هي على رأس الفضائل، ورغبة الإنسان في الحرية قوية، وهي أقوى من الرغبة الموازية لها في الأمان والاطمئنان. لهذا فإن الحرية، هي الرابح دائمًا في نهاية المطاف، والمستقبل لحرية الشعوب، وليس لاستبداد الأنظمة.

حرية الرأي والتعبير:

نصت المادة (١٩) من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان على أن (لكل شخص حق التمتع بحرية الرأي والتعبير، ويشمل هذا الحق حريته في اعتناق الآراء دون مضايقه)؛ فحرية الرأي والتعبير هي حق أصيل لكل إنسان ومن أهم الحقوق المدنية والسياسية، ويقصد بها حرية اعتناق الأفكار والآراء والتعبير عنها عن طريق القول أو الكتاب أو عمل فني بدون رقابه أو قيود أو مضايقه، على أن لا تكون طريقة ومضمون الافكار أو الآراء ما يمكن اعتباره اعتداء على حرية الآخرين، ويرتبط الحق في حرية الرأي والتعبير بكثير من الحقوق كالحق في حرية الفكر والمعتقد والحريات الصحفية وحرية الإعلام وتعدداته والحق في حرية التجمع

والنظام السلمي، وحرية تكوين المؤسسات والنقابات والمنظمات، فضلاً عن ارتباطه بمبدأ الشفافية وحرية المعلومات.

حرية الفكر والمعتقد:

نصت المادة (18) من الاعلان العالمي لحقوق الانسان على أن (لكل شخص الحق في حرية تفكير الضمير والدين)، وهذا ما توافقت عليه كافة المواثيق وأقرته كل الكتب السماوية وأجمعت عليه كل التكوينات الانسانية.

فالدولة المدنية ليست نقضاً للدين ولا تستبعده، ولكنها تضم المؤسسات الدينية وغير الدينية، وفتح ذراعيها للإنسان، ذلك إن الله خلق الإنسان وزوده بالعقل والقدرة على التمييز بين الأشياء، وأبان له السبيل ثم ترك له حرية الاختيار. يقول تعالى: *(إِنَّا خَلَقْنَا إِنْسَانَ مِنْ نُطْفَةٍ أَمْسَاجَ نَبْتَلِيهِ فَجَعَلْنَاهُ سَمِيعًا بَصِيرًا إِنَّا هَدَيْنَاهُ السَّبِيلَ إِمَّا شَاكِرًا وَإِمَّا كَفُورًا)*(16)؛ وبعد أن يحيث القرآن في هذه السورة على الإيمان واتباع سبيل الإسلام، يقول في خاتمتها: *(إِنَّ هَذِهِ تَذْكِرَةٌ فَمَنْ شَاءَ أَتَّحَدَ إِلَى رَبِّهِ سَيِّلًا. وَمَا تَشَاءُونَ إِلَّا أَنْ يَسْأَءَ اللَّهُ إِنَّ اللَّهَ كَانَ عَلِيمًا حَكِيمًا)*(17) ويؤكد القرآن هذا المعنى في سورة أخرى، فيقول: *(لَا إِكْرَاهَ فِي الدِّينِ قَدْ تَبَيَّنَ الرُّشْدُ مِنَ الْغَيِّ)*(18).

وترتبط الحرية في الفكر والمعتقد بحرية الاختلاف؛ في ينبغي أن يكفل القانون حرية التعايش في المذهب والفكر والدين والاتجاه السياسي والعقائدي.

الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية

إن الحقوق والحريات لا يمكن لها أن تقوم إلا في ظل دولة قانونية تكفل هذه الحقوق وتحميها وتعتبر بناء مؤسسات دستورية أساسها مشاركة كل الأفراد في تسيير الشؤون العامة والقدرة على تحقيق العدالة الاجتماعية والمساواة وضمان الحرية لكل فرد.

(16) سورة الإنسان، الآية.2.

(17) سورة الإنسان، الآية30/29.

(18) سورة البقرة، الآية256.

صدر في العام 1966م عن الأمم المتحدة العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية الذي تضمن تفصيلاً لتلك الحقوق التي تمثلت في حق العيش برفاهية، وحق التعليم، وحق التمتع بمنتجات العلم والثقافة، والرعاية الصحية، والمسكن الملائم، والحق في سلامة الجسم، والحق في الحياة الكريمة اللائقة، والحق في حرية الاتصال، والحق في تكوين التنظيمات النقابية، والحق في تكوين الأسرة والزواج، وحق العمل، والحق في التملك، وحق الحماية القانونية والمحاكمة العادلة، وحق التمتع بالجنسية؛ فيجب أن يحصل عليها الفرد في أي مجتمع، بمعنى إِنَّه يمكن بل يجب أن يطالب بها ويدافع عنها كفرد من خلال ممارستها والوعي بها، والتمسك بها، وتشكيل المنظمات المدنية التي تدافع عنها، والانضمام إليها والتفاعل معها. وأبرز الحقوق الاجتماعية والاقتصادية والثقافية الحق في الضمان الاجتماعي الحق في العمل الحق في الراحة وأوقات الفراغ ولا سيما تحديد معمول لعدد ساعات العمل الحق في مستوى معيشي ملائم ولا سيما المأكل والملابس والمسكن، العناية الطيبة والخدمات الاجتماعية الضرورية الحق في شروط عمل عادلة ومرضيه الحق في إنشاء نقابات والانضمام إليها الحق في التعليم. وأبرز الحقوق التنموية الحق في التنمية والحق في بيئة نظيفة والحق في السلام العالمي.

خاتمة:

يقصد بالمواطنة العضوية الكاملة والمتساوية في المجتمع بما يترتب عليها من حقوق وواجبات، وذلك يعني أن أبناء الشعب الذين يعيشون فوق تراب الوطن كافة سواسية بدون أدنى تمييز قائم على أي معايير تحكمية مثل الدين أو الجنس أو اللون أو المستوى الاقتصادي أو الانتماء السياسي وال موقف الفكري، ويرتبط التمتع بالمواطنة سلسلة من الحقوق والواجبات.

ومما يلاحظ إنه في خضم العلاقة الطردية التي تربط بين الدولة والمواطن تبلور مبادئ أساسية تتعلق بمفهوم أو مبدأ المواطنة ينبغي التأكيد عليها سعياً لتنمية هذا المفهوم أو المبدأ ومن هذه المبادئ:

1. استخلاص حقوق الإنسان الدستورية الدينية كانت أو طبيعية أو تعددية والتي ينبغي الإشارة إليها عند سنِّ أي دستور.

2. يقتضي مبدأ المواطنة بأبعاده المختلفة - سياسياً ودستورياً وقانونياً وإدارياً واقتصادياً - أن يركز منطق التعامل في الدولة والمجتمع على موجبات المواطنة (أي المشاركة والمساواة).
3. تنمية وترسيخ ثقافة الوحدة الوطنية بين أبناء الشعب وفي عموم المجتمع.
4. المساواة لكل فئات المجتمع بغض النظر عن الجنس والفئة والأثنية أو الطائفية واحترام الرأي والرأي الآخر وقبول التنوع بجميع صوره.
5. مراعاة الجوانب الاقتصادية والبيئية التي تمكن المواطن من التعبير عن رأيه ومصالحه بحرية إذ لا معنى لوجود حقوق قانونية وسياسية ما لم يتتوفر الحد الأدنى من ضمانات ممارستها على أرض الواقع مثل وجود التقارب النسبي في الدخل والثروة والمكانة الاجتماعية والمستوى التعليمي وتوفير فرص العمل والتعليم والرعاية الاجتماعية.
إنَّ عدم وجود المواطنة الفاعلة في أي مجتمع سبب حقيقي في انتشار انتهاكات حقوق الإنسان وضعف تطبيق القانون.

منظومة القيم في ثقافة المواطنة

د. عبدالله عوبل
استاذ علم الاجتماع المساعد
جامعة عدن

ترتبط المواطنة بمنظومة القيم التي يتبعها المجتمع، وهي أشد ارتباطاً بمنظومة القيم المحورية، تلك القيم التي تشكل خلفية البناء الاجتماعي كله. والعلاقة بين المواطنة والقيم الثقافية تكون في حالة من التكامل مع التنظيم الاجتماعي للمجتمع. وتعُد منظومة القيم هي جذر المواطنة باعتبارها حقوق طبيعية للفرد؛ فقيم الحرية مثلاً هي قيمة أساسية تتطلّق من الفطرة الطبيعية للإنسان. وبقدر إيمان المجتمع بهذه القيم بقدر ما يحقق أفراده التقدّم الذي ينشده المجتمع.

١- مفهوم المواطنة:

المواطنة هي (العلاقة السياسية الحقيقة الثابتة بين المواطن والدولة. والنظرة الحقوقية للمواطنة تتضمّن جملة من الحقوق والواجبات، إنّها علاقة بين الفرد والدولة. وفي المعنى السياسي تعني الحق في المشاركة في الحياة الاجتماعية والإدارة. وفي سياق ثقافي اجتماعي أوسع فإنّ المواطنة هي الحامل للهوية المرتبطة بالعضوية في مجتمع ما بحيث تميّزه عن غيره من المجتمعات)(١).

Carens, J.H (2000)Culture, Citizenship and community .(1)

إن أحد أهم التعريفات للمواطن في المعنى المعاصر للكلمة تقدمه موسوعة (ديجرو ولامبر) وهو إن المواطن عضو في مجتمع حرٌ مكونٌ من عددٍ كبيرٍ من الأسر التي تقاسم الحقوق في المجتمع ويتصدون لأي خرق لهذه الحقوق⁽²⁾. إنَّ الأسرة هي الخلية البنائية الأولى للمجتمع. ومن مجموع الأسر تتكون المجتمعات. وتُعرَّف الموسوعة البريطانية المواطنَة بأنَّها (علاقة الفرد بالدولة كما يحددها القانون، وما تتضمنَّه تلك العلاقة من حقوق وواجبات في تلك الدولة)⁽³⁾. المواطنَة إذن حرية ومسؤولية وليس حرية مطلقة. المواطن حر ولكي تتحقق الحرية من المهم أن يخضع للقانون بغض النظر عمَّا إذا كان النظام ملكي أو جمهوري.

وتُعرَّف المواطنَة أيضاً بأنَّها (تمْنُّ الشخص بحقوق وواجبات وممارستها في بقعة جغرافية معينة لا تميّز بينهم بسبب الاختلاف في الدين أو النوع أو اللون أو العرق أو الموضع الجغرافي، وبالتالي فإنَّ القانون يحقق المساواة داخل المجتمعات ويفرض نظام العلاقات بين البشر و يجعلها وفق تصورات محتملة)⁽⁴⁾.

ومفهوم المواطنَة هنا مفهوم مرتبط بوجود الدولة المدنية، وهذه العلاقة تعتمد على تعاقد بين المواطن والدولة، ليس فقط عند نشوء الدولة ولكن في كل مرحلة من مراحل التاريخ التي تتطلب فيها هذه العلاقة إعادة الضبط بما يتواافق ومستوى التطور الاقتصادي — الاجتماعي والتحولات المتسارعة في مجال العلوم والتكنولوجيا.

2- مفهوم القيم:

يرى عالم الاجتماع الاشهر (اميل دوركايم) أن مصدر القيم اجتماعي، لأنَّ (العواطف الاجتماعية هي التي تجعل الاشياء ذات قيمة حيث تبدو متشابهة في وعي الجماعة)⁽⁵⁾.

(2) DIGRO AND LAMBER celle Encyclopie 1953.

(3) في منيحة أحمد، الشباب الجامعي الجزائري بين تحديات المواطنة وشاشة الممنظومة القيمية، المجلة الجزائرية للدراسات السوسنولوجية، العدد السادس يونيو 2018

(4) سارة بخوش، الثقافة السياسية وبناء المواطنة لدى المجتمع الطلياني، رسالة ماجستير جامعة الجزائر 2012 ، ص.86.

(5) اميل دوركايم، التربية والمجتمع، ترجمة/ علي اسعد وطفة، دار البنابع - دمشق، ١٩٩٤، ص.٣٢

ويرى (دوركايم) إنَّ للشخصية جانبيَّ (حيث يوجد في كلِّ مِنَّا كائنان لا يمكن الفصل بينهما إلا على نحو تجريدي، أحدهما نتاج لكلِّ الحالات الذهنية الخاصة بنا وبحياتنا الشخصية وهو ما يمكن أن نطلق عليه الكائن الفردي. أمَّا الكائن الآخر، فهو نظام من الأفكار والمشاعر والعادات التي ننتهي إليها، مثل العقائد الدينية والمارسات الأخلاقية والتقاليد القومية والمهنية والمشاعر الجمعية من أي نوع كانت، وهي تشكُّل في مجموعها الكائن الاجتماعي الآخر. وبالتالي فإنَّ بناء هذا الكائن الاجتماعي في كلِّ مِنَّا يشكُّل في نهاية المطاف هدف التربية وغايتها)(٦) وهنَّا يتضح الدور المحوري للقيم الاجتماعية في بناء مفهوم المواطنة، حيث يجب أن يتشرب الفرد المواطن هذه القيم منذ المراحل الأولى للدراسة.

ويرى عالم الاجتماع (ماكس فيبر) إنَّ الوعي هو ذاته يمكن أن يقودنا إلى (جرعة كبيرة من الحياد الأخلاقي. إنَّ المعايير القيمية والأخلاقية يمكن أن تقدم أجوبة واضحة جداً لهذه الأسئلة، عندما توضح لنا ماذا تخفي وراءها كمعان... إنَّ علوماً كثيرة تسمى ثقافية تعطي للأفراد القدرة والإرادة ولها توجهات خاصة نحو العالم المحيط. هؤلاء الأفراد ليسوا في وضع أن يتحررُوا من طموح أن يقيموا كلَّ شيء حولهم - ظواهر أو أحداث. وإذا فمَهُم الثقافة هو في حد ذاته مفهوم قيمي. إنَّ الثقافة باتت لدينا حقيقة موضوعية لأنَّها تحمل في داخلها مخزون معنوي ورمزي بالنسبة لنا. لأنَّها شاهدة على علاقتنا بالقيم التي نقبلها)(٧).

ويرى (فيبر) (إنَّ المعرفة التي توصل إليها من خلال البحث تعكس موقفاً اجتماعياً معيناً. فالباحث لديه افكار تقييمية للحقائق التي ستكون موضوع البحث، بل لن يكون قادراً على تنظيم المعطيات وفق مبدأ محدد. لا يمكن أن يوجد تحليل علمي مطلق للثقافة أو الظواهر الاجتماعية معزولاً بالكامل عن وجهة النظر الخاصة بالباحث. إنَّ الباحث ينطلق من وجهة نظر بوعي أو بدونوعي، واضحة أو غير واضحة له، لكنها تخدمه في اختيار وتحليل وتنظيم وعرض موضوعه)(٨). واضح هنا أنَّ (ماكس فيبر) يشدد على أنَّ البيئة المحيطة بالفرد تؤثُّر على مواقفه

(٦) المرجع نفسه، ص.36.

(٧) ماكس فيبر، "الأخلاق البروتستانتية وروح الرأسمالية"، 1905، ورد في عبدالله التركماني، "الحداثة في الوطن العربي"، ورقة قدمت في الندوة التي اشرفت عليها مؤسسة الشجرة للذاكرة الفلسطينية، بالمركز الثقافي بمتحف اليموك دمشق للفترة من 6 - 9 ديسمبر 2004 ضمن محور معوقات الثقافة. www.educationuv.blogspot.com

(٨) المرجع نفسه.

وآراءه، فهو ينتمي لأسرة ومجتمع وشريحة اجتماعية، وبالتالي فإن الباحث يخضع لتأثير المحيط الاجتماعي. لا توجد حالة حياد حتى في الدراسات الاجتماعية. الفرد ابن بيته، لكن توجد موضوعية أي إنَّ نظر للمعطيات كما هي دون زيادة أو نقصان. هنا يتم الحديث عن الثقافة باعتبارها منظومة قيمية تؤثر في وعي الفرد المواطن كما تؤثر في الباحث الذي يقف هنا ليس في موقف محايده فهو يتأثر بوعي أو بدون وعي بمحيطه الاجتماعي وبيته الثقافي.

3- منظومة القيم الاجتماعية: (Social value system)

تحتل القيم موقعاً مركزياً في طروحات عالم الاجتماع الامريكي (تالكوت بارسونز) (9) فهو يعتبرها محددات للبناء الاجتماعي للمجتمع؛ فيرى إنَّ المنظومة المركزية للقيم لأي مجتمع كان هي خلفية كل بناء اجتماعي للمنظومة الاجتماعية الكلية ومقاصلها.

إنَّ حدود كل فعل عند (بارسونز) يتضمن العناصر التالية: الفاعل، الموقف، اتجاه الفاعل نحو موقف محدد. توجد نوعان من التوجهات، دافعية وقيمية. وتمثل الحاجات اساساً ومركز التوجهات الدافعية، في حين إنَّ القيم تعبَّر عن التكثيف مع بعض المعايير الاجتماعية. وسمى (بارسونز) هذه التوجهات منظومة التوجهات، (System of orientation)

إنَّ منظومة القيم المركزية عند (بارسونز) هي التي تميز بين المجتمعات (فهو يرى إنَّ الصراعات يمكن أن تتفجر في المجتمعات بين القيم. ولكن المجتمع لكي يتمكن من تطوير القيم، ولكي يحقق التكامل وتنظيم نفسه على أساسها، يجب بأن يقضي على القيم التي تعيق تطوره اللاحق) (10)

ويطلق (بارسونز) مفهوم الكمون وهو المفهوم الذي يعبر عن (التكامل بين التنظيم الاجتماعي وانماط القيم الثقافية العليا). ويتم ذلك عن طريق تقدير الاتساق بين اهداف التنظيم مع القيم التي يقرَّها السوق الاجتماعي الأكبر. وذلك

(9) بارسونز، ”بنية الفعل الاجتماعي“، نقلًا عن عبدالله التكماني ”الحداثة في الوطن العربي“ مرجع سابق.

(10) المرجع نفسه.

يعطي شرعية للتنظيم كما إنّه يعطيه قدرة على مواجهة الضغوط الخارجية، ويعطيه القدرة على وضع أولوية لأهدافه. ويشدد (بارسونز) إنّ على النسق أن يضع منظومة متناغمة من القيم التي تحكم سلوك اعضائه كما إن عليه مواجهة الضغوط التي يمكن أن تواجه انساق الأنساق الفرعية، نتيجة تباين الانماط المعيارية وذلك من خلال وضع نسق القيم المحوري. "Central Value system".

٤- منظومة قيم المواطنة:

نقصد بالمنظومة هي مجموعة القيم التي تشكل حجر الاساس للمواطنة. وهذه القيم تظلّ أهدافا للتنظيم الاجتماعي، وتكامل معه. كل بناء اجتماعي يقوم على خلفية منظومة قيم هي منظومة القيم المحورية. وعندما يقوم التنظيم الاجتماعي للمجتمع لابد أن يقوم على التكامل مع القيم الثقافية. تنظيم العلاقة بين الدولة والمواطن تقوم على منظومة قيمية تحول إلى عقد اجتماعي.

فهذه القيم تتطلب اصرارا من المجتمع للإيمان بها وتحويلها إلى حقوق ملزمة عند ممارسة التنظيم الاجتماعي للمجتمع. أي إن تكون عقدا اجتماعيا بين المواطن والدولة. لقد ظلت ومازالت كثير من الشعوب تطمح إلى تحويل المنظومة القيمية للمواطنة إلى حقوق ترفضها السلطات الاستبدادية وأنظمة ما قبل الدولة. وتمثل قيم المواطنة فيما مثل: قيم الحرية والمساواة والعدل وقيم الاتباع وقيم المشاركة السياسية وقيم الديمقراطية وغيرها.

هذه القيم هي تأكيد على مدنية المجتمع، أي قيم مستمدة من ثقافة المجتمع في علاقته مع المجتمعات المعاصرة. ومدنية المجتمع تعني خلو المجتمع من الاستبداد والظلم والقهر. أي مجتمع من أناس أحرار يبنون مجتمعا مزدهرا يضع في أولوياته تحقيق الكرامة الإنسانية والدفاع عن حقوق المواطنة. كما إن القيم هي اجتماعية مصدرها اجتماعي نشأت في إطار ثقافة المجتمع وحاجاته الإنسانية، وهي تؤطر العلاقة ليس فقط بين الدولة والمواطن، بل بين الناس أنفسهم. والقيم المرتبطة بحقوق المواطنة هي قيم سياسية. وبعض هذه القيم لها بعد اقتصادي يتمثل في العدالة في توزيع الثروة والتنمية المتوازنة وغير ذلك. فالمواطن يجب أن يقرر مصيره وأن يقرر من يحكمه. تلك هي القيم التي ما زالت أهدافا لبعض الشعوب وتحققت بدرجات متفاوتة في بعض الدول الغربية.

”الهوية والمواطنة: معاً لمناهضة التمييز.. والهوية العقائدية بنشر ثقافة المواطنة“

أ. د. محمد أحمد علي
باحث وناشط مدني، اليمن

الهوية هي رابط الاتنماء إلى أمة ووطن، والمواطنة وما يترتب عليها من حقوق وواجبات تحقق الاتنماء وتحميه وتحافظ عليه. فهي ارتباط بوطن محدد ودولة، بما يحقق الاتنماء للوطن والدولة؛ فالاتنماء يُمثل الهوية الوطنية للمواطن الفرد والشعب. ويتحقق الاتنماء فعلياً في ظل توفر مقومات المواطنة: المساواة، الحرية، المشاركة والمسؤولية، والعدالة والإنصاف، وبالمواطنة تتحقق الاتنماء، والمواطنة والاتنماء يعززان الهوية الوطنية الجامعة، إذ إنّ المواطنة تعني تمثّل المواطن بكافة الحقوق المدنية والسياسية، والاقتصادية، والاجتماعية، والثقافية دون تمييز؛ فغياب أو استبعاد مبدأ المواطنة يعني فقدان حقوق المواطن الذي يترتب عليه فقدان الشعور بالاتنماء إلى الوطن وعدم الولاء للدولة، وبالتالي فقدان الشعور بالهوية الوطنية.

لقد أصبح الاتنماء في اليمن مستهدفاً جهاراً نهاراً، خاصة بعد إعلان جماعة الحوثي رسمياً التمييز العنصري كعقيدة، وتبني الهوية العقائدية غير الوطنية، ومساعها إخراج شريحة من شرائح المجتمع اليمني - الهاشميين - من النسيج اليمني، والتذكر لتاريخ اليمن وثقافته وتراثه وقوميته العربية، وهي العناصر التي تشكل مجتمعةً الهوية اليمنية.

والمواطنة تقتضي من الفرد والجماعة الإقرار بالمساواة، والعدل، والإنصاف، والشراكة، والتنوع، والتنوع، كشروط لا غنى عنها لحماية الهوية الوطنية الجامدة. لقد دمرت حرب 1994م، وامتدادها إلى حرب 2014م، نسق القيم الوطنية، وأ Hollowed out قيم سلبية تجاه الوطن ومصالحه، واستهدفت تأججها المواطنة مباشرة، ومنع بناء دولة المواطنة، وذلك بإلغاء المادة (27) من الدستور، حيث تم شطب الحق في المساواة أمام القانون وعدم التمييز، فأجازت التمييز دستوراً وقانوناً، وجسدهه ممارسةً وسلوكاً. واليوم يُعلنُ التمييز العنصري رسمياً كعقيدة لجماعة الحوثي، ولا شك أن ذلك يمثل المدخل الأساس لتفكيك الوطن ودعاوی الانفصالي، إذ عادت بعد حرب 1994م إلى الواجهة دولة القبيلة والعسكر ورجال الدين، والحكم بثقافة شيوخ الدين والقبائل والعسكر، وكرست هذه الصورة في مناطق سيطرة الانقلاب نشوب حرب 2014م، التي أعادت دولة العنصرية والطائفية السلالية والمذهبية. بينما المواطنة التي تحقق الالتماء الوطني تعني رفض الاستبداد والعنصرية والطائفية، ودولة المواطنة لا تكون إلاً دولة مدنية، أي الدولة غير قبلية أو دينية أو عسكرية، وهي الدولة التي لا تميز بين المواطنين، ولا تضيق على حرياتهم، ولا تحرمهم من الحق في المشاركة في تقرير إدارة شؤونهم، أو تظلمهم، أو تميّز بينهم في فرص شغل الوظيفة العامة أو النشاطات الاقتصادية والتجارية، كما فعلت سلطة ما بعد حرب 1994م، ويفعله اليوم الحوثيون بصلفي أكبر، بإعلانها التمييز العنصري رسمياً، وهذا السلوك وتلك الممارسة أوجدت تعارضاً مطلقاً مع جذر أو مركز المواطنة الذي يقوم على مبادئ: المساواة، الحرية، الشراكة، المسؤولية، العدل والإنصاف.

تضافرت عوامل التمييز الناتجة عن حرب 1994م والحروب المتصلة: حروب صعدة، وحرب 2014م المستمرة، وتفشي الفقر والمجاعة والخوف، فكان تراجع القيم الكبرى وفي مقدمتها المواطنة وفقدان الشعور بالالتماء وبالهوية الوطنية الجامدة.

تراجع الولاء للوطن إلى الولايات الأولية: القبيلة، المنطقة، السلالة والمذهب، وصارت الولايات ما قبل الدولة أقوى من الولاء للوطن، والمجتمع والدولة. ومما زاد من سيطرة هذه الولايات المستندة إلى رابطة الدم والعصبيات الصغرى أن الحرب وأطرافها قد همشت السياسة والأحزاب السياسية، ولم تُمكِّن خلال

الحرب إلاً الجماعات المسلحة ومراكز القوى القبلية المنتتمية إلى أحزاب سياسية التي اتخذت منها غطاء لها، لكن الانتماء الأقوى كان للقبيلة والعصبيات السلالية والمناطقية، وعلا شأنها كونها مصدراً للمقاتلين بلا ثمن.

لم تكتفي الحركة الحوثية بكونها جماعة سلالية، بل تحولت إلى قبيلة مسيطرة على قبائل أخرى في شمال الشمال، وتعاملت معها بأسلوبين: تمكين القبائل الموالية من المال والسلاح والسلطة المحلية، أو ممارسة القمع الوحشي ضد القبائل التي أظهرت مقاومة لسيطرة قبيلة الحوثي السلالية، أو رفض سلطتها كما حدث مع قبائل حجور والبيضاء.

استخدمت دول الإقليم الولاءات الفرعية، بما في ذلك المذهبية والسلالية - الهوية العقائدية، لعميق الانقسامات، وذلك ما جعل الحرب تصبح حرب الكل ضد الكل، وترتب نتائج خطيرة على هذا الإضعاف للولاء الوطني، بوجود قوى على الأرض تفرض سيطرتها وتعلن تخليها مباشرة أو ضمناً عن الهوية الوطنية الجامعية، وهي نتائج خطيرة على حاضر ومستقبل اليمن، منها:

– وجود قوى تسعى علناً إلى تفكيك البلاد إلى دويلات متعددة.

– إعلان القوى التي تحمل السلاح الولاء لدول أخرى كإيران أو تركيا، أو بعض دول الجوار.

– فقدان الروابط السياسية والعمل السياسي بتعييب دور الأحزاب السياسية، وبالتالي فشل محاولات إيجاد كتلة تاريخية يمكن أن تحافظ على الروابط السياسية بين اليمنيين، وعلى رابطة الهوية الوطنية، وأن تحقق باتفاقها إمكانية إنهاء الصراعسلح وتحقيق السلام؛ إذ فشلت الأحزاب السياسية في تحويل التحالف الوطني للأحزاب والقوى السياسية، الذي تشكل عام 2018م، إلى ائتلاف حقيقي وفاعل.

– تولد شعور غير مسبوق لدى الفاعلين السياسيين والمجتمعين بأن نجاح الفرد أو الحزب أو القادة السياسيين معياره الارتباط بالخارج ومصالحه، وهو ارتباط يوفر المال والسلاح في ظل الفقر والفاقة، فانهارت القيم أمام الحاجة، ومن تمسك بالقيم يعيش مرارة اللوم، والتعت بالفشل، ومع الزمن قد يشعر فعلاً بالعجز والفشل.

– صار استمرار الحرب مصدر للثروة أو العيش؛ خاصة بعد أن صرَّرَ الحوثي العنصرية عقيدة وأعلن الهوية العقائدية.

- فقدان صوت وتأثير الرأي العام، وخاصة الرأي العام الذي يشكله المثقف المنتج للثقافة والمثقف الحري الذي يوصل الثقافة إلى أفراد المجتمع. ولعل الأخطر من هذه النتائج المترتبة على الحرب وتعطيل مبدأ المواطنة، هي الواقعية المفرطة والزائفة الداعية إلى تحقيق السلام بالحفاظ على هذا الواقع، إذ إن السلام الذي يقوم على أساس طائفية أو سلالية، أو على أساس التمييز العنصري أو المناطقية أو القبلية، لا يقل فداحة وخطراً على المستقبل من استمرار الحرب ونتائجها الكارثية، التي ستتحول إلى نتائج مستمرة باسم السلام، فالسلام لن يتحقق إلا باتفاق شامل يقود إلى إزالة آثار ونتائج الحرب على أساس المواطنة التي تمثل ضمانة لاحترام القيم العصرية الكبرى: المواطنة الديمقراطية، وحقوق الإنسان، والعدالة الاجتماعية، وتوفير شروط ممارسة هذه القيم في الواقع المعاش، وبما يعزز من انتماء المواطن إلى الوطن والدولة، و يجعله يتمسك بالهوية الوطنية والقومية ويعتز بها.

إنَّ السلام الذي يقوم على أساس وضع اليد على أجزاء من التراب الوطني؛ يكون سلاماً منشوداً من القوى التقليدية، التي تعتبر حدود الوطن هي حدود القبيلة، والسعوية إلى استعادة ملك الأجداد من إمارات وسلطانات ومشيخات. وإذا كان صدور دعوات الواقعية لتحقيق سلام على أساس نتائج الحرب من هذه القوى مفهوماً، فإن صدور مثل هذه الدعوات تصدر عن شخصيات مثقفة يسارية يُصبح غير مفهوماً. ودعوات مثل هؤلاء ليست إلا تفريط بقيم الوطن، سواء قصدت ذلك أم لم تقصده، وبمشروع اليسار نفسه القائم على قيم: بناء دولة القانون - دولة المواطنة -، وبناء وطن قوي مزدهر قادر على حماية سيادة الوطن ووحدة أرضيه وحماية المجتمع؛ إذ إن الجماعات المسلحة والقوى والوحدات العسكرية التي لا تتبع للدولة وتفرض سلطتها في الواقع صارت متعددة ليس على صعيد الوطن فقط، بل وعلى صعيد كل منطقة صغيرة، كالآلية العسكرية التي لديها قيادات مختلفة، كما هو الحال في الساحل الغربي ومحافظة تعز، والقوى المتعددة والمختلفة والمتنازعة، والتي لا تتبع الدولة، وسيطرت على الأرض في الشمال والجنوب، وتبذل كل جهودها لتعزيز قبضتها العسكرية على الأرض والاستيلاء على الموارد العامة والخاصة دونما أدنى اعتبار أو مسؤولية لحياة السكان وأمنهم الاجتماعي، حيث تركت الألوية والجروح تفتكم بالسكان.

ونجد أن منطق هذه الجماعات منطق مختل، حيث تطالب الدولة المُعتَدَى عليها، وفاقدة الفاعلية دون سواها، بدفع المرتبات ومكافحة الأوبئة القاتلة والتي في مقدمتها فيروس كورونا، والكل يعترف بهذه الحقيقة، وبأن القوى المسيطرة التي لا تتبع الدولة لا تمثل من قريب أو بعيد سلطة دولة أَيَّاً كان مستواها، وأخطر ما فيها الجماعات الطائفية السلالية والتنظيمات الإرهابية ومثل هذه القوى غير مؤهلة للسلام بدون حشد قوى السلام بإمكاناتها وتوحيد فعلها. وأمام هذا الوضع فإنَّ الأَجدر باليساريِّين قبل غيرهم، والذي لا يقوم مشروعهم على وحدة الوطن فحسب، بل على الوحدة القوميَّة والأخوة الأممية، أن يعملا من أجل تحقيق سلام مستدام وعادل، أساسه المواطنة المتساوية، وقيمه النبيلة: المساواة والعدل والإنصاف.

ومن هنا فنحن نرى أنَّ السلام الذي ينchez اليمن وطنًا وإنسانًا، هو السلام العادل والمستدام الذي لا بدَّ أن يحافظ على وحدة الأمة ويحل القضايا الخلافية، وفي مقدمتها القضية الجنوبية، وإزالة آثار الحروب: حرب 1994م، وحروب صعدة، وحرب 2014م، ومن ثم يجب أن تنصبُّ الجهود نحو التوصل إلى اتفاق سلام يوفر آليات تحقق بكل مبادئها وقيمها: المبادئ والأسس والقيم التي تضمنتها وثيقة مخرجات مؤتمر الحوار الوطني الشامل، كمبدأ المساواة في الحقوق والواجبات وأمام القانون، ومبدأ الحرية ويشمل: حرية الرأي والتعبير، والتنظيم، والمشاركة في إدارة الشأن العام، والحق في الوظيفة العامة، والتملك، والسلامة الجسدية. وتحقق قيم المواطنة: المساواة، العدل، الإنصاف، والشراكة، ومقومات الدولة المدنية الأخرى: كالديمقراطية، وحقوق الإنسان، والعدالة الاجتماعية، وإرادة الشعب وسيادة القانون، وهذه القيم تمثل مقومات دولة القانون، دولة المواطنة، الدولة المدنية الديمقراطية الحديثة.

تمثل قيم المواطنة وتحويلها إلى آليات دستورية، منجزاً عظيماً لليمنيين مجسدًا في مسودة دستور جمهورية اليمن الاتحادية، كآليات سياسية واقتصادية واجتماعية وثقافية.

الأولوية الأولى لاتفاق السلام، هي استعادة مؤسسات الدولة، وممارسة دورها، وحماية المجتمع كله على أساس المواطنة، وهذه هي الخطوة الأولى لإنها الرغبات في التسلط، والتفكُّك، والثأر، والانتقام، والعنصرية، والتمييز، وبالآليات

حدّتها مسودة الدستور كالهيئات المستقلة، ومنها هيئة العدالة الانتقالية لكي تتحقّق العدالة لضحايا الحروب والنزاعات خلال الفترة الانتقالية - ما بعد النزاع - والمشاركة في إدارتها من قبل مختلف القوى، وإعمال آليات العدالة الانتقالية، والمصالحة الوطنية المجتمعية بعد أن يكون اتفاق السلام قد حقّق المصالحة السياسية.

بالمواطنة يتحقّق الانتماء. لكن استعادة الشعور بالانتماء والمواطنة والهوية الجامعية، بعد ما مرّ به الإنسان اليمني من فضائح ودعوات للكراهية، وإعلان التمييز العنصري والهويات العقائدية، يتطلّب عملاً فكرياً، وثقافياً واسع النطاق، تربوياً وإعلامياً وثقافياً، ينهض به المثقف الفردي والجماعي: من مؤسسات الدولة ومؤسسات المجتمع وفي مقدمتها الأحزاب السياسية، وتكرّيس قيم المواطنة سلوكاً ومارسة لدى أفراد المجتمع، ولدى النشاء على وجه الخصوص، من أجل تحقيق اندماج وطني، وخلق بيئة سليمة لوعي المواطن. ويكون تكرّيس الانتماء والمواطنة والهوية الجامعية في الوعي عبر التربية، والثقافة، كضرورة وطنية لحماية الهوية والمواطنة، وتعزيزهما بفاعلية مؤسسات الدولة والمجتمع السياسية والاجتماعية والثقافية والتربوية، لتحقّق:

- تربية الإحساس بالانتماء والهوية الجامعية.
- تربية المعارف والقدرات والقيم والاتجاهات، والمشاركة والمسؤولية تجاه المجتمع، والتميّز بالحقوق دون تمييز.
- التأصيل النظري لمفهوم الهوية والمواطنة والانتماء.
- التغلّب على تأثير آثار الحرب والتدخل الخارجي في شؤون البلاد، والإعلاء من شأن قيم الحرية والاستقلال والسيادة وسلامة التراب الوطني.
- المشاركة في إدارة الشأن العام.
- تربية قيم المواطنة.

23 يونيو/2020م

جدلية العلاقة بين أزمة المواطنة وتنامي العنف السياسي في اليمن

عيبان محمد عبدالرحمن

باحث وناشط مدني

تشهد اليمن منذ ما يزيد عن عقدين من الزمان تحولات بنوية عاصفة وشاملة، وقد رافقت هذه التحولات بروز ظواهر اجتماعية عديدة باتت تفرض نفسها على حقل البحث العلمي، ومن بين أبرز تلك الظواهر: ظاهرة العنف السياسي، التي أصبحت بمثابة الملمح الأساس في حياة اليمنيين، إذ لم يعرف اليمنيون منذ بداية الألفية الثالثة حالة استقرار سياسي فعلي، ناهيك عن استقرار اقتصادي واجتماعي وسيكولوجي.

لقد ظلت الأزمات السياسية والاقتصادية والانفجارات الاجتماعية تعصف بالبلاد لسنوات، وصولاً إلى نشوب حرب أهلية-إقليمية مزدوجة في مارس 2015م تسبّب في حدوث أسوأ أزمة إنسانية على مستوى العالم وفقاً للتقارير أممية.

إنّ الحرب – كانت وما زالت – لازمة من لوازم تحكم الطبقة الطفiliية الفاسدة، ووسيلة للتربّح والإثراء غير المشروع (لبارونات) الحرب ووكالاتها المحليين، وقد أدت إلى انهيار الكيان الوطني، وفتحت أبواب الجحيم على الشعب، وساهمت في انتشار الجماعات المسلحة والمتطرفة، واستبعد المجتمع وقهره وإذلاله ومصادرة حقوقه المواطنية.

تحاول هذه الورقة فهم وتحليل العلاقة الجدلية القائمة بين أزمة المواطنة وتنامي العنف السياسي في اليمن، وتنطلق من تساؤل رئيس مفاده:

ما طبيعة العلاقة القائمة بين أزمة المواطنة وتنامي العنف السياسي في اليمن؟ وتبثيق من هذا التساؤل الرئيس، تساؤلات فرعية هي:

1. ما المواطنة؟ وما العنف السياسي؟

2. ما مظاهر أزمة المواطنة؟

3. كيف أدت أزمة المواطنة إلى تنامي العنف السياسي في اليمن؟

إن محاولة الإجابة عن التساؤلات السابقة تفرض استخدام المنهج الوصفي التحليلي لما يقدمه من إمكانات لوصف الظاهرة محل الدراسة كما تبدو في الواقع، وتحليل أبعادها ومظاهرها والكشف عن أسبابها وعواملها وعلاقتها التفاعلية.

أولاً: الإطار المفاهيمي:

1) مفهوم المواطنة (Citizenship)

المواطنة لغة:

المواطنة مشتقة من لفظ "وطن"، والوطن هو المَيْنُ الذي تُقيم به، وهو مُوطِنُ الإنسان ومحله. ووطن بالمكان وأوطان: أقام، وأوطنه: اتَّخذه وطناً. يقال: أوطَنَ فلانْ أرضَ كذا: أي اتَّخذها محلّاً ومسكناً يُقيم فيها.(1)

المواطنة اصطلاحاً:

المواطنة هي: "مكانة أو علاقة اجتماعية تقوم بين شخص طبيعي وبين مجتمع سياسي (دولة)، ومن خلال هذه العلاقة يقدم الطرف الأول الولاء، ويتولى الثاني مهمة الحماية وتحدد هذه العلاقة بين الشخص والدولة عن طريق القانون، كما يحكمها مبدأ المساواة."(2)

ويعرفها د. أحمد زايد بأنها علاقة قانونية واجتماعية بين الأفراد والدولة من ناحية وبين الأفراد بعضهم وبعض من ناحية أخرى، تخلّل لمختلف الأفراد حقوقاً

(1) . ابن منظور، لسان العرب، بيروت، دار صادر، 1968، مج 13، ص 451.

(2) . . محمد عاطف غيث وآخرون، قاموس علم الاجتماع، الإسكندرية، دار المعرفة الجامعية، 2006، ص 56.

وواجبات تُشحذ بطاقةٍ معرفيةٍ ونفسيةٍ تؤثر في ممارسات الفرد عبر حياته اليومية.(3) وتعزّزها دائرة المعارف البريطانية بأنّها علاقة بين فرد ودولةٍ كما يحدّدها قانون تلك الدولة، وبما تتضمّنه تلك العلاقة من واجبات وحقوق في تلك الدولة. والمواطنة تدلّ ضمناً على مرتبةٍ من الحرية مع ما يصاحبها من مسؤوليات.(4) أمّا د. سمير مرقس فينظر إليها "باعتبارها حركة الناس اليومية مشاركين ومناضلين من أجل نيل الحقوق بأبعادها المدنية والاجتماعية والثقافية والسياسية والاقتصادية على قاعدة المساواة مع الآخرين دون تمييز لأي سبب، واندماج المواطنين في العملية الإنتاجية بما يتيح لهم تقاسم الموارد العامة والثروة الوطنية مع الآخرين الذين يعيشون معهم في إطار الوطن الواحد."(5) وعلى الرغم من تعدد تعريفات المواطنة وتبنيها، إلا أنها تتفق على محددات عامة مشتركة، هي:

1. المواطنة علاقة اجتماعية مزدوجة تربط بين طرفين: الأفراد (المواطنين) والدولة من ناحية، وبين الأفراد بعضهم ببعض من ناحية أخرى.
2. تمنح هذه العلاقة حقوقاً لأطرافها وتفرض عليهم واجبات، وعلى قاعدة المساواة والشراكة والتكافؤية.
3. يحدد العقد الاجتماعي (الدستور) والقوانين والتشريعات المنبثقة منه، طبيعة تلك الحقوق والواجبات.
4. الغاية المنشودة من هذه العلاقة هي تحقيق الأهداف العامة للمجتمع وتطوره وتقدمه وتكامله في مختلف المجالات.

(3) أحمد زايد، المواطنة والهوية الوطنية والمسؤولية الاجتماعية، القاهرة، دار العين للنشر، 2018، ص.112.

(4) علي خليفة الكواري، مفهوم المواطنة في الدولة الديمocratique، ضمن: بشير نافع وآخرون، المواطنة والديمقراطية في البلدان العربية، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، 2001، ص.30.

(5) محمد العجاتي وشيماء الشرقاوي، المواطنة والحرراك العربي .. قراءة في الدساتير والواقع والبنية ما بعد الانتفاضات العربية، ورقة عمل قدمت مؤتمر "أثر الانتفاضات العربية على المواطنة في العالم العربي" ، ٢٠١٤ نوفمبر.

٢) مفهوم العنف السياسي (Political violence):

العنف لغةً:

هو الحُرْقُ بالأمر وقلة الرفق به، وهو ضد الرفق. عَنْفٌ به وعليه يَعْنُفُ عُنْفًا وعَنَافَةً وَاعْنَفَه وَعَنَفَه تَعْنِيفًا، وهو عَنِيفٌ إذا لم يكن رَفِيقًا في أمره. واعْتَنَفَ الأمرَ: أَخْذَه بِعُنْفٍ. وَاعْنَفَ الشَّيْءَ: أَخْذَه بشدة. واعْتَنَفَ الشَّيْءَ: كرَهَه. (٦)

العنف اصطلاحاً:

عِرْقَتَه منظمة الصحة العالمية بأنه الاستعمال المتعَمَّد للقوة البدنية أو القدرة سواء بالتهديد أو الاستعمال الفعلي لها من قبل الشخص ضد نفسه أو ضد شخص آخر أو ضد مجموعة أو مجتمع، بحيث يؤدي أيّ منها إلى حدوث أو رجحان احتمال حدوث إصابة أو موت أو إصابة نفسية أو سوء النمو أو الحرمان. وهناك من يعرّفه بأنه: كل سلوك – فعلي أو قولي – يتضمن استخداماً للقوة أو تهديداً باستخدامها لإلحاق الأذى والضرر بالذات أو بالآخرين، وإتلاف الممتلكات، لتحقيق أهداف معينة.

ووفقاً لهذا التعريف، فإن العنف قد يكون سلوكاً فعلياً (استخدام فعلي للقوة)، أو قوياً، مجرد تهديد باستخدامها، وممارسة الضغط النفسي والمعنوي بأساليب مختلفة. وأنه يقوم على أساس إلحاق الأذى والضرر والإتلاف المادي والمعنوي بالنسبة إلى الأشخاص والممتلكات وذلك للتأثير في إرادة المستهدفين. أي أنه يتضمن معنى الإكراه والإرغام. والسلوك العنيف قد يكون فردياً أو جماعياً، منظماً أو غير منظم، علنياً أو سرياً، صريحاً أو كامناً. ومن هنا تعدد صور العنف وأدواته وتدخله. (٧)

العنف السياسي:

هو "كافة الممارسات التي تتضمّن استخداماً فعلياً للقوة أو تهديداً باستخدامها لتحقيق أهداف سياسية تتعلق بشكل نظام الحكم وتوجهاته الأيديولوجية أو

(٦) ابن منظور، لسان العرب، مج. ٩، بيروت، دار صادر، ١٩٦٨، ص. ٢٥٧.

(٧) نظر: حسنين توفيق إبراهيم، ظاهرة العنف السياسي في النظم العربية، ط٢، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٩٩، ص. ٤٥.

بسياسات الاقتصادية والاجتماعية.”⁽⁸⁾

ويُلاحظُ على هذا التعريف أَنَّه يحصر مفهوم العنف السياسي في صورته المادية فقط، ويغفل عن صورته الرمزية. فالقوة لم تعد منحصرة بالقوة المادية فقط، بل أصبحت – في العصر الرقمي والإعلام الفضائي – قوة رمزية في الغالب. وتأسِيساً على ذلك، يمكن التمييز بين شكلين من العنف السياسي: العنف السياسي المادي، والعنف السياسي الرمزي.

١. العنف السياسي المادي: قد يكون العنف السياسي منظماً (الانقلابات وعمليات الاغتيال والاعتقال لأسباب سياسية) أو غير منظم (أحداث الشغب، وغالباً التظاهرات). وقد يكون فردياً (الاغتيال والاختطاف) أو جماعياً (المظاهرات والإضرابات وأحداث الشغب). علنياً (المظاهرات والاضرابات) أو سرياً (اغتيال عناصر المعارضة أو الحكم، التآمر لقلب النظام). وقد تستغرق أعمال العنف فترة طويلة نسبياً (الحروب الثورية والحروب الأهلية)، وقد تكون سريعة ومؤقتة (المظاهرات والاغتيالات).⁽⁹⁾

٢. العنف السياسي الرمزي: صَلَّى عالم السوسيولوجيا الفرنسية (بيير بورديو) مصطلح العنف الرمزي (Symbolic Violence)، وعرفه بأنه: ”ذلك العنف الناعم واللامحسوس واللامرأي من ضحاياه أنفسهم، والذي يُمارس في جوهره بالطرق الرمزية الصرفة للاتصال والمعرفة.“⁽¹⁰⁾

وهو – أيضاً – ذلك العنف الذي ينتزع واجب الخضوع دون أن يتم الشعور به بصفته خضوعاً، باعتماده على تصورات ومعتقدات مُرسَخة اجتماعياً.⁽¹¹⁾

ويُمارس العنف الرمزي من خلال وسائل مختلفة:

- الخطاب واللغة وأساليب الإقناع.
- الإعلام والوسائل التفاعلية.
- التعليم.
- التعبئة الإيديولوجية.

(8) نفسه، ص.52

(9) نفسه، ص.52

(10) بيار بورديو، الهيمنة الذكرية، ترجمة: سلمان قعفراني، بيروت، المنظمة العربية للترجمة، 2009، ص 9-8.

(11) بيار بورديو، أسباب عملية .. إعادة النظر بالفلسفة، ترجمة: أنور مغيث، بيروت، دار الأزمنة الحديثة، 1998، ص 223.

- الخطاب الديني.

ولاعتبارات موضوعية، سوف تركز هذه الورقة على تناول العنف السياسي المادي، أشكاله وصوره، وعلاقته بأزمة المواطنة المتساوية في اليمن، على أن تتناول العنف السياسي الرمزي في دراسة مستقلة.

تتعدد القوى التي قد تمارس العنف السياسي في صورته المادية. كما تبيّن الأهداف السياسية التي تسعى إلى تحقيقها. ويمكن تصور حركة العنف السياسي المادي بين القوى التي يمكن أن تمارسه والقوى المستهدفة به على النحو التالي:

1. العنف الموجّه من النظام إلى المواطنين أو إلى جماعات وعناصر معينة منهم. وذلك لضمان استمراره، وتقليل دور القوى المعاشرة والمناولة له. ويمارس النظام العنف من خلال أجهزته القهرية كالجيش والأمن (البوليس) والمخابرات والقوانين الاستثنائية... إلخ. ويُعرف العنف في هذه الحالة باسم العنف الرسمي أو الحكومي.

2. العنف الموجّه من المواطنين أو فئات معينة (العمال، الطلاب، الفلاحين، الأقليات، الأحزاب والتنظيمات السياسية... إلخ)، إلى النظام أو بعض رموزه، ويتخذ العنف في هذه الحالة شكل التظاهرات والإضرابات والاغتيالات والانقلابات... إلخ. ويُعرف بالعنف الشعبي أو غير الرسمي.

3. العنف الموجّه من بعض عناصر أو أجنحة النخبة الحاكمة إلى بعض عناصرها أو أجنحتها الأخرى. ويدخل هذا العنف في إطار الصراعات داخل النخبة، ويتخذ عدة أشكال منها: التصفيات الجسدية، والاعتقالات، وانقلابات القصر، وقد يصل الأمر إلى حد الصدامات المسلحة بين العناصر والقوى الموالية للأجنحة المتصارعة داخل النخبة الحاكمة. وقد يُوظّف الجيش والأمن وبعض القوى المدنية في هذه الصراعات.

4. العنف الموجّه من بعض القوى أو الجماعات ضد جماعات أخرى داخل المجتمع، نتيجة أسباب سياسية أو اقتصادية أو اجتماعية أو دينية. وقد يتدخل النظام لتصفية مثل هذه الصراعات أو ليُلقي بثقله إلى جانب أحد أطرافها. ويطلق البعض على هذه الحالة اسم "العنف السياسي المجتمعي".⁽¹²⁾

(12) حسين توفيق إبراهيم، مرجع سابق، ص49.

ثانياً: العلاقة بين أزمة المواطنة وتامي العنف السياسي:
ظاهرة العنف السياسي، ظاهرة موضوعية مركبة، تنشأ بفعل عوامل سياسية واجتماعية واقتصادية وثقافية وسociological.

فلجوء بعض الأفراد والجماعات إلى العنف السياسي إنما يعبر عن رد فعل احتجاجي لسياسات قمعية وأوضاع اقصائية جائرة يتجهها النظام السياسي ضد الشعب والأمة. (13)

ويمكن توضيح ذلك على النحو الآتي:

1. الطبيعة التسلطية للنظام السياسي:

اعتمدت النظم السياسية المتعاقبة على حكم اليمن القوة العاربة كوسيلة رئيسية في السيطرة على المجتمع. وقد كانت السياسات الأمنية القمعية لتلك النظم، وقيامها بعسكرة الحياة والمجتمع، و"تفشي عنف أجهزة الأمن، إلى درجة تحوله إلى قاعدة سلوكية في التعامل مع الناس" (14) من أهم الأسباب المولدة للعنف السياسي المضاد.

يرى (بيير بورديو) أن "الدولة البوليسية" هي القابلة التاريخية (المولدة) للعنف، فالالجوء إلى الإجراءات العقابية والحل الأمني لمواجهة الاحتتجاجات الاجتماعية، بدون معالجة الأسباب السوسيولوجية لها، يساعد على توسيع دائرة العنف بدلاً من تضييقها.

ويُطلق (بورديو) على هذه الحالة "قانون الحفاظ على العنف": فعندما يتعرض الأشخاص للعنف فإنهم يردون بالعنف. والعنف - للأسف - لا ينهزم أبداً. (15) إن القمع يسلب من الإنسان روحه وإنسانيته، ويجعله إلى كائن حيواني كما يشير إلى ذلك بحق الشاعر والمُؤلف المسرحي (ممدوح عدوان) إذ يقول: إن عالم

(13) للمزيد ينظر: محمد عابد الجابري، المسألة الثقافية في الوطن العربي، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، سلسلة الثقافة القومية (25)، قضايا الفكر العربي (١)، ط.٣، ٢٠٠٦، ص ١٦١ وما بعدها.

(14) عزمي بشارة، عنف أجهزة الأمن و دروس ٢٠١١، موقع العربي الجديد، مقال، تاريخ النشر: ٥/١٢/٢٠١٥.

(15) بيير بورديو، العولمة والهيمنة: من المثال إلى الثقافة، حوار: بتراند شانغ، ترجمة وتقديم: محمد خيرات، ٢٥ أكتوبر ٢٠١٢، م.

القمع المنظم منه والعشوائي، الذي يعيشه إنسان هذا العصر، هو عالم لا يصلح للإنسان ولا لنمو إنسانيته، بل هو عالم يعمل على "حيونة الإنسان" (أي تحويله إلى حيوان).⁽¹⁶⁾

وهو وضع تتساوى فيه قيم الحياة والموت، ولا يترك للكثير من الأفراد والجماعات من خيار سوي اتهاج أسلوب العنف والتمرد والخروج المسلح على الدولة الاستبدادية التسلطية.

لقد واجهت السلطة الحاكمة احتجاجات الحراك الجنوبي منذ أن بدأ يأخذ طابعاً جماهيرياً في 2007 بالقمع والاعتقالات التعسفية ومصادرة المجال العام، عوضاً عن الاستجابة للمطالب الحقوقية والمطلبية التي كان الحراك الجنوبي ينادي بها، ويسبب سوء التصرف هذا اتخذت مطالب الحراك الجنوبي طابعاً سياسياً من خلال رفع شعار فك الارتباط والعودة إلى ما قبل 22 مايو 1990، ثم مع الهجمة المسلحة التي قادتها الحركة الحوثية وحليفها صالح بعيد انقلاب 21 سبتمبر 2014 الأسود، لجأ الحراك الجنوبي إلى اتهاج أسلوب المقاومة الشعبية المسلحة للدفاع عن أبناء المناطق الجنوبية ضد الغزو الحوثي – الصالحي.

وقريب من ذلك ما حدث مع الاحتجاجات الشعبية في الشمال، فبعد خروج الجماهير المُفقرة إلى الشوارع في 2011 تطالب بالتغيير السياسي والاجتماعي، ونشدان بناء دولة ديمقراطية مدنية حديثة تحقق للمواطنين العيش الكريم والحرية والتقدم الاجتماعي، واجه النظام السابق تلك الاحتجاجات بالقوة المفرطة، ومن ثمّ جر البلاد إلى أتون حرب أهلية – إقليمية مزدوجة لا تزال فصولها الدامية مستمرة حتى اللحظة.

لقد أدت الحرب إلى انهيار الدولة بوصفها كياناً وطنياً جاماً، وخلقت الحرب مناخاً ملائماً لتنامي نفوذ الجماعات الدينية والقبلية والمناطقية المسلحة، وباتت هذه الجماعات تسيطر على مساحات جغرافية واسعة من البلاد، مستندةً في ذلك إلى عناصر قوة عديدة ممثلة بـ: السلاح، والمال السياسي، والدعم الخارجي، والخطاب الإعلامي والديني والجهوي المُسيّس والذي يسعى إلى أدلةجة أفراد المجتمع لاسيما الشباب، حتى بات الكثيرون يعيدون تعريف أنفسهم بالتضاد

(16) . يُنظر: ممدوح عدون، حيونة الإنسان، دمشق، دار ممدوح عدون للنشر والتوزيع، ط.6، 2016.

مع هويتهم كيميين، مُستجِلِّين هويات عصبية واتتماءات ما قبل وطنية، في مشهد سوريالي – تراجيدي يحرّك في النفس ويعكس عمق الأزمة التي أصابت الكيان الوطني والهوية الوطنية الجامحة.

2. تحكم طبقة طفيليّة على السلطة والثروة:

النظام الاستبدادي بطبيعته نظام فاسد، فـ"السلطة المطلقة مفسدة مطلقة"، وقد أصبح الفساد بمثابة مؤسسة في اليمن، بل "نظاماً مستقلاً يعيّد إنتاج نفسه بكفاية نادرة". إنّ الفساد قد "دخل في علاقة هُوية مع النظام، فلا يحضران إلا معاً، ولا يرتفعان إلا معاً".⁽¹⁷⁾

لقد صنفت المنظمة الدولية للشفافية اليمن من بين الدول الأكثـر فساداً في العالم، وبحسب تقريرها الصادر في العام 2010 فقد احتلت اليمن المرتبة (148) من أصل (178) دولة في مؤشر الفساد حول العالم.

هذا التصنيف لم يعكس إلا جانباً واحداً للأزمة البنوية الشاملة التي وصلت إليها اليمن وقها، في ظل سيطرة طبقة طفيليّة على السلطة، وعلى الاقتصاد الكلي للبلاد.

لقد فرضت هذه الأوليغاركية الطفيليّة سيطرتها على معظم القطاعات، والأنشطة الاقتصادية، لاسيما المربحة منها، مثل مجالات: استيراد السلع الأجنبية، والتوكيلات التجارية، والمقاولات، والمضاربات العقارية، والمضاربات النقدية، وشركات الاتصالات، والنقل، والنفط، والغاز، وفرض العمولات في المشاريع الاستثمارية، ومشاريع البنية التحتية، وممارسة أعمال التهريب، والبيع في السوق السوداء، والإتجار بالسلاح.

وقد تكونت هذه الطبقة من أركان النظام السابق: الرئيس السابق علي عبدالله صالح، وأفراد عائلته، وحليفه الفريق علي محسن الأحمر، قائد الفرقة الأولى مدرع حينها، وقيادات قبلية: عبدالله بن حسين الأحمر، وأنجاله: صادق الأحمر، وحميد الأحمر، وحسين الأحمر، وأل الأحمر، والرويشان، والشافيف، وغيرهم، وقيادات دينية أبرزها: عبدالمجيد الزنداني، بالإضافة إلى قيادات عسكرية، ومدنية

(17) أبوبكر السقاف، دفاعاً عن الحرية والإنسان، إعداد: منصور هائل، صنعاء، منتدى الجاوي الثقافي، 2010، ص.54.

في جهاز الدولة، وقيادات في بعض الأحزاب السياسية. تواشجت مصالح هذه الطبقة مع مصالح الرأسمالية العالمية، والشركات الأجنبية في السيطرة على الاقتصاد الوطني، واستنزاف الموارد، وتحقيق أرباح خيالية، وثراء فاحش.

استندت هذه الطبقة إلى مكانتها الاجتماعية وموقعها في السلطة لتحقيق كل ذلك، فالسلطة هي الوسيلة المثلثة للثراء، والكسب غير المشروع في عقيدة هذه الطبقة. فـ"الجاه مفيض للمال" كما يقول العلامة ابن خلدون (1332 - 1406).. ويصف صاحب المقدمة هذا النمط من النشاط الاقتصادي بـ"مذهب غير طبيعي في المعاش"؛ لأنّه يقوم على الجمع بين "الإمارة"، والتجارة، وعلى قاعدة الاندماج السياسي بين السياسة والاقتصاد.

وهكذا تمكّنت هذه الطبقة من فرض سيطرتها على المجتمع، وعلى الاقتصاد، وتحقيق فوائض مالية على حساب الشعب، ومن ثمّ بدأت هذه الطبقة تتميّز في نمط عيشها، وأسلوب استهلاكها، وعناصر ثقافتها الخاصة، فكل رأس المال اقتصادي يتداخل ويتشابك بالضرورة مع رأس المال ثقافي كما يقول عالم الاجتماع الفرنسي (بيير بورديو) "Pierre Bourdieu" (1930 - 2002).

باتت هذه الطبقة تعيش في بحوجة من العيش، وتقتنى السلع الكمالية، غالية الثمن، وتبني القصور الفخمة والمسوّرة، وتشتري الأراضي، وتشيد العقارات والأبراج العالية، وتجهد في رفع أرصادتها البنكية في الداخل، والخارج، وتفرض عمولات وشراكات تجارية لها على الرأس المال المحلي، والشركات الأجنبية. وتحصل على كل تلك العوائد والأرباح دون أن تقدم في المقابل شيئاً.

إنها حياة جماعة طفيلية، طافية على سطح المجتمع، تعيش، وتستهلك ما تنتجه الطبقات الأخرى وبغير حساب؛ لهذا يدينها ابن خلدون ويعتبرها السبب في فساد العمران، وأفول الدولة.(18)

بكلمات أخرى أصبحت البلاد رهينة لنظام حكم "كليبيوغرافي" (أو حكم اللصوص)، وقد شكل الاقتصاد الريعي القاعدة المادية لهذا النمط من الحكم .. والريعي هو العائد المالي من كل نشاط غير منتج، كالريع العائد من استخراج

(18) محمد عابد الجابري، فكر ابن خلدون.. العصبية والدولة، معالم نظرية خلدونية في التاريخ الإسلامي، ط، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، ص157.

النفط والغاز، والريع العقاري، والريع المصرفى، والريع المتأتى من العمولات، والأرباح، والاستيراد، والتوكيلات التجارية، والاستثمارات في الخارج... إلخ. لقد حفقت المافيا الحاكمة ثروات خرافية من هذه المصادر الريعية، إذ تشير تقارير دولية إلى أن الرئيس السابق علي عبدالله صالح قد راكم ثروة هائلة خلال سنوات حكمه المديدة (1978 - 2012) تقدر ما بين (35 - 60) مليار دولار، وأنه يحصل على أكثر من أربعة ملايين دولار شهرياً مقابل إيجارات شهرية لمجمع عقاري يملكه في دي.

وتؤكد تقارير أخرى صدرت عام 2011 إن أقل من عشر مجموعات رئيسية من مشائخ القبائل والعسكر والنخبة التجارية تسيطر على أكثر من (80%) من الثروة الوطنية، وأن الأصول المملوكة للطبقة الطفيلية في الخارج تفوق مجموع احتياطي النقد الأجنبي المحلي.(19)

3. انتهاج سياسات نيوليبرالية إقفارية:

اعتمدت الطبقة المسيطرة في إدارة الشأن الاقتصادي على ما يسمى "سياسة الباب المفتوح" (Open door policy) والانصياع لشروط صندوق النقد الدولي (IMF)، والبنك الدولي (WB)، عبر ما يُعرف بتطبيق برنامج التثبيت، وبرنامج الاصلاح الهيكلى، الذي يقوم على حزمة من الاجراءات، أهمها:

- ـ رفع الدعم عن السلع الاستهلاكية (الغذاء والوقود بدرجة رئيسة).
- ـ فتح السوق المحلية أمام السلع الأجنبية، وتحرير التجارة، وجذب الاستثمار الأجنبي المباشر.

- ـ تقليص الإنفاق العام على الخدمات العامة (التعليم، والصحة، والكهرباء، والمياه، والطرق... إلخ).ـ خصخصة مؤسسات القطاع العام، وبيعها، إذ جرى خصخصة، وبيع ما يزيد عن (70) منشأة صناعية، وتجارية، وزراعية، كالمصانع، والمؤسسات، والورش، والمنشآت الخدمية، والمزارع، والتعاونيات بُعيد حرب 1994.

(19) . بيتر سلزبوري، اقتصاد اليمن: النفط والواردات والنخب، لندن، تشاٹام هاوس، اكتوبر 2011، ص.9.

سبّبت هذه السياسات النيليرالية آثاراً اقتصادية، واجتماعية مدمرة، كان من أبرزها:

- ـ انخفاض كبير في الأجور الحقيقة، وارتفاع نسبة الفقر (تجاوزت نسبة 60 % عام 2010).
- ـ تصاعد معدل البطالة لاسيما بين أوساط خريجي الجامعات، والشباب (بلغت 45 % عام 2010)، وتزايد معدل التضخم.
- ـ ارتفاع الأسعار بصورة جنونية، وتدور القوة الشرائية للمواطنين.
- ـ نهب القطاع العام وبيعه بأثمان بخس.
- ـ تعويم العملة الوطنية الأمر الذي أدى إلى تدهور قيمتها أمام العملات الأجنبية، وعجز مستمر في ميزان المدفوعات، واحتلال كبير في ميزان التبادل التجاري.
- ـ فتح المجال واسعاً أمام الاستثمارات الأجنبية، والوقوع في مصيدة الديون الخارجية (External debt trap).

أفضى كل ذلك إلى اتساع هوة التفاوت الطبقي بين الطبقات الاجتماعية، فقد تحكمت أقلية طفيلية — لا يتعدي حجمها نسبة 5 % من إجمالي سكان البلاد — تُسيطر على السلطة، والاقتصاد الكلي، بينما الغالبية من الشعب اليمني تقع تحت نير الإفقار، والتجويع، والإدّفاع، والاستغلال، والإذلال، والقهقر، والأمراض، والبؤس.

4. تدهور شامل في الأمن الإنساني:

لم تحضر الدولة في اليمن سوى في تعيرها المادي الجزئي عن كونها سلطة أمنية قهرية وجبارية. فالأمن في تفكير النخبة الحاكمة ارتبط ولا يزال مرتبطاً بحاجاتها في حماية مصالحها وضمان استمرارها وتحكمها كسلطة مسيطرة.

في الوقت الذي تجاوزت فيه البشرية المفهوم الضيق للأمن إلى رحابة "الأمن الإنساني" الذي يركز على إشباع حاجات الفرد والمجتمع بدلاً من إشباع حاجة النظام السياسي للحماية والاستقرار، فلا يمكن تحقيق الاستقرار الأمني والسياسي في ظل أوضاع اجتماعية واقتصادية وإنسانية مختللة.

ويشمل الأمن الإنساني سبعة أبعاد، هي:

- الأمن الغذائي ويعني توفير الفرص المادية والمالية للحصول على الغذاء.

- الأمن الصحي ويعني الخلو النسي من المرض والعدوى.
 - الأمن البيئي ويعني الحصول على ما يكفي من الماء الصحي والهواء النظيف والشبكة الأرضية المتماسكة.
 - الأمن الشخصي ويتضمن الأمن من مخاطر العنف والتهديدات البدنية.
 - الأمن المجتمعي ويتضمن أمن الهوية الثقافية.
 - الأمن السياسي ويتضمن حماية الحقوق الأساسية للإنسان وحرياته.
- لقد أفضت السياسات الاقتصادية النيوليبرالية إلى تدهور فادح وشامل في الأمن الإنساني بمختلف أبعاده.

فالمركز الغذائي لدى السكان في اليمن شهد تدهوراً متزايداً منذ بداية الألفية، حتى بات (25%) من السكان يعانون من سوء التغذية، بحسب تقارير دولية صدرت عام 2010.

وبحسب منظمة الصحة العالمية فإن سوء التغذية هو "ظرف صحي خطير يحدث عندما لا يحصل الشخص على كمية مناسبة من المغذيات في نظامه الغذائي، أو إذا كانت المواد المغذية أقل من احتياجاته أو أكثر كما في حالة البدانة"، وتقاس القيمة الغذائية بالسعرات الحرارية، حيث يعاني اليمنيون من نقص كبير في السعرات الحرارية، ونقص في مادة البروتين التي تتوفر في اللحوم، والأسماك، والبيض، والألبان، التي لا يستطيع الكثيرون شرائها بسبب تدهور أجورهم الحقيقة، وارتفاع أسعار تلك المواد. فالكثير من الأسر الفقيرة لا تعرف اللحوم إلا في مواسم الأعياد، والمناسبات، وتعتمد بدرجة رئيسية في نظامها الغذائي على الحبوب، والنشويات فقط، وهذا ينعكس سلباً على مستوى النمو الجسدي، والعقلي لدى أفراد المجتمع، وبالخصوص الأطفال.

مما لا شك فيه إن التغذية السيئة، والافتقار إلى الأطعمة الجيدة، والفيتامينات، والبروتين، والمعادن تؤدي إلى اضطراب النمو العقلي، والجسمي لدى الأطفال، وانتشار ظاهرة التقرّم، والهزال البدني، والخلل العقلي، والإصابة بالعدوى، والالتهابات الرئوية، والملاريا، والإسهال، والحمبة، والسرطان، وهي أمراض شائعة في اليمن منذ عدة عقود.

وإضافة إلى ما تقدم فإنَّ كثير من اليمنيين يعانون من نقص حادٌ في المياه، وصعوبة في الحصول على مياه نقية، وصالحة للشرب، وقد نجم عن ذلك انتشار

الكثير من الأمراض المزمنة؛ كالفشل الكلوي، والبلهارسيا، وفيروس الكبد الوبائي. ظروف السكن هي الأخرى ليست أحسن حالاً، فسكان المدن المحظوظون يسكنون في شقق مساحتها صغيرة، وسيدة التهوية وإيجار مرتفع، إذ قدّر متوسط الإنفاق على السكن عام 2010 بحوالي (50 إلى 60 %) من متوسط الدخل، فيما تسكن الجماعات الهاشمية، والأسر الأشد فقرًا في بيوت من القش (عشش)، أو بيوت من الصفيح، والقصدير، وأحزمة الفقر، والبؤس المنتشرة على تخوم المدن والمراکز الحضرية، وهذه التجمعات تفتقر إلى أدنى معايير السكن الملائم والحياة الآدمية. ناهيك عن تدهور المجال الحضري، وغياب التخطيط، ورداعة الشوارع، وعدم توفر متنفسات، وحدائق، ومساحات صديقة، والاكتظاظ السكاني في مساحات صغيرة، وأحياء عشوائية، فقد باتت المدن اليمنية الكبرى أشبه بغلب ساردين رديئة الصنع، يتكدّس فيها السكان، وتنتشر فيها الأمراض، والأوبئة، وتفتقر إلى خدمات الكهرباء، والمياه، والصرف الصحي.

لقد أدّت سياسة الإفقار إلى تدهور كبير في المستوى المعيشي للأغلبية السكانية، فسحقت الطبقة الوسطى، وتزايد بؤس الطبقة الدنيا، وبات شبح الموت جوعاً يهدد السكان لاسيما سكان الريف، ما أدى إلى حدوث موجات هجرة داخلية هي أشبه بموجات نزوح قسري من الريف إلى المدن، أوجدت في المدن مجمعات عشوائية فقيرة، ونمّواً متزايداً في القطاع غير الرسمي (الهاشمي)، وارتفاع نسبة تشغيل الأطفال، فالأسر الفقيرة ممن أعزّتها الحيلة، وهدّها الجوع اضطرت إلى إخراج أطفالها من المدارس، ودفعت بهم إلى سوق العمل، بغية الحصول على مصدر رزق إضافي، وهو ما تسبّب في انخفاض نسبة الالتحاق بالتعليم وزيادة معدل التسرب المدرسي، وارتفاع نسبة الأميّة، والجهل.

يحدث هذا في الوقت الذي يُعاني فيه قطاع التعليم من التردي الكمي والنوعي، إذ إن البنية التحتية التعليمية لا تغطي الأعداد المتزايدة من التلاميذ، وتعاني الفصول الدراسية من اكتظاظ التلاميذ، الأمر الذي يؤدي إلى الإهدار التربوي والتسرب الدراسي. كما يشهد التعليم تردياً كبيراً في نوعيته، وهذا يُعدّ من أهم الأسباب التي ساهمت في تراجع الرهان الاجتماعي عليه بوصفه واحد من وسائل تحقيق الحراك الاجتماعي؛ فلم يعد التعليم القنطرة التي يمكن أن تحقق للإنسان آماله، وتحسن من وضعه الاقتصادي، ومكانته الاجتماعية.

ختاماً:

لقد عبرت السياسات والأوضاع الجائرة السالف ذكرها، وغيرها، عن وجود أزمة بنوية عميقة في المواطننة، وعدم إحساس المواطن اليمني بمواطنته، وشعوره بالاغتراب الذي يعبر عن "حالة عجز الإنسان في علاقاته بالمؤسسات والمجتمع والنظام العام، بعد أن تحولت هذه كلها إلى قوة مادية، ومعنى تعلم ضده بدلاً من أن تستعمل لصالحه، وفي سبيل تحسين أوضاعه المادية، والإنسانية معاً، وإغناء حياته." (20)

ففي ظل الأنظمة السلطوية بمختلف أشكالها، والأوضاع العامة المذلة، يعيش الإنسان في المجتمع على هامش الوجود، والأحداث، لا في الصميم، مستباحاً معرضاً لمختلف المخاطر، والاعتداءات، قلقاً، حذراً باستمرار من احتمالات السقوط والفشل والتعرض للمخاطر. بكلام آخر، إنه إنسان مغرب ومغترب عن ذاته. (21)

لقد أفضت هذه الأوضاع باللغة البؤس إلى نشوء الجماعات العصبية: الدينية والطائفية والجهوية والقبائلية والمناطقية، وباتت تنهج الخيارات المسلحة وتمارس العنف السياسي بمختلف صوره وأشكاله، وتفرض واقعاً كالحاجة يزيد من احتمالات تقسيم المجتمع إلى (كانتونات) متصارعة، وتمزيق البلد إلى دويلات متناحرة.

إن موقف الإدانة لهذه الجماعات لا يكفي، لأنه يقف عند محاكمة النتائج، فريح نفسه من عناية البحث والتقصي، وذلك بتبني الصيغة الاحتزالية السهلة، وإصدار الأحكام القطعية دون ملامسة الجوهر، فيكتفي بـ"النقر على السطح"، بينما المطلوب هو "الحفر في العمق"، أي البحث الموضوعي في أسباب وعوامل نشوء هذه الظواهر العنفية، بهدف وضع معالجات ناجعة لها.

والدخل الموضوعي لمعالجة هذه الظواهر – وفقاً لـ د. محمد عابد الجابري – يمكن في الاعتراف بها أولاً بوصفها ردة فعل ضد وضعية أو موقف، وبالتالي العمل على معالجتها بوصفها نتيجة لاسباباً. إن الحيف الاقتصادي والظلم الاجتماعي

(20) حليم بركات، المجتمع العربي في القرن العشرين، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، 2000.

ص 921.

(21) يُنظر: المرجع نفسه، ص ٣٥.

والعسف السياسي هي الأسباب الموضوعية "الثابتة" التي تقف وراء كل تطرف يتخذ مظهراً جماعياً ويستشرى جماهيرياً.

ويتبغى التأكيد هنا أن الأمر يقتضي تجنب ردود الفعل اللاعقلانية في معالجة هذه الظواهر، لأن المعالجة اللاعقلانية لا تنتج سوى مزيد من ردود الفعل اللاعقلانية. وإذاً لابد من وسائل عقلانية لمعالجة لاعقلانية العنف السياسي. ولذلك، فإن هناك أهمية فُصوى للدور الذي يُعزّى إلى الثقافة والتعليم من خلال توفير مناخ فكري عقلاني نقدي يصنعه التعليم وترعاه الثقافة.

إن آفة التعليم الذي يطبق حالياً، إنه إماً تعليم تقاني يصنع عقولاً قانونية دوغمائية، وإماً تعليم ميثولوجي تلقيني يصنع عقولاً راكرة أسطورية، والقاسم المشترك بين النوعين هو غياب العقل النقدي.

ومع غياب العقل النقدي فعن الباب يُصبح مفتوحاً على مصراعيه للعنف والتطرف بكل أطروحاته متغذياً بالوصفية الاجتماعية والاقتصادية والسياسية التي تدفع إلى المزيد من العنف. وإنماً شروط العلاج العقلاني للعنف السياسي تكمن في:

- تصحيح الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والسياسية.
- التعامل العقلاني المبني على الفهم والتفهم ووضع الأمور أمام مرآة التاريخ.
- إشاعة الفكر النقدي في الثقافة والعلوم والتعليم.

أماً غير ذلك من وسائل المواجهة السلبية، فهي لن تنتج غير المزيد من التطرف والعنف لأن العنف يُسقى العنف ويقويه وهيهات أن يقضي عليه.(22)

(22) . يُنظر: محمد عابد الجابري، المسألة الثقافية في الوطن العربي، مرجع سابق، صص 164-166.

قائمة المصادر والمراجع:

1. ابن منظور، لسان العرب، بيروت، دار صادر، 1968، مج 9 ، مج 13.
2. أبوياكر السقاف، دفاعاً عن الحرية والإنسان، إعداد: منصور هائل، صنعاء، منتدى الجاوي الثقافي، 2010.
3. أحمد زايد، المواطنة والهوية الوطنية والمسؤولية الاجتماعية، القاهرة، دار العين للنشر، 2018.
4. بيار بورديو، أسباب عملية إعادة النظر بالفلسفة، ترجمة: أنور مغيث، بيروت، دار الأمينة الحديثة، 1998.
5. بيار بورديو، الهيمنة الذكرية، ترجمة: سلمان قعفراني، بيروت، المنظمة العربية للترجمة، 2009.
6. حسنين توفيق إبراهيم، ظاهرة العنف السياسي في النظم العربية، ط2، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، 1999.
7. حليم بركات، المجتمع العربي في القرن العشرين، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، 2000.
8. علي خليفة الكواري، مفهوم المواطنة في الدولة الديمocratique، ضمن: بشير نافع وآخرون، المواطنة والديمقراطية في البلدان العربية، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، 2001.
9. محمد عابد الجابري، المسألة الثقافية في الوطن العربي، ط3، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، سلسلة الثقافة القومية (25)، قضايا الفكر العربي (1)، 2006.
10. محمد عابد الجابري، فكر ابن خلدون ... العصبية والدولة، معالم نظرية خلدونية في التاريخ الإسلامي، ط6، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، 1994.
11. محمد عاطف غيث وآخرون، قاموس علم الاجتماع، الإسكندرية، دار المعرفة الجامعية، 2006.
12. ممدوح عدوان، حيونة الإنسان، ط6، دمشق، دار ممدوح عدوان للنشر والتوزيع، 2016.
13. بيار بورديو، العولمة والهيمنة: من المال إلى الثقافة، حوار: برتاند شانغ، ترجمة وتقديم: محمد خيرات، 25 أكتوبر 2012، متاح على الرابط التالي: <https://2u.pw/sATdus>
14. بيتر سلزبوري، اقتصاد اليمن: النفط والواردات والنخب، لندن، تشايم هاوس، أكتوبر 2011، متاح على الرابط التالي: <https://2u.pw/UbVoai>
15. عزمي بشارة، عنف أجهزة الأمن ودورس 2011، موقع العربي الجديد، مقال، تاريخ نشر المقال: 2015/12/5، متاح على الرابط التالي: <https://2u.pw/MCa9my>
16. محمد العجاني وشيماء الشرقاوي، المواطنة والحرراك العربي.. قراءة في الدساتير والواقع والبنية ما بعد الانتفاضات العربية، ورقة عمل قدمت لمؤتمر "أثر الانتفاضات العربية على المواطنة في العالم العربي"، نوفمبر 2014، متاح على الرابط التالي: <https://2u.pw/hx39r>

”الديمقراطية حمّالة أوجه“

د. هشام محسن محمد السقاف
أستاذ التاريخ الإسلامي
المساعد جامعة عدن

ما كان أحجية بات واضحًا، فـ (الموت) الحقيقة الثابتة الوحيدة حتى الآن دون تطعع علمي أو جدل فلسفى؛ نقول: إن البرجوازية الجديدة ولدت من أحشاء الاقطاعية المتعففة. ولدت بمطارق العمال وعلى هدير الآلات بمستوى غير مسبوقٍ من السيطرة، معلنة وجهها التقدمي منبعثًا من شرار الطُّرُق المترقرر على الحديد ومؤذنا بميلاد الثورة الصناعية والمجتمع البرجوازى المنتظم عقد ميلاده داخل الأحشاء الميتة للنظام الاقطاعي.

يظهر بهيئته الجريئة والثوريّة أيضًا من خلال تحرير السلعة من كل قيودها وكوابحها إلا ما احتوته من جهد مبذول في صناعتها سلاحها في الهيجة المفتوحة تنافس به لتنجح أو تموت.

منطقياً؛ وتبعاً لذلك كان لابد من تحرير (الكلمة) من قيودها وكوابحها أيضًا، فهي سلعة تماماً وعليها أن توافق التغير الكبير والمذهل مجرد من كل عائق لتكون مؤهلة لمواكبة السلعة ورديفاً لها في الإلهام الذي وصل إلينا، أو الإلهام الذي ستسفر عنه الأيام عندما يكون للبرجوازية تحت مسمها اللاحق: رأسمالية وامبرialisية: مخلب وناب.

تض محل حالة النور الذي أضفته البرجوازية على نفسها؛ المسمى حرية، عدالة، ومساواة، وكأنها كانت في بدايتها بحاجة لنقطة ارتكاز جاذبة في ثورتها على الاقطاعية مستعيرة هذه المعاني الكبيرة من روسو ورفاقه.

انه سحر هاروت المنبعث من عرق العمال في المعامل والمصانع ليسحر العالم

وبشكل مخاطل كما سنعلم لاحقا، بفتاة الدُّلُّ الجميلة المسماة (ديمقراطية). لا تذهب بعيدا، فحيث تترامى موجات البحر المتوسط على سواحله الشمالية وحيث مدن أفلاطون البرجوازية؛ تبحر سفن البخار والمدفع شرقاً وجنوباً لتبشر بفرية اسمها (الاستعمار) لما هو دون الأوروبي، ولنشر الديمقراطية في آسيا وأفريقيا وهو مالم ترَّ العين ويُقْرَّهُ القلب ويُخاطبه العقل منذ (نابليون بونابرت) وحتى (بريمير) الذي بشر بديمقراطية تهرّ الشّرق الأوسط في العراق فكانت دماء وحروب وطائفية وفساد جعل العراق الغني يجلس على باب البؤس والإملاق.

كان الغرض الأوروبي استعمارياً بحثاً لدول العالم الفقيرة، التي أساساً غنية بمواردها تحت الأرض وعليها من البتروـل والذهب والنـفـط والـحـدـيد وـحتـىـ الـبـهـارـاتـ والـتـوـابـلـ والـحـرـيرـ والـقطـنـ؛ وبـهـذـهـ الـخـامـاتـ دـارـتـ تـرـوـسـ الـمـعـاـمـلـ وـالـمـصـانـعـ فيـ أـورـوـبـاـ، وـلـمـ تـكـنـ الـدـيمـقـرـاطـيـةـ بـمـحـتوـاـهـاـ الـإـنـسـانـيـ وـالـقـانـوـنـيـ عـلـىـ أـجـنـدـةـ الـأـورـوـبـيـيـنـ فـيـ الـبـلـادـ الـمـسـتـعـمـرـةـ.

وهـنـاـ؛ نـسـطـطـيـعـ تـبـيـانـ اـنـفـصـامـيـةـ الـغـرـبـ فيـ التـعـاطـيـ معـ الشـيـءـ وـنـقـيـضـهـ فيـ آـنـ؛ فـكـلـماـ حـلـقـ طـائـرـ الـإـنـسـانـيـ شـمـالـاـ رـفـرـفـتـ جـنـاحـاهـ سـعـادـةـ فـوـقـ مـدـنـ أـفـلـاطـونـ الـمـثـالـيـةـ الـخـالـيـةـ مـنـ الـعـبـثـ الـأـدـمـيـ. وـكـلـ ماـ حـمـلـهـ الـتـيـارـ جـنـوبـاـ فـوـقـ السـهـوـبـ الـخـضـرـاءـ لـأـفـرـيـقـيـاـ السـمـرـاءـ مـثـلـاـ كـانـ الـمـنـظـرـ فـيـ قـمـةـ الـشـقـاءـ وـالـبـؤـسـ، فـقـدـ غـدـاـ أـجـيـراـ لـأـورـوـبـيـيـنـ الـذـيـ يـنـهـبـ ثـرـوـاتـهـ بـلـ إـنـهـ جـعـلـهـ سـلـعـةـ فـيـ سـوقـ النـخـاسـةـ.

في مشهد هوليوودي لاحق، جلس الانجليزي والفرنسي (سايكس) و (بيكوه) متقابلين في مقهى بعيداً عن أعين الفضوليين ليرسماً على ورقة كانت تطير في الجو: خطأً هلامياً افتراضياً حددوا به حدود الدولة القطرية العربية القادمة تحت مسمى (الاتداب) لعلاج الإرث العثماني المتختلف وغير الديمقراطي بطريقة أوروبية (مودرن) وافساح المجال لقوتيهما الأعظم لتأهيل وتطوير هذه الدول للخروج من الحقبة العثمانية.

كلام ظاهره الرحمة وباطنه العذاب، وقد جاء غداة الحرب العالمية الأولى 1914 - 1918م. وفي ظل انتشار مبادئ الرئيس الأمريكي نلسون المثيرة للجدل. كانت نتائج هذا التأهيل والتطوير مفجعة؛ تقييد بريطانيا وتنفذ نصوص (وعد بلفور) 1917م لإقامة وطن قومي لليهود في فلسطين، ففتحت أبواب فلسطين على مصاعبها للهجرة اليهودية من شئٍ بقاع العالم لتسقط فلسطين بيد اليهود حتى اليوم.

أمّا أحفاد الثورة الفرنسية العظمى المتشبعين بأفكار روسو وفولتير ومونتسيكوا فقد كانوا أكثر تمسكاً باتفاق سايكس بيكو ولم يتنازلوا عن سوريا التي غدت ملكية هاشمية تحت حكم فيصل بن الحسين وبحماية بريطانية.

زحفت جيوشهم من لبنان لتواجه الجيش السوري بقيادة البطل يوسف العظمة في موقعة (مسلسلون) التي انهزم فيها السوريون واستشهد وزير دفاعهم العظمة.

واندفع الجيش الغازي إلى دمشق بقيادة الجنرال (غورو) الذي وضع قدمه على قبر صلاح الدين الأيوبي وخطبه بعبارة الشهيرة: ها نحن عدنا يا صلاح الدين. وكان بإمكان فرنسا أثناء حصتها الانتدابية على سوريا؛ وبידم بارد أن تكافئ تركيا بأراضٍ سورية عزيزة هي لواء الاسكندرون وما حوله ... وهكذا أعطى من لا يملك من لا يستحق أراضٍ عربية غالبة.

لم تكن الاشكال الديمقراطية تأصيلية وتأخذ مداها التاريخي الذاهب عميقاً في البُنى الاجتماعية السياسية والاقتصادية في الدولة القطرية العربية تحت الاستعمار أو بعده. فـ (الديمقراطية) أخذت أبعادها التأصيلية في أوروبا منذ الثورة البرجوازية، وظلت متزنة في البلدان العربية لهشاشة اقتصاديات هذه الدول وعدم اكتمال نسق الطبقات العاملة فيها، ولجاجة الغرب لنظم نمطية تقليدية وديكتاتورية ليستطيع تسخير اراداته الاستعمارية قبل وبعد حقبة الاستعمار بالكيفية التي يريدها أو بفرضها بالقوة في حالات كثيرة وخلق المتابع لمن يخرج عنها مثل تجربة جمال عبد الناصر في مصر وصدام حسين في العراق، ولكي تظل إسرائيل قطب الرّحْن الجاذب في الشرق الأوسط والحاصل على العون والدعم الغربي كلّه. كان بالإمكان أحسن مما كان عربياً لبناء ديمقراطية عربية ليست معنِّية بالضرورة أن تسير في سلم الخطوات التاريخية للديمقراطية من حيث بدأت في أوروبا في القرن الثامن عشر. فالديمقراطية تراكمية للخبرات الإنسانية وليس صورة طبق الأصل للديمقراطية الغربية ذات الوجهين وإنّما يمكن أن تتشرب بالخصال المتوارثة في التاريخ البشري لأن تكون التجربة الهندية – هي أكبر الديمقراطيات في العالم – خاضعة لمشيئة الهند التاريخية والثقافية والاجتماعية، بينما يمكن للعرب الاستناد إلى إرث الشورى والعدل والمساواة الذي يكتنزه تاريخهم العربي الإسلامي.

”إشكالية مفهوم المواطنة في الثقافة السياسية العربية“(*)

(الحلقة الأولى)

سامح ابوالليل

مدرس العلوم السياسية والقانون

ملخص الدراسة:

إن المتغيرات العالمية المعاصرة، كان لها تأثير واضح على منظومة المفاهيم العالمية. ومن ضمن هذه المفاهيم (مفهوم المواطنة). فعل الرغم مما وصل إليه المفهوم من وضوح في الفكر الغربي المعاصر، إلا إنه ما زال قد شهد — على مدى القرن الفائت — كثير من الاشكاليات في الفكر العربي. فمن ناحية التداخلات بين المفاهيم المختلفة كمفهوم الانتماء والهوية. ومن ناحية أخرى، التعدد الذي يصل إلى حد التناقض بين رؤى وتيارات الفكر السياسي والاجتماعي حيال هذا المفهوم التي أخذت شكل الإقصاء أو التنكر من جهة والتهييش والتغييب من جهة أخرى. وبروز عدة اتجاهات واختزال الممارسات في رفع الشعارات دون تأصيل للمفاهيم، وإيجاد آليات تتحقق على أرض الواقع. فالكثير من الأزمات والتوترات في المنطقة العربية هي من جراء تغيب مفهوم المواطنة والإعلاء من شأن ولاءات ومصالح خاصة (الانتماء الديني - الإثني إلخ). سواء على المستوى التحت أو الفوق قومي على حساب الإطار الوطني العام. الأمر الذي أدى إلى احتقان السياسي وهشاشة الاستقرار الاجتماعي في كثير من دول المنطقة. هذا الواقع، يستوجب البحث في الأسباب التاريخية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية التي تقف وراء هذا المشهد العربي. في محاولة وضع تصور ووصيات لتأصيل مفهوم المواطنة في الثقافة العربية.

محاور الدراسة:

أولاً: الإطار المفاهيمي (الإطار النظري): الثقافة السياسية: مفهوم المواطنة، مفهوم الهوية، مفهوم الانتماء.

ثانياً: تطور إشكالية (مفهوم المواطنة) في الثقافة السياسية العربية.

ثالثاً: الأسباب التاريخية والسياسية والاقتصادية والثقافية والاجتماعية التي تقف وراء هشاشة مفهوم المواطنة في الثقافة السياسية العربية.

رابعاً: كيف يمكن التأصيل لمفهوم المواطنة في الثقافة السياسية العربية، مع الأخذ بالاعتبار الخصوصية الثقافية العربية.

مقدمة الدراسة:

تلعب منظومة المفاهيم دوراً مهماً في فهمنا للعالم والأحداث والأفكار، ومن ثم فإن تلك المنظومة في حقل العلوم السياسية، شأنها في ذلك شأن العلوم الاجتماعية بصفة عامة، تميز بمجموعة من الخصائص، أهمها أن تلك المفاهيم تداخل وتتقاطع بشكل كبير مما يجعل مساحات التبادل بين هذه المفاهيم أكبر من مساحات التمايز، ومن ثم فإن هناك حاجة لتحرير مضمون المصطلحات خاصة المفاهيم الأكثر شيوعاً وأكثر إشارة للجدل.

والمفاهيم السياسية ليست مطلقة، ولكنها تتشكل بحسب قيم الحضارات وعوائد المجتمعات وتجارب الدول. مما يعني مرونة المفاهيم شريطةً ألا تزلق إلى حد الإخلال بالشروط الأساسية لكل مفهوم.

يُعدُّ مفهوم (المواطنة) من المفاهيم القديمة المتتجددة التي ما لبثت أن تفرض نفسها عند معالجة أي بُعدٍ من أبعاد التنمية بالمفهوم الإنساني الشامل بصفة خاصة، ومشروعات الإصلاح والتطوير بصفة عامة، وهي من القضايا التي شغلت وما زالت تشغيل بالعلماء الاجتماع والنفس والسياسة وغيرهم في مختلف المجتمعات، على اختلاف نظمها وتوجهاتها السياسية.

وقد شهد مفهوم المواطنة تطويراً كبيراً منذ النصف الثاني من عقد التسعينيات في القرن العشرين بعد أن تعرضت دعائم مفهوم الدولة القومية للاختراق. ولعل دراسة مفهوم المواطنة يتم في واقع شديد الالتباس، تتقاطع فيه الخطوط بين الأكاديمي الدراسي والسياسي البرجماتي، مما يجعل من مفهوم المواطنة محوراً للنضال السياسي(1).

تشكل الثقافة السياسية حجر الأساس في بناء المجتمع ووحدته وتماسكه لأنها مستمدة من قيمه وعاداته وتقاليده التي تحافظ على مفهوم وقيم المواطنة في ظل تنشئة المجتمع وثقافته. لقد أتت بآطروحات الفكر العربي والغربي

العديد من الرؤى حول مفهوم المواطنة ومبادئها وحقوقها وواجباتها، وتتنوع بتنوع مبادئ الفكر ونظريات السياسة.

مشكلة الدراسة:

تسعى هذه الورقة إلى الاقتراب من مفهوم المواطنة Citizenship بوصفه واحد من المفاهيم المثيرة للجدل التي تتدخل وتشابك مع شبكة واسعة من المفاهيم الأخرى، كما تحاول الورقة فهم إشكالية أبعاد هذا المفهوم وأثار الهوة بين الفكر الغربي والفكر العربي في مقاربة فكرة المواطنة.

وهذا يجعلنا نضع عدة تساؤلات:

- ـ ما هو مفهوم المواطنة؟
- ـ ما هي أبعاد هذا المفهوم؟
- ـ ما هي آثار الهوة بين الفكر الغربي والفكر العربي في مقاربة فكرة المواطنة؟
- ـ كيف يمكن التأصيل لمفهوم المواطنة في الثقافة السياسية العربية، مع الأخذ بالاعتبار الخصوصية الثقافية العربية؟

أهمية الدراسة:

تسعى هذه الدراسة إلى معرفة مفهوم المواطنة في الثقافة السياسية العربية حيث تُرددُ أهمية موضوع المواطنة في المجتمع العربي إلى عوامل عديدة، أهمها: أن هذا المجتمع يتشكل من مجموعات متنوعة من الأعراق والأقليات وتسوده ثقافات فرعية متعددة بالإضافة إلى ثقافته العامة. فلدينا البربر في المغرب العربي ولهم لغتهم الخاصة وهي الأمازيغية التي اعترف بها أخيراً في المغرب والجزائر تكون لغة للتعلم بالإضافة إلى اللغة العربية. ولدينا الأكراد في المشرق العربي، وهم أيضاً لهم لغتهم الخاصة وثقافتهم المتميزة ولدينا المارونيون في لبنان ولدينا في السودان جماعات سلالية متنوعة بالإضافة إلى الجنس العربي. ومعنى ذلك أن قضية المواطنة لابد أن تشغل الباحثين وصناع القرار العرب على السواء. وعلى الرغم من أن مفهوم المواطنة في الفكر السياسي العربي قد بدأ إرهاصاته في خضم النضال الوطني لنيل الاستقلال، مما أوجد مساحة عريضة من المدركات والقيم المشتركة، إلا إن رصيد ثقافة المواطنة في الفكر السياسي العربي قد أصابه

الكثير من التأكيل والإضطراب والتشويش بسبب مجموعة من العوامل، لذلك تسعى هذه الدراسة إلى التعرف على هذه العوامل.

تقسيمات الدراسة:

تأسِيساًً على ما سبق سيتم تقسيم الدراسة إلى ثلاثة محاور، وخاتمة تشتمل على أهم النتائج والتوصيات وذلك على النحو التالي:

أولاًً: الإطار المفاهيمي (الإطار النظري): الثقافة السياسية: مفهوم المواطنة، مفهوم الهوية، مفهوم الاتباع.

ثانياً: تطور إشكالية (مفهوم المواطنة) في الثقافة السياسية العربية.

ثالثاً: الأسباب التاريخية والسياسية والاقتصادية والثقافية والاجتماعية التي تقف وراء هشاشة مفهوم المواطنة في الثقافة السياسية العربية، وكيف يمكن التأصيل لمفهوم المواطنة في الثقافة السياسية العربية، مع الأخذ بالاعتبار الخصوصية الثقافية العربية.

رابعاً: الخاتمة

المحور الأول: الإطار المفاهيمي (الإطار النظري): الثقافة السياسية: مفهوم المواطنة، مفهوم الهوية، مفهوم الاتباع.

مفهوم المواطنة (الماهية والأبعاد والتطور والإشكاليات):

نُعَدُّ المواطنة من أهم المفاهيم السياسية، التي عرفت تحولات جوهرية متباعدة عبر التاريخ، ابتداءً بالتراث اليوناني الروماني القديم، مروراً بعصر النهضة والتنوير، ووصولاً إلى الفكر السياسي الليبرالي الحديث. والمواطنة كما تناولتها معظم الكتابات التاريخية والأدبيات السياسية والاجتماعية المعاصرة، هي علاقة بين الفرد والدولة والمجتمع، وما تتضمنه تلك العلاقة من حقوق وواجبات، وشعور بالاتباع. وتتدرج ضمن هذا المفهوم المساواة القانونية المجردة، والمشاركة السياسية، بالإضافة إلى الحرية وما يصاحبها من مسؤوليات والتزامات. ولذا لا يمكن استيعاب مفهوم المواطنة، إلا إذا وضع في سياقه التاريخي، فالمفاهيم لا تنشأ من فراغ ولا تنتشر إلا بعد ممارسات وتراثات فكرية(2).

مفهوم المواطنة كغيره من المفاهيم الحديثة ارتبط بشكل مباشر بالخبرة التاريخية الغربية وتطور الفكر السياسي في الغرب، ويمكن إرجاع النموذج

التاريخي الأول لمفهوم المواطن في شكلها الكلاسيكي القديم والمتصل بحياة المدن والجماعات الصغرى، وتمتع المواطن بحزمة من الحقوق السياسية، مثل المواطن في أثينا وروما، وذلك رغم اختلاف النموذجين، ولكن ترجع أهميتهما في تأثيرهما في بناء المواطننة الغربية الحديثة.(3).

أما المواطننة بمفهومها الحديث، فكانت الثورة الفرنسية هي التجلی السياسي والإيديولوجي الذي بُرِزَ من خلاله مفهوم (ال المواطننة)؛ فالثورة الفرنسية زعمت أنها تؤسس أمة جديدة لا علاقه لها بالمرجعية البيولوجية (دم الأسلاف) أو الدينية، بل مرجعيتها الوحيدة هي قرار حر من المواطنين الذين يريدون العيش متضامنين في ظل قوانين يسنونها دون قيد.(4).

الموطننة من هذا المنظور هو فعل عقد اجتماعي، والدولة القومية هي القالب الذي تكون المواطننة القومية داخله، ولا وجود لها في غياب هذا العقد، أي بدون القرار الوعي من قبل المواطنين.(5)

ويتجسد هذا المعنى في إعلان حقوق الإنسان المواطن The declaration of the rights of man and of the citizen ، إذ يقرر أن أي إنسان - بغض النظر عن أصوله ولونه وأرائه - إذا أراد أن يعيش في ظل قوانين الجمهورية، وأن يشترك في سُنّها فله حق المواطننة.(6)

تتعدد تعاريفات المواطننة بتنوع زوايا التداول، إن كانت قانونية أو مدنية أو اجتماعية، كذلك تتحدد دلالة المفهوم بارتباطه بالزمان والمكان، بمعنى أن هذه الدلالة تولد عبر صيغة تاريخية، تعبيراً عن مصالح مجتمعية معينة.(7)

من التعاريفات الكلاسيكية للمواطننة تعريف هوبز Thomas Hobess إنها "الحماية التي تكفلها سلطة الدولة للفرد". ويعرف روس Rousseau المواطن كعضو في مدينة تمثل الجسد الاجتماعي المشترى، تفقد خلاله الشخصية الفردية كنتاج لهذه الكينونة السياسية المشتركة.(8)

أقامت النظرية الكلاسيكية كثيراً من المبررات لمحاولات التوفيق بين سلطة الدولة وحرية المواطن، مثال نظرية العقد الاجتماعي لهوبز، ومفهوم روسو للإدارة العامة، وقد تأسس النقد الذي وجه لهذه النظرية على استحالة التوفيق بين الحرية الفردية ومتطلبات النظام والاستقرار الاجتماعي.(9)

تعدُّ "ال المواطننة" أحد المفاهيم الرئيسية في الفكر الليبرالي منذ تبلوره في القرن

السابع عشر كنسق للأفكار والقيم، تم تطبيقه في الواقع الغربي في المجالين الاقتصادي والسياسي في القرنين التاليين، وما ترتب على ذلك من آثار على الترتيبات الاجتماعية وال العلاقات الإنسانية في القرن العشرين ثم مطلع القرن الحالى.

وإذا كانت الليبرالية عند نشأتها قد دارت بشأن فكرة الحرية الفردية والعقلانية وقوية مركز الفرد في مجتمع سياسى قام على قواعد عصر النهضة على أبنية اجتماعية حاضنة وقوية، فإن مفهوم المواطن قد تطور وتحوّر عبر مسيرة الليبرالية ليتركز حول خيارات الفرد المطلقة وهواد كمرجع للخيارات الحياتية والسياسة اليومية في دوائر العمل، والمجتمع المدنى، وال المجال العام، ووقت الفراغ، وليصبح "المفهوم المفتاح" الذى لا يمكن فهم الليبرالية وجوهرها من دون الإحاطة بأبعاده المختلفة وتطوراته الحادثة المستجدة، إذ يستبطن تصورات الفرد، والجماعة، والرابطة السياسية، ووظيفة الدولة، وال العلاقات الإنسانية، والقيم والأخلاق.

وللمواطنة في أبسط معانيها تشيع عدة معان: المساواة القانونية بين المواطنين بصرف النظر عن الاختلاف في اللون أو الجنس أو الدين أو العرق، والمشاركة السياسية دون قيود قانونية أو عرقية تفرض على حركة المواطنين، وحياة كريمة تمثل في وجود برامج عامة كفاءة تطور- دائمًا- من جودة الحياة التي يعيشها المواطنين. وسارت الخبرة الغربية - في مجملها - على هذا التسلسل، بحيث حصل المواطن أولاً، على المساواة القانونية، ثم ثانياً، الحق في المشاركة السياسية، وأخيراً، الحق في رفاهة اجتماعية، وأصبحت تلبية الحكومة لمطالب المواطن في الرفاهة الاجتماعية "دليل" على الانجاز(10).

يتطلب وجود مفهوم المواطن إقراراً بمبادئ، والتزاماً بمؤسسات، وتوظيفاً لأدوات وآليات تضمن تطبيقه على أرض الواقع. المواطن - وفق هذا التصور- بنية من المستلزمات والمقومات، وبنية فكرية وقيم، وبنية حقوقية ودستورية وقانونية، وبنية مؤسسية، وبنية تتعلق بالسياسات والممارسات. وهى من المفاهيم الشاملة، التي تستدعي غيرها من مفاهيم حقوقية وسياسية. المفهوم بهذا الاعتبار "مفهوم منظومة" يشير إلى الحقوق الإنسانية الأساسية، والحقوق المدنية والسياسية، فضلاً عن الحقوق الاجتماعية والاقتصادية والثقافية، وكذا الحقوق الجماعية، وهى تتعلق بكلفة مجالات النشاط الإنساني (الشخصى والخاص

والعام والسياسي)(11).

شهد مفهوم المواطنية تغيرات كثيرة في مضمونه واستخدامه دلالته، فلم يعد فقط يصف العلاقة بين الفرد والدولة في شقها السياسي القانوني كما ساد سابقاً، بل تدل القراءة في الأديب والدراسات السياسية الحديثة على عودة الاهتمام بمفهوم "المواطنة" في حقل النظرية السياسية بعد أن طغى الاهتمام بدراسة مفهوم "الدولة" مع نهاية الثمانينيات، ويرجع ذلك لعدة عوامل، أبرزها الأزمة التي تعرض لها فكرة الدولة القومية التي مثلت ركيزة الفكر الليبرالي لفترة طويلة؛ وذلك نتيجة عدة تحولات شهدتها نهاية القرن العشرين، منها(12):

تزايد المشكلات العرقية والدينية في أقطار كثيرة من العالم، وتفجر العنف بل والإبادة، ليس فقط في بلدان لم تنشر فيها عقيدة الحداثة من بلدان العالم الثالث بل أيضاً في قلب العالم الغربي أو على يد قواه الكبرى، بدءاً من الإبادة النازية لجماعات من اليهود، ومروراً بالإبادة النووية في هيروشيما، والإبادة الصربية للمسلمين، والإبادة الأمريكية لل العراقيين وللأفغان، والإبادة الجارية للفلسطينيين.

بروز فكرة "العولمة" التي تأسست على التوسيع الرأسمالي العابر للحدود وثورة الاتصالات والتكنولوجيا من ناحية أخرى، وال الحاجة لمراجعة المفهوم الذي قام على تصور الحدود الإقليمية للوطن والجماعة السياسية وسيادة الدولة القومية، وكلها مستويات شهدت تحولاً نوعياً.

وعلى صعيد آخر فإن نمو الاتجاهات الأصولية المسيحية واليمينية المتطرفة في البلدان التي مثلت مهد التجربة الليبرالية أدى إلى مراجعة المفهوم والتأكيد على محوريته لمواجهة هذه الأفكار وآثارها في الواقع السياسي والاجتماعي الغربي المعقد مع وجود أقلية عرقية ودينية منها العرب والمسلمون، فضلاً عن وصول الفردية كفكرة مثالية لتحقيق حرية وكرامة الفرد إلى منعطف خطير في الواقع الليبرالي، بعد أن أدى التطرف في ممارستها وعکوف الأفراد على ذاتهم ومصالحهم الضيقة إلى تهديد التضامن الاجتماعي الذي يمثل أساس وقاعدة أي مجتمع سياسي، وتراجع الاهتمام بالشأن العام لصالح الشأن الخاص، وتنامي ما يسميه البعض "موت السياسة" وبروز "سياسات الحياة اليومية".

إن الإشكالية التي تهم العقل العربي والمسلم في هذا الصدد هي أن الفكر الليبرالي لم يؤدِّ إلى تأسيس تجارب ديمقراطية في العالم الغربي فقط، بل يطرح

نفسه الآن وبشكل شبه منفرد كبديل للواقع السياسي والفكري في دول العالم الثالث التي تشهد تحولا نحو الديمocratie، كما في أطروحة "نهاية التاريخ" وإعلان انتصار الليبرالية النهائية لباحث مثل فوكو ياما، أو كطرف متماسك ومتجانس ومتقدم في مقابل حضارات أخرى (أو أدنى) في أطروحة مثل "صراع الحضارات" لهنتنجرتون. فخيارات المواطنة صار مثالياً تروج لها الرأسمالية الليبرالية في الدول غير الغربية، ويتم تقديمها كحل لمشكلات الجنوب "على طريق التقدم" يرتهن بتحول الرابطة السياسية داخل مجتمعاتها من رابطة تراحمية عضوية أو قرابية - ريفية أو قبليّة- إلى رابطة تعاقدية علمانية ومدنية للمواطنة؛ لذا فإن فهم دلالات "المواطنة" كرابطة تزعم أنها يجب روابط الدين والعرقية والأيديولوجية أمر يحتاج إلى مزيد من التأمل والتقضي، وتحريراً وتقويمها، واختباراً في الواقع التاريخي بين النجاح والإخفاق.

لقد أدت التطورات سالفه الذكر التي شهدتها الساحة الدولية في العقود الأخيرة إلى تركيز بعض الدراسات على ظواهر وحوادث كان لها أثر كبير في تغيير مفهوم المواطنة ليشمل أبعاداً جديدة. فكتابات النظرية السياسية الليبرالية الأولى التي كان مفهوم العقلانية والرشد فيها مرتبطة بالقيم المثالية والفلسفية ما لبثت أن تناولت مفهوم المنفعة بمعنى ذاتي/ نفسي ثم بمعنى اقتصادي/ مادي، وربطت في مجلها بين المفاهيم النظرية السياسية والرؤى الاقتصادية وهو ما أسماه البعض بالتحول من الديمocratie الليبرالية إلى الليبرالية الديمocratie بتقديم الاقتصادي على السياسي وغلبة المادية على الفكر الليبرالي. وما لبث الاقتصاد الليبرالي أن تحول من ليبرالية كلاسيكية تحفظ على تدخل الدولة لليبرالية الجديدة تؤكد على تدخل الدولة من أجل تحقيق الرفاهية في مجالات الأمن الاجتماعي. وصارت رابطة "المواطنة" منافع وحقوق مادية محددة يطالب بها المواطن في مجالات الصحة والتعليم ترتبط بالحقوق العامة السياسية لتفاصيل منافع مادية مباشرة، أي تم التركيز على الحقوق وليس الواجبات. ومن ناحية أخرى كان هذا يعني مزيداً من سلطة الدولة في الوقت الذي كانت تحولات الاتصال والعلومة ترشحها فيه للتآكل والذبوب، فاستردت دورها في التوزيع السلطوي للقيم- المادية والمعنوية - وما لبثت أن بدلت هذا الدور شكلاً في ظل تناهى الحديث عن الإدارة السياسية ((Governance)) عبر الحديث عن الشراكة بين الدولة والمجتمع المدني

ورجال الأعمال، رغم أن سلطتها لا تقارن بالطرفين الآخرين، ونفوذها يخترقهما في شتى المستويات.

ونتيجة لتفاعل هذه المعطيات تحول مفهوم المواطننة إلى دلالات نفعية وذاتية فردية أعمق، كما صار مؤسساً على واقع معقد لا يثمر نتائجه المثالية الأصلية المنشودة بسبب وجود الدولة الطاغي، على رغم تحول هذا الوجود نوعياً وتغيير وجهه وتجلياته مما أوحى للبعض بضعفها أو تراجع دورها لصالح آليات السوق العالمية، وهو ظن غير دقيق. هذا التناقض توازى أيضاً مع بروز تيارين متعارضين:

أولهما: واقعى، يرتبط بالتأكيد المتنامي على المصلحة المباشرة (الآن وهنا) وبيمش المثاليات الكبرى والمنافع الجماعية والموجلة (التي بُنيَتْ عليها نهضة الرأسمالية الأولى).

ثانيهما: تويرى، يتمثل في مناداة بعض الكتابات بـ«البعد الأخلاقي» في النظرية الاقتصادية، أي تجاوز الاقتراب الاقتصادي المادى النفعى لفهم السلوك الإنساني وتفسيره والتنبؤ به، واستعادة الأبعاد الإنسانية/الاجتماعية/ الأخلاقية في النظرية والتحليل الاقتصادي، وهو ما يستلزم ربط مفهوم المواطننة عند تحليله بالأسئلة الكلية في الفكر الليبرالى، وأبرزها تصورات الفرد وتعريف السياسة وما يترتب على ذلك من تصور لطبيعة المجتمع السياسى.

ومع تناهى عولمة الرأسمالية وهيمنة الرؤى الليبرالية الجديدة لم يعد ما نحن بصدده عند الحديث عن المواطننة هو المفهوم البسيط، ولا بقى السؤال هو: مواطنة أم لا مواطنة؟ على غرار: نهضة أم تخلف؟ حضارة أم ضد الحضارة؟ (أسئلة اللحظة التاريخية الأمريكية الراهنة). الواقع أكثر تعقيداً من ذلك وهذه التصورات مضللة ومضللة. أي مواطنة؟ هذا هو سؤال اللحظة الوجودية الإنسانية الحقيقى: مواطننة تويرية تحترم الفرد وتؤسس مجتمعاً يكتسب وجوده الجماعى من تجاوزه لقوى الطبيعة وتتصوره الإنسانى للإنسان، أم مواطننة رأسمالية مدنية ما بعد حداثية؟ مواطننة قانونية شكلية متساوية ذات بعد واحد، أم مواطننة مركبة عادلة اجتماعية ديمقراطية ثقافية في ظل مشروع حضاري إنسانى؟ مواطننة تتحدث عن الحرية والمساواة والجسد السياسي والعدل والشورى، أم مواطننة تتحدث عن اختزال القيم السياسية في حرية الجسد وتفكيك المجتمع

لصالح نوع ضد نوع أو ثقافة ضد ثقافة ونفي التجاوز في الإنسان والتاريخ، وإعلاء سياسات الجسد واللذة على الجسد السياسي والخير العام والقيمة الإنسانية. مواطنة في أي سياق مكان؟ مواطنة التنوير والليبرالية في المدن الاجتماعية ذات الطابع الثقافي والمسافات الإنسانية، أم مواطنة المدن الرأسمالية العالمية السلطانية المعادية للمجتمع والقائمة على "الجتماع" الذي يحسب حسابات الاقتصاد وتدويله قبل حسابات الهوية والجماعة والثقافة؟ مواطنة التدافع من أجل الغايات الإنسانية والنفع العام والسعى في دروب التطور الاجتماعي التاريخي، أم مواطنة اللحظة المتخللة في تفاعل الشبكة الاتصالية الفردية التي تعيد تشكيل الوعي بالذات والهويات والأنما والآخر والـ "نحن"، وتعيد تشكيل مفاهيم الزمن والمكان من دون محتوى اجتماعي تفاعلي كما عرفته البشرية، وتعيد تشكيل حدود الخاص والعام وتهدد مفهوم المواطنة في كل تصوراته السابقة؟، هذه هي الأسئلة وتلك هي مساحات الاجتهد والجهاد.

وهي مساحات للنقد ومسافات للمقارنة المنهجية الواجبة، مفهوم المواطنة وفق أصول النقد والمقارنة في حاجة لإعادة تشكيل ومداخل تعديل وتأويل ومقتضيات تفعيل يجعل هذا المفهوم ضمن مفاهيم الموقف حالة نموذجية لإعادة بناء المفهوم ضمن دواعٍ كثيرة، تفرضها عناصر اللياقة المنهجية والضرورات الواقعية والذاكرة الحضارية والاستنادات المرجعية وعناصر المفهوم في تحقيق مسالك الدافعية والشرعية والجامعية والتجددية والفاعلية.

وخلاله القول، المواطنة كلمة تتسع للعديد من التعريفات، فمن حيث مدلولها السياسي، فهي شعور بالانتماء وولاء للدولة ومنظومة حقوق وواجبات كاملة يفرضها هذا الانتماء. ومن ثمة فإن أي مقاربة لهذا الموضوع في الفكر العربي الإسلامي أو الفكر الغربي مسألة دقيقة ومعقدة. ومنذ نهاية القرن العشرين، ومع المتغيرات التي شهدتها العالم برز مفهوم المواطنة متعددة الثقافات، وظهرت العديد من المقاربات لهذا المفهوم، الذي أصبح بعيّناً عن المفهوم الكلاسيكي، وأصبح آلية فاعلة للحد من الصراعات الاجتماعية والدينية والعرقية، على أساس قاعدة مبدأ عدم التمييز، والمساواة القانونية بين المواطنين.

المحور الثاني: تطور إشكالية "مفهوم المواطنة" في الشفافة السياسية العربية

مفهوم المواطنة في الفكر السياسي العربي والغربي (مقارنة فكرية مقارنة):

تشير بعض الدراسات أنه بعد أن أثبت النموذج الغربي للجتماع المدني القائم على مبدأ المواطنة فعاليته على المستوى الواقعي، وصارت المواطنة نموذجاً يفرض على الآخرين الاقتداء بقيمه، اختلف تفاعل الفكر العربي مع هذا الوضع، وذهب (محمد عابد الجابري) إلى أنه ليس في مخزون العرب اللغوي وبالتالي الفكرى والوجدانى، ما يفيد ما نُعنونه اليوم باللقطتين "المواطنة" و"المواطن". وشاركه في هذا الرأى عدد من المفكرين التقوا مع ما ذهب إليه (برنار لويس) من أن مفهوم المواطنة في الفكر العربي مفهوم غير أصيل إن لم يكن غريباً مؤكداً أن سبب غياب كلمة مواطن في اللغة العربية واللغات الأخرى الفارسية والتركية

فهناك أولاً موقف الطهطاوى الذى يعطى الأولوية للسياسة الليبرالية ويؤكد ضرورة إصلاح النظام السياسى، وليس أدل على ذلك من ترجمته لمواد الدستور الفرنسي كاملة في كتابه *تخيص الإبريز متوقفاً أمام المواد الخمس عشرة الأولى* منها بالشرح والتفسير مطابقاً في الوقت ذاته بين مفهوم الحرية عند الغرب ومفهوم العدل الإسلامي، "وما يسمونه الحرية ويرغبون فيه هو عين ما يطلق عليه عندنا العدل والإنصاف، وذلك لأن معنى الحكم بالحرية هو إقامة التساوى

في الأحكام والقوانين بحيث لا يجور الحاكم على إنسان بل القوانين هي المحكمة والمعتبرة". والدعوة إلى المساواة أمام القانون معناها إعادة النظر في علاقة الحاكم بالمحكومين "على نحو يجري فيه الحد من سلطات الأولين وإجراء أحكام التقييد الضرورية عليها وأن يتمتع الآخرون بسلطات كانت في النظام القديم من مشمولات أملاك الحاكم. وهو ما أثار انتباه الطهطاوى حين كتب إن ملك فرنسا ليس مطلق التصرف، وإن السياسة الفرنسية هي قانون مقيد(15). أما خير الدين التونسي، فقد دفع بالمسألة إلى أبعد من ذلك من منطلق أن "التمدن الأوروبي تدفق سيله في الأرض فلا يعارضه شيء إلا استأصلته قوة تياره المتتابع، لذلك على العالم الإسلامي أن يدرك سر هذا التقدم ويتبعه وهو في المجال السياسي راجع إلى "التنظيمات المؤسسة على العدل السياسي". ولهذا السبب "لا يسوغ أبداً أن يسلم أمر المملكة لإنسان واحد بحيث تكون سعادتها وشقاوتها بيده ولو كان أكمل الناس وأرجحهم عقلاً وأوسعهم علمًا، وهذا هو جوهر فكرة العقد الاجتماعي"(16).

ولم يَرَ "التونسي" حرجاً في التأكيد عليها وتجاوز مسألة مقارنتها بالشريعة لأن "الشريعة لا تناهى تأسيس التنظيمات السياسية المقوية لأسباب التمدن والعمان". لكن ما يشيره المعارضون على هذا الرأي لا يخلو من وجاهة تستدعي الوقوف عندها والبحث في إشكالياتها، إذ يرى المعارضون أن اشتراك مفكري الإصلاح الإسلامي جمِيعاً في النهل من التجربة الأوروبية والاقتباس من الأدوات والآليات التي تخص هذه التجربة لم يحد بهم قطعاً عن اعتبار "دعوتهم للإصلاح والتنظيمات والعدل والدولة الحديثة هي من صميم الإسلام ومن تفاصيل أحكامه بل هي من مقتضيات العمل بقاعدة أصولية فيه هي الاجتهاد. وهو ما يفتح المجال لتعزيز البحث أكثر في سؤال المواطننة في المدونة الإسلامية فكراً وفقها وسؤال ما

إذا كان من الممكن أن يتطور المجتمع الإسلامي نحو نموذج المواطننة؟

وتبدو هذه الإشارات مهمة من جهة تأكيدها أهمية بحث المواطننة في الفكر العربي الإسلامي برغم أن هذا الفكر ما يزال يعاني نقصاً كبيراً فيما يتعلق بثقافة المواطننة وأن الموضوع جيد بالنسبة إليه. كما تزداد الحاجة إلى إثارة حوار حول المفهوم وأبعاده وغایاته وسياقاته بعد التقدم الذي حصل في هذا الميدان في الفكر الأوروبي موطن ظهور المفهوم وتطوره، خاصة أن هذا التطور أوقفنا على

حقيقة هامة هي أن المشكلة لا تكمن في حصرية المواطنة وإنما في دلالتها المختلفة من مرحلة إلى أخرى مع احتفاظ المفهوم ببعض هذه المعانى القديمة (17).

وفي هذا الإطار، تذهب (دومينيك شنابر) Dominique Schnapper إلى أن النجاح الذى عرفه تصنيف توماس مارشال (1893-1983) لمراحل تطور المواطنة (القرن 18 كان قرن الحقوق المدنية والقرن 19 قرن المشاركة السياسية، أما القرن العشرون فهو قرن النضال من أجل الحقوق الاجتماعية) ينطبق خاصة على التاريخ الإنجليزى، (فيسمارك) مثلاً نظم مؤسسات المواطنة الاجتماعية قبل أن تقام المواطنة السياسية في التاريخ الألماني. وهو موقف يحيل إلى المرونة الفكرية التي تسمى تعامل مفكري الغرب مع منجزاتهم الفكرية والواقعية بحثاً عن الأفضل، وهي مرونة نلمسها أكثر عند (يورجن هابرماس) - فيما يتعلق بمفهوم المواطنة- الذي يدعو إلى إعادة دراسة الإشكاليات التي تطرحها المواطنة اليوم بدليلاً عن مفهوم المواطن والمواطنة كمنجز من منجزات الدولة/ الأمة، التي ضعف دورها مقارنة بتاريخها وهو ما أثار سؤال المحافظة على الحقوق الثقافية لمجموعة ما دون وضع قيم الحرية والمساواة، التي هي أصل المواطن، موضع سؤال، أي اختبار قدرة المواطن السياسية مع وجود المجتمعات الأكثر انفتاحاً وتعديداً من المجتمعات القديمة.

كما إن التفاعلات السياسية الطارئة حالياً مع وجود أقلية مسلمة في العالم الغربي، أخذت تظهر مطالب جديدة تكتسي طابعاً حقوقياً ودينياً في الوقت ذاته، تمحور أساساً حول قضية اندماج الأقليات الثقافية والدينية ضمن المجتمعات المؤسسة على أساس المواطن دون انتقاص من حقوقهم الثقافية. وهو ما يطرح أمام الفكر السياسي المعاصر سؤال إمكانية الارتكاز على مفهوم المواطن كنظام للعلاقات الإنسانية؛ إذ إن غياب المرجعية المتجانسة يؤدي بالتأكيد إلى الرجوع إلى الخصوصيات، مما يعني بدوره عدم شمول كلمة "ال المواطن" مجموع البشر في ظلال كيان دولي محدد (18).

ومن خلال متابعة ما يكتب حول هذا الموضوع يبدو أن المرونة الفكرية تحتاج إلى مزيد من التطوير، فلا يخلو مجتمع من المجتمعات مهما بلغت درجة حداثته من قوى محافظة تمسك بالمنجز وترفض إخضاعه للنقد. أما ما يخص الفكر

العربي والإسلامي فيبدو أن ريح هذه المرونة أصابت بعض مفكريها وكتابها فطرحوا ما يمكن أن يعد خطوة هامة في مسار الخروج من حالة "المحافظة المميتة للفعل والإبداع" بصرف النظر عما قد تفرزه الطرحوت الجديدة. ولعل أبرز ما يستدعي الوقوف عنده في هذا الإطار تبني بعض مفكري التيار الإسلامي من المتحزين وخاصة من غير المتحزين لمقولات المواطنة وقيمها، مع اختلاف درجة الانفتاح، وكان لافتًا ما أثارته الفتوى الشهيرة الصادرة عن مجلس الإفتاء الأوروبي من جدل في الساحة الفكرية الإسلامية فقد أعطت الفتوى الأولية للمواطنة على حساب العقيدة حين جوزت للجندي الأمريكي المسلم المشاركة في الحروب التي يخوضها الجيش الأمريكي حتى وإن كانت ضد المسلمين.

وهنا لا بد من التنبيه إلى أن الجدل المثار حول هذه الفتوى يحيل إلى أن كثيراً من القضايا المتعلقة بمبدأ المواطنة لم تحسن بعد داخل الفكر الإسلامي، وما زال هناك من يقف منها موقف المحترز لمبررات تفهمها في هذا الإطار على اعتبار أنه ليس من الهيئ حسم الإشكالات الجوهرية والمعقدة التي يفرضها هذا الموضوع كقضية المرجعية التي تجعلها المواطنة للدولة بينما يمثل النص المرجعية العليا في الفكر الإسلامي، لذلك فإن القبول الجرئ للمواطنة من لدن المفكرين المتحمسين لنشر قيمها مثير للسؤال أكثر مما هو مدعاه "للفرح": هل نحن فعلاً إزاء مراجعات جوهرية استطاعت أن تحسن القضايا الخلافية على أسس فكرية متماسكة؟ لماذا لا يكون المحترزون أقوى حجة وأكثر تماسكاً في موقفهم بناءً على أن لكل مجتمع نموذجه الخاص في الاجتماع المدني وهو ما تتبه المراجعات المستمرة لمفهوم المواطنة.

(نشرت الدراسة في مجلة العلوم السياسية والاقتصادية - المجلد 2، ملحق العدد 1)، يناير 2019 (الجزائر).

* يتبع، بقية الدراسة في العدد الثالث من مجلة الناصية
مراجع الدراسة "في الجزء الثاني"

قيم المواطنة في قصيدة (فَكُّرْ بِخِيرَكَ)

لـ محمود درويش

(1942م – 2008م)

د. عباس حسن صالح

أستاذ الأدب العربي المساعد

جامعة عدن

الحرية والعدالة في كثير من أشعارهم.

وإذا ما انتقلنا للعصر الإسلامي فإننا نجد هذه القيم قد أصبحت أكثر رسوخاً في عصر صدر الإسلام لا سيما مع بزوغ نور الدعوة المحمدية وما تلاها من عهد الخلفاء الراشدين، قبل أن تطيح بها — إلى حدٍ ما — الأهواء السياسية وأطماع السلطة في عهد بني أمية وبني العباس وما جاء بعدهما من العصور.

ومما لا شكُّ فيه أن محمود درويش لم يكن يدعا بين شعراء العصر الحديث ومن حملوا على عاتقهم هذا الفكر المُعَبِّر عن النزعة الإنسانية؛ فقد سبقه إلى ذلك شعراء كُثُر لا سيما شعراء مدرسة المهاجر مثل: جبران خليل جبران، إيليا إيلي ماضي، ميخائيل

أما قبل فلا بدَّ لنا قبل الخوض في موضوع الدراسة من الإشارة — العابرة — إلى رسوخ قيم المواطنة في الشعر العربي التي نرى أنَّها ارتبطت بحياة العربي قبل أن يعرف الحضارة والتمدن، ولعلنا لا نبالغ إذا قلنا إن بعض قيم المواطنة وحقوقها مثل: الاعتراف والحرية والعدالة والمساواة قد رافقَ حياة العربي؛ فتربيَ عليها.

يدلُّ على ما ذهبنا إليه ما نجد في الشعر الجاهلي لا سيما عند شعراء المعلقات أمثال، زهير بن أبي سلم، عمرو بن كلثوم، وعترة العبسي، وشعراء الصعاليك مثل: عروة بن الورد والشنفري وغيرهم من الشعراء الذين جسدوا الحنين للوطن وقيم السلام

تعريف بالنص:

سعى درويش طوال مسيرته التي امتدت لأكثر من نصف قرن إلى أن يجسّد شعره قيم الحرية والعدالة والمساواة؛ وذلك ما ثبّتَنَه قصيدة (فَكَرْ بِغَيْرِكَ) التي نظمها أواخر تسعينيات القرن الماضي، وصدرَ بها ديوانه (كزَهْرُ الْلَّوْزَ أَوْ أَبْعَدَ) الذي نُشِرَ سنة (2005م). وإذا كان العنوان (فَكَرْ بِغَيْرِكَ) كما يقول النَّقَادُ أول عتبات، فإننا نقول: إن الشاعر قد كان موفقاً في جعل العنوان هنا أول عتبات التعريف بقيم الحرية والعدالة والمطالبة بها. اعتمد درويش في بناء النَّصْ على (تفعيلة المتقارب) وهو من البحور الصافية ويتَّأْلِفُ (تاماً) من تكرار (فعولن أربع مرات في كُلْ شطر) أو تكرار (فعولن ثلاث مرات في كُلْ شطر) إن كان مجزوءاً. وقد التزم الشاعر تكرار (فعولن) تامة صحيحة أو (فعول) مقصورة، كما التزم قافية واحدة هي (الميم) الساكنة.

وما ينبعُي الإلتفاتات إلى هنا هو أن لم يلتزم الشاعر الوزن العروضي للمتقارب إلَّا في البيت الأول، وذلك ما سنتف عليه عند دراستنا للإيقاع الشعري في النص فيما يأتُ.

نعمية، رشيد خوري، إلياس فرحت
وغيرهم. وإن كنا نرى في درويش وشعره
خاتمة لهذا العقد الجميل، يدلُّ على
ذلك أنَّ أعماله قد تُرجمت إلى أكثر من
لغة. (20)

ولذلك وغيره فقد رأينا أن تقييم هذه الدراسة لبنيان كيف جمع درويش كل تلك القيم النبيلة التي تضمنتها المواضيق الدولية المتعلقة بحقوق الإنسان في قصيدة واحدة — تألف مجازا — من سبعة أبيات، حيث يقول:

وَأَنْتَ تُعَدُّ فَطُورَكَ، فَكُرْ بَغْيَرَكَ

[لَا تَنْسَ قَوْتَ الْحَمَامْ]

وَأَنَّ تَحْوِضُ حَرْوِيْكَ، فَكَرْ بِعِيْرَكْ
[لَا تَنْسَ مَنْ يَطْلِبُونَ السَّلَامَ]

وَأَنْتَ تُسَدِّدُ فَاتُورَةَ الْمَاءِ

وَأَنْتَ تَعُودُ إِلَى الْبَيْتِ، يٰتَكَ، فَكُرْ بِعَيْرِكَ

[لَا تَنْسَى شَعَبَ الْخِيَامِ]

وَأَنْتَ تَنَامُ وَتُحْصِي الْكَوَاكِبَ، فَكَرْبَلَعِيرِكَ
[نَمَّةٌ مَّنْ لَمْ يَجِدْ حِرْزاً لِلْمَنَامِ]

وَأَنْتَ تَحْرُرُ نَفْسَكَ بِالْأَسْتِعْنَارَاتِ:

[مَنْ فَقَدُوا حَقَّهُمْ فِي الْكَلَامِ]

وَابْنُ نَفْرَاتٍ بِالْأَحِرِينَ الْبَعِيْدِيْنَ
[قُوْ]: لَسْنَهُ شَمْعَةُ فِي الظَّلَامِ

العادل في العودة إلى أرضهم، فأصبح شاعر المقاومة الأول، وشاعر القضية الفلسطينية بأرقى معانٍ لهذا المصطلح، حيث تماهى الشاعر مع قضيته، وصارا كيانا واحدا، فعبر عن حقوق الفلسطيني في أرق صورة، وذلك ما سنبينه في هذا المحور اعتمادا على ما جاء في النص من الدعوة للحرية والعدالة والسلام العادل، وفقاً للآتي:

ولكي تتساوق قراءتنا للنص مع فكرة هذا العدد من المجلة فإننا قد أضفنا إلى محاور الدراسة الفنية محور رابع خصصناه لحقوق وقيم المواطنة في هذا النص ووفقاً لذلك جاءت القراءة

في أربعة محاور هي:

الأول: حقوق وقيم المواطنة.

الثاني: اللغة والأسلوب.

الثالث: الصورة الشعرية.

الرابع: الإيقاع الشعري.

أ. الحق في السلام:

وذلك ما تضمنته فكرة البيتين الأول

والثاني، حيث يقول:

وأَنْتَ تُعْدُ فطُورَكَ، فَكُرْ بِغَيْرِكَ

[لَا تَنْسَ قُوَّتُ الْحَمْارِ]

وأَنْتَ تَخُوضُ حِرْبَكَ، فَكُرْ بِغَيْرِكَ

[لَا تَنْسَ مَنْ يَطْبِلُونَ السَّلَامَ]

لقد أراد درويش هنا أن يلفت الضمير العالمي إلى حقوق أبناء الشعب الفلسطيني التي ترفضها السلطات الصهيونية الاستبدادية؛ فحين يقول: (وأَنْتَ تُعْدُ فطُورَكَ) لا يخاطب أو يستجدي الرحمة والشفقة من أحد، ولكنه يريد للضمير الإنساني أن يلتفت إلى المغتصب الصهيوني الذي ينعم بخيرات فلسطين بينما

أولاً: النص وحقوق وقيم المواطنة

يقول إدوارد سعيد: "عَرَفَتْ قصائد درويش الكفاحية المبكرة بالوجود الفلسطيني، مُعيادة التأكيد على الهوية بعد شتات 1948م، وكان الأول في موجة الشعراء الذين كتبوا من داخل إسرائيل، عندما كانت (غولد مائير) تُصرُّ قائلة: لا يوجد فلسطينيون"⁽¹⁾ تزامن ظهور شعر درويش مع ولادة الحركة الفلسطينية بعد نكسة حزيران 1967م، وكان شعره منذ بداياته الأولى شعر قضية فلم تفارق إبداعاته المأساة الفلسطينية، فقد ظلَّ متمنياً إلى الفلسطيني المعموق، صاحب الأرض المغتصبة، والناطق بحق الفلسطينيين

(1) سجل أنا عربي، ص.8.

(وَأَنْتَ تُسَدِّدُ فَاتُورَةَ الْمَاءِ) التي نرى أن من أهم مدلولاتها رمزاً وحقيقة هو (الحياة).

وبعد أن قدم درويش الحق في الحياة لأهميته ينتقل في البيتين التاليين إلى الحق في حياة كريمة لفلسطيني الشتات، فيذكّر الآخر — الذي يعود إلى بيته آمناً مطمئناً، يتأمل السماء وجمال كوكبها — بمساعدة المشردين عن وطنهم قائلًا: [لَا تَنْسَ شَعْبَ الْخَيَّامِ]، بل إن الخيام قد ضاقت عليهم فـ [نَمَّةً مَنْ لَمْ يَجِدْ حِيرَةً لِلْمَنَامِ].

ج. حرية التفكير والتعبير عن الرأي:
 لم يغفل درويش الحق في حرية التفكير والتعبير عن الرأي؛ فبعد أن ذكر الحق في السلام والحق في الحياة والعيش بكرامة، نجده يقول: وَأَنْتَ تَحرِّرُ نَفْسَكَ بِالاستعارات، فَكُّرْ بِغَيْرِكَ [مَنْ فَقَدُوا حَقَّهُمْ فِي الْكَلَامِ]

يرى درويش في حرية التعبير عن الرأي التي مُنحت للآخر حدًّا استعماله لجماليات اللغة من استعارات وغيرها نوع من البذخ، فلا يحقّ له ذلك مع وجود [مَنْ فَقَدُوا حَقَّهُمْ فِي الْكَلَامِ]؛ فكُمِّمْتَ أفواههم وحرموا من حرية التعبير عن آرائهم التي تُعدُّ من أبسط حقوقهم.

أبناء الشعب الفلسطيني يتضورون جوعاً كما يبيّنه قوله: [لَا تَنْسَ قُوَّتَ الْحَمَّامِ]، وقد وصفهم (بالحمام) في إشارة إلى تطلعهم في العيش على أرضهم بسلام.

نُمَّ يؤكد هذا المعنى في البيت الثاني بقوله: (وَأَنْتَ تَخُوضُ حِرْبَكَ) الذي تلاه قوله: [لَا تَنْسَ مَنْ يَطْلَبُونَ السَّلَامِ]، فتبعد العلاقة واضحة بين قوله: [الْحَمَّامِ]، و [مَنْ يَطْلَبُونَ السَّلَامِ].

ب. الحق في الحياة بكرامة:

يشير درويش إلى هذه المعاني في الثلاثة الأبيات التي تتوسط التصريح بحقوق الإنسان، حيث يقول: وَأَنْتَ تُسَدِّدُ فَاتُورَةَ الْمَاءِ، فَكُّرْ بِغَيْرِكَ [مَنْ يَرَضِّعُونَ الْعَمَّامِ] وَأَنْتَ تَعُودُ إِلَى الْبَيْتِ، بِيَتِكَ، فَكُّرْ بِغَيْرِكَ [لَا تَنْسَ شَعْبَ الْخَيَّامِ] وَأَنْتَ تَنَامُ وَتُحْصِي الْكَوَاكِبَ، فَكُّرْ بِغَيْرِكَ [نَمَّةً مَنْ لَمْ يَجِدْ حِيرَةً لِلْمَنَامِ]

فيؤكد هنا على الحق في الحياة الذي يُعدُّ من أعظم الحقوق التي حُرِّم منها أبناء الشعب الفلسطيني، هذا الحقُّ الذي سُحقَ تحت آلة القتل الصهيونية حتى لمجرد الاشتياه، وذلك ما تدلُّ عليه لفظة (الماء) في قوله:

ولكنَّ أول ما يُلفت القارئ ويشدُّ انتباهه هو إلحاح الشاعر على تكرار ألفاظٍ وتراتيبٍ محددة، ونعني هنا التكرار اللفظي والتكرار التركيبي.

أ. التكرار اللفظي:

وهو من ألوان التكرار البسيط فهو يقوم تكرار الكلمة الواحدة المفردة أو ما يلحق بها من الضمائر، ومن ذلك تكرار الضمير (أنت) في مفتتح الأبيات جميعها، يليه تكرار (مَنْ) وهو اسم موصول (بمعنى الذي) يستعمل للمذكر والمؤنث للمفرد والمثنى والجمع وفقاً للسياق الذي تردد فيه وقد كررها درويش في أربعة مواضع من النص، ثلاثة منها تدلُّ على الجمع، في قوله: (مَنْ يَطَّلُبُونَ السَّلَامُ / مَنْ يَرْضُعُونَ العَمَامُ / مَنْ فَقَدُوا حَفْهُمْ في الْكَلَامِ)، وتدلُّ على المفرد في موضع واحد في قوله: (مَنْ لَمْ يَجِدْ حِيَّاً لِلْمَنَامِ).

ب. التكرار التركيبي:

ويأتي في مقدمة هذا التكرار العنوان (فَكْرٌ يَغْيِرُكَ) الذي يُعدُّ محور النص، وهي جملة طلبية تتألف من: فعل أمر، والفاعل ضمير مستتر تقديره (أنت) في (فَكْرٌ)، وجار و مجرور (بغيرك).

لعلنا لا نجافي الحقيقة إذا قلنا إنَّ درويشاً قد كان يشعر باليأس من صحوة الضمير الإنساني العالمي تجاه قضية الشعب الفلسطيني وحقوقه؛ لذلك فإنه يختتم النص بالتمني في قوله:

وَأَنَّ تَفَكَّرَ بِالآخرين البعيدين، فَكَرْ بِنَفْسِكَ
[قُلْ: لِيَتِي شَمِعْتُ فِي الظَّلَامِ]

ثانياً: اللغة والأسلوب

من أهم ميزات اللغة الشعرية عدولها عن التقريرية وال المباشرة فتحو إلى الاعتماد على ثيمات لغوية وبلاغية خاصة في أساليبها وصورها؛ فاللغة الشعرية تعتمد بشكل رئيس على قدرة الشاعر وامتلاكه لمفردات اللغة التي يكتب بها وتراتيبها وأساليبها، ومن ثم استخدامها استخداماً متميّزاً يتحقق له التَّفَرُّدُ في صياغة الفكرة وإيصالها للمتلقي في قالب مؤثر. ولعل ذلك ما يلمسه القارئ بسهولة في هذا النص.

لقد كان الشاعر موفقاً في اختيار الألفاظ، وإن كُنَّا نؤمن أن تخيير اللفظ وحده لا يُعني لأنَّه يحتاج إلى عملية النظم، التي كان الشاعر فطناً لها؛ فجاءت التراتيب، والصيغ النحوية بجملٍ شعرية ذات نسقٍ يُبهر القارئ.

أنت (تَخُوضُ حَرُوبَكَ) فإن هناك (مَنْ يَطْلُبُونَ السَّلَامَ)، وحينما (تُسَدِّدُ فَاتُورَةَ المَاءِ) فهناك شعب (يَرْضَعُونَ الْعَمَامَرَ)، وحينما (تَعُودُ إِلَى الْبَيْتِ) فهناك (شَعْبُ الْخَيَامِ) وهكذا يمكننا القول عن الأبيات جميعها، ومثل هذه المفارقة واستمرارها يوحي بعمق المأساة التي أراد الشاعر أن يوصلها إلى المتلقي.

3. كان الشاعر واعياً في تركيب الجمل الشعرية واختيار مفرداتها، وليس أدل على ذلك استخدامه المتقن للفظ (قوت) التي تدلّ لغةً على القليل الذي يزيد مما يُمسك الرمق من الرزق.

ثالثاً: الصورة الشعرية

تُعدُّ الصورة الشعرية من أهم الأدوات التي يستعين بها الشاعر لتقرير الفكرة وإيصالها للمتلقي في قالب فنيٍّ جميل، والصورة كذلك تُسْهِمُ في الارتقاء بالنص الشعري فنياً إضافة إلى إنها تُحقق المتعة وتخليق الدهشة عند المتلقي.

وفيما يتعلّق بالنص موضوع الدراسة فيمكننا القول إن النص في مجلمة قد شكلَ لوحةً شعرية فنية متكاملة ومن أبرز الصور التي تتصدم القارئ وتشير دهشته الصورة الاستعارية في قوله:

يلي ذلك تكرار الجمل المضارعة التي هي في محل رفع خبر للمبتدأ (أنت) في الأبيات جميعها وهي: (تُعُدُّ فطُورَكَ/ تَخُوضُ حَرُوبَكَ/ تُسَدِّدُ فَاتُورَةَ المَاءِ/ تَعُودُ إِلَى الْبَيْتِ/ تَسَامِرُ وَتُحْصِي الْكَوَاكِبَ/ تَحْرُرُ نَفْسَكَ/ تُفَكِّرُ بِالآخَرِينَ الْبَعِيْدِيْنَ)، وتكررت (لا تَنْسِ) في ثلاثة مواضع هي: (لا تَنْسِ قُوْتَ الْحَمَامِ/ لا تَنْسِ مَنْ يَطْلُبُونَ السَّلَامِ/ لا تَنْسِ شَعْبَ الْخَيَامِ) وتتألف من: (لا) وهي ناهية. والجملة الفعلية (تَنْسِ). تتألف من: المضارع مجزوم بحذف حرف العلة، والفاعل ضمير مستتر تقديره (أنت). وعموماً فإن استخدام هذه

الجمل دلالات نوجزها في الآتي:

1. تكرار الجملة الفعلية (فَكِّرْ بِعَيْرِكَ) يوحي بالحاج الشاعر على أن يُلفت الضمير الإنساني إلى قضية شعبه، وخوفه أن تصبح هذه القضية العادلة طي النسيان. لذلك فإنه يؤكد المعنى ذاته في خاتمة ثلاثة أبيات من النَّصْ بقوله: (لا تَنْسِ) التي جاءت تدلّ دلالة صريحة على أن الشاعر يقصد الشعب الفلسطيني وقضيته العادلة.

2. تكرار الجمل المضارعة بعد (وأنت) في الأبيات جميعها بما تحمله من دلالة استمرارية الفعل ونقضه مثل: في بينما

بصري أكثر مأساويةً، فالرمز يشبه غرفة صغيرة ضيقة [] ونکاد نُجزم إن الشاعر قد تعمَّد هذا النوع من الكتابة ليشير إلى الأسر والمعاناة التي يعيشها شعبنا العربي الفلسطيني دونما رحمة.

رابعاً: الإيقاع الشعري

الإيقاع هو الإطار الموسيقي للشعر وهو يأتي في شعر التفعيلة على هيئة موجات قد تقصير أو تطول تبعاً للتجربة الشعرية التي يُعبّر عنها الشاعر، وذلك ما لمسناه في هذا النص؛ فقد اعتمد الشاعر على التكرار اللفظي والتكرار الترکيبي للنحوش بموسيقا النص الداخلية؛ فوظَّف التوازن الصوتي معتمداً على ألفاظ وجمل متساوية في الطول، ومتوازية من حيث الوزن مثل: لفظ (أنت) الذي يساوي عروضياً (عولن)، وجملة (فَكُرْ بغيرك) التي تساوي عروضياً (عولن فعول ف)، وكذلك الجمل (تُعْدُ/ تخوض/ تعود/ تسامُر) وهي جميعاً على وزن (فعولن) وغيرها من الجمل التي يزخر بها النص. فكان لهذا التكرار أثُرٌ في تشكيل موسيقا النص، حيث حقق الشاعر من خلال التوازن اللفظي تجانساً موسيقياً. وإضافةً إلى ذلك فإن من السمات

(يرضُّون العَمَامَ) حيث استعار درويش (يرضون) بما توحى من الضعف والاحتياج فمن يرضع عادة هو (الطفل)، ثُمَّ أغرق في الاستعارة فجعل (العمام) موضع (ضرع الأم) وفي ذلك دلالة على المشقة والعنق التي يلاقيها الشعب الفلسطيني ليؤكد حَقَّه في (الحياة)، فكان موفقاً في التعبير من خلال الصورة الاستعارية.

يلي الصورة الاستعارية الصورة الكنائية التي جاءت في عدة مواضع مثل: (فُوتَ الْحَمَامُ/ مَنْ يَطَّلَبُونَ السَّلَامُ/ شَعَبَ الْخَيَامُ/ مَنْ لَمْ يَجِدْ حَيِّزاً لِلْمَنَامُ/ مَنْ فَقَدُوا حَقَّهُمْ في الْكَلَامِ)، وهي كنایات مؤلمة تُعبّر عن الحالة المأساوية التي يعيشها أبناء الشعب الفلسطيني.

إضافةً إلى ذلك فقد وظَّف الشاعر الصورة (الحسِّيَّة البصرية)؛ فنجد أن كل ما بين المعقوفين — وقد جاء في الأبيات جميعها خلا البيت الأخير —، هو تعبير استعاري أو كنائي عن معاناة أبناء الشعب الفلسطيني مثل: [لَا تَسْ مَنْ يَطَّلَبُونَ السَّلَامُ]، [لَا تَسْ شَعَبَ الْخَيَامُ]، [مَنْ فَقَدُوا حَقَّهُمْ في الْكَلَامِ]، وإذا حذفنا ما بين المعقوفين من جمل مأساوية، فإننا نصطدم برمز

الشاعر قد التزم تفعيلة (المتقارب) ويحرره في البيت الأول فقط، الذي يمكننا إعادة كتابته عموديا على النحو الآتي:

وَأَنْتَ تُعِدُّ فَطْوَرَكَ، فَكَرْ
يَعَيْرُكَ [لَا تَنْسَ قُوتَ الْحَمَامْ]
فَعُولَنْ / فَعُولَنْ / فَعُولَنْ / فَعُولَنْ
فَعُولَنْ / فَعُولَنْ / فَعُولَنْ / فَعُولَنْ
يَبْنِمَا لَمْ يَلْتَزِمْ ذَلِكَ فِي بَقِيَةِ الْأَيَّـاتِ
فَتَكُونُتِ الْأَيَّـاتِ (2/ 3 / 4) مِنْ (9)
تَفْعِيلَاتٍ، بَيْنَمَا جَاءَتِ الْأَيَّـاتِ (5/ 6 / 7)
مَكْوَنَةً مِنْ (11) تَفْعِيلَةً، فَانْتَهَكَ الْوَزْنُ
الْعَرْوَضِيُّ بِشَكْلِ لَافْتٍ، وَلَعِلَّ التَّجْرِيَةُ
الشَّعُورِيَّةُ وَتَدْفُقُ الْعَوَاطِفُ قَدْ فَرَضَـا
عَلَى درويش مثل هذا الإنتحاك.

الإيقاعية المميزة لهذا النص تكرارا حرف (الكاف) وهو من الحروف المهموسة الشديدة وصوته يُحاكي صوت احتكاك الخشب بالخشب لإشعال النار؛ لذلك فهو يوحي بشيء من الخشونة والحرارة والقوية⁽²⁾ والعلاقة بين هذا التكرار وما يرمي إليه الشاعر من إذكاء نار الثورة على المغتصبين الصهابيين واضحة. ومما ينبغي الوقوف عليه في هذا النص القافية التي ارتبطت بالنص ودلالته ارتباطا وثيقا، ولا سيما إذا ما أضيفت إلى الوقفة الإعرابية (السكون) الوقفة المعنوية التي يريدها درويش من الآخر من نُصرة للمستضعفين. وختاما لا بدّ لنا من الإشارة إلى إن

(2) معاني الحروف، حسن عباس، ص.70.

في.. گدح الموت..!!!

أنذل سلطة في الحرب الموت!!!

جمال الرموش

شاعر ومحرر صحفي يمني

أطفئوا أزيز الفوضى الذي يمرق من
أفواهكم !

ولَا يسأل عن أهل
لكنَّه يمتلَّ في الوجوه

ثُمَّ يحشو في أرواحنا اسمه
هُوَ ذَا الموت

لِيس لَهُ هُوَيَّة، وَلَا مِيلَاد .. !!

هُذِي السَّمَاءُ
لَوْ لَمْ تَكُنْ مِنْ قُصْبٍ يَابِسٍ!

أَوْ مَعْدِنٍ يَتَأْرِجِحُ
لَمَّا كَانَ هَذَا الْمَوْتُ يَمْرِقُ مِنْ بَيْنِ
أَوْتَادِهَا .. !!.

هُل النَّاسُ يَحْلَمُونَ فِي الْحَرْبِ بِسَمَاءٍ
مِنْ فَوْلَادٍ !!!

يَارَبِّ
لَكَ سَبْعُ سَمَوَاتٍ
أَخْفَضُ مِنْهَا ثَلَاثًا

وَأَغْلَقُوا قَصْبَاتِ الْأَغَانِي
لَقَدْ غَمَرَتِ الْأَثَاثُ، الْبَيْتُ، جَدْرَانُهُ،
وَسَقْوَهُ

وَهِيَ تَسِيَّحُ الْآنَ فِي الْعَتَبَاتِ
وَاحْذَرُوهُ .. أَرْجُوكُمْ
سَيِّجِيءُ، وَيَدْخُلُ دُونَ أَنْ يَطْرُقَ بَيْنَا ..
مَنْ هُوَ؟!

الْمَوْتُ .. ذَلِكَ الَّذِي يَتَهَجَّ كَثِيرًا .. فِي
الْحَرْبِ !!!.

كُلُّ الَّذِينَ مَرَّ بِهِمْ .. أَوْ بَاغْتَهُمْ
قَالُوا: إِنَّهُ كَالْغَرِيبِ الَّذِي يَطْلُ عَلَى
الْبَدْوِ .. فِي الْبَرَارِيِّ .. أَوْ الْقَرَى الْضَّنِينِ
لَا مَاءً يَطْلُبُ .. وَلَا خَبْرًا
أَوْ عَرَفًا يَنَمِّرُ عَلَيْهِ مِنْ مَشِّيْ عَمِيقِ

عدن، أواخر يوليو 1994م”

حتى تغطي الفضاءات القريبة من عبد!!!
 وقبل أن يصل به إلى آخر متر فيه
 يهمس في أذنه، معذرةً
 أخطأت في الاسم
 ثُم يزجره: عُدْ
 الوحيد

بيوتنا
 في ساحة حرنا
 في ساعة موتنا
 فقط !!!.

على هذه الأرض
 اثنان لا أملُ من غيابهما
 ولكلم حاولت أن أصدّ عنهم رضي
 ملِكي، وملِكي !!!

الأول: يتخطف الأرامل والشَّكالى صورته
 من جدران الشوارع، ثُم ينهشنا !!!
 والآخر: موتي !!!.

لقد مللت (أصيل) وسؤاله في الموت
 أواه
 كيف أصفُ له لونه !!?
 وقد كان حليفًا مُرّاً لامّه قبل هذى
 الحرب
 وإلى أي مدى سأغوي يتامي الأربع
 عنه
 إذن .. هل الموت أقدم جائعٍ يتذكرة
 بين أصلع الكائنات !!.

الوحيد
 الذي كان يراوغه كثيراً ..
 يخطفه إلى جُرفِ عميقٍ؛ وحالكِ كابط

أينَ أنا؟؟!

عائشة المحرابي
أدبية وأكاديمية- اليمن

أينَ أنا مِنْكَ؟
كُلُّ دُرُوبِ إِشْتِيَاقٍ تُؤْدِيُ
إِلَيْكَ!
عَنْدَ عَلَامَاتِ أَسْئَلَتِي الْمَحْ
ظِلَّكَ:

إِجَابَةٌ حَرْسَاءٌ عَلَى شَفَةِ
الْمَسَاءِ،
حُلْمٌ وَرْدِيٌّ فِي عِجَافِ
الْأَيَّالِ!
أَحَلَ الصَّبَاحَاتِ وَجْهَكُ،
أَشْيَائِيَ الْجَمِيلَاتِ تَسْهَجُ
أَصَابِعَكُ!
يَا ارْبَيْكَ الْوَقْتِ

يَا شُوَقَ الْمُسَافِرَ
عَبْرِ أَفْلَاكِ الْوَلَهِ وَقِلَّةِ الْحِيلَةِ،
يَا تَبَضَّةَ الْأَمْلِ الْبَهِيجِ
عَلَى بَابِ السَّمَاءِ!
حَتَّىٰ مَتَىٰ تَطْرُقُ لَهْفَتِي،
وَتَرْحُلُ فِي صَمْتٍ مَهِيبٍ؟!

5/10/2017

من ديوان سلاماً أيها الفجر

غَنِّوا مَعِي

عَمْرُو الْأَرِيَانِي

أديب يمني

تطرح فرْ
حُبْ وفَنْ
سَمْراءَ أَغْنْ
كم افتَنْ
من (تُوصلُه)
للوصل حَنْ
يَّسِي الْحَرَنْ
يَّسِي الْوَسْنْ
من تهجره
يَهِيم يَحْنْ
سَمْراءَ أَغْنْ
لها لَحْنْ
قلبي وعَرْف
كَتَبْ وَغَنْ
(دَنْدِنْ دَدْنْ)
(دَنْدِنْ دَدْنْ)
غَنِّوا مَعِي
حُجْيِي عَدْنْ
.....

سَمْراءَ أَغْنْ
رَغْمَ الْمِحْنْ
حَلْوَة (حَلَا) (**)
(قَلِيلِه) لَبَنْ
(أَصْلِه) خَلِيطْ
فُلْ وَمَحِيطْ
(لَدُو) وَبِخُورْ
مَعْجُونَة فَنْ
سَمْراءَ أَغْنْ
(تَسْنُنْ سَنْ)
تَقْطُرْ جَمَالْ
تُمْزُنْ مَزْنْ
الله وَرَنْ
عَلَيْهَا مَنْ
مِنْ كَلْ مَلِحْ
لَهَا الْحَسَنْ
سَمْراءَ أَغْنْ
فِيهَا سَكْنْ
سِحْرُ الْوَجُودْ
وَالسُّرْكَنْ
مَهْمَا الرَّمَنْ
جَارْ وَكَمْنْ

(**) الكلمات بين قوسين لهجة
لأنباء عدن.

أوديب ثائراً

آدم عبد الوهاب الحسامي
أديب وصحفي

المأساة ذات العين الواحدة ملهمة
ممتدة للثاء، حينها ستتلاشى حتمية
الآلهة أمام السُّبُل الكثيرة المحتملة
والمحبّرة والتي مهدها لك الإله الواحد.

إلى أبي العظيم؛ إذ كونّني، ثم قال
لي كما قال فولتير: كن رجلاً ولا تبع
خطوati.

1

كثُر آباءك يا أوديب، فكيف ستجلس
على عرش ذاتك؟ وشرعية هذا العرش
يُتّمُ تقرّفه يداك الحالقان، لا يد
العم! ولا يد الذاكرة المفقودة، كما
يتوهّم أوديبّيو الحداثة العمياء.

2

بأي أبٍ ستبدأ جريمتك المخلّصة،
وحقولٌ كثيرة يرتع فيها آباء ثقلاء
الظل، جمليو الظلال. في كل حقل
طوائفٌ من الآباء، ومن انقذافة كل
أبٍ تتناسل عنايرٌ من الأبناء الذين
تشابه وإياهم. لا عيب فيهم لو

4

آباء الإيديولوجيا: هم أقلّ سطوة
عليك، وأمضّ سطوة عليكم. ورغم
ذلك، هم الأكثر تحكّماً بمحرى النهر،
الأحدُ بصرًاً والأبعد بصيرة وأوسعها؛
يرسمون كل ملامح الآتي (كما يتوهّمون)
ليريّحوا أعين الأبناء الكسولة (بسبيهم).
لكن العرش عدو الراحة فاقتلهم

لم يكونوا أبناء. ولا عيب فيك سوى
التشابه الذي يقولبك، يجعلك سليلاً،
والعرش انسلال. لا مأساة تنتظرك في
الأفق (الخامل) — كما يهرف كهان
الأمس الوجلون من تطهير المأساة —
بل ملهاة التشابه التي يتّابّها العرش.
فاقتُل أول من سُتُقتل سوفكليس لتصير

واحداً واحداً إن حُلقت لهذا الحقل، الذي أصبح جماعياً ويحتاج جريمة أكاديمية إن اخترت هذا الحقل.

7

الآباء الثوريون؟ هم أيقونات وليسوا آباء. استبداد مكرّس أن تتخذ الثوريين آباءً لك كما قلت هم أيقونات، فكرة مجردة لا تجسد مرتين: صليب يلهم ولا يعتق، إشعاع لا يرتوي منه الظاميون للحرية، ظلٌّ، وقد خاب من اتخذ من الظل ظلاً. لا تقتلهم لأنهم لم يمنوا عليك بشيء فدماء الشهداء لا تمنّ على أحد ولا تدعى الأبوة الثقيلة، هي تقول كلمة واحدة: كن رجلاً ولا تتحب فوق بقعي المضيئ؛ إذ ستحجب عنى وسأحجب عنك ضوء الشمس.

5

الآباء القادة؟ لهم أجيال العرفان؛ فهم الأدھى شجاعة، الحكمة معقودة في صولجان عزّهم، في سيف حزمهم، وفي خيل إقدامهم إن لم يثقبوا السفينة، وإن أداروا الدفة قدر رؤيّتهم ورؤيّاهم وضميرهم — إن كان حياً — لهم كل ما قلت، شرط أن ترمي بهم إلى ذمة التاريخ لست ابناً لأحد منهم. أبوّتهم أعتقد كابح للغد، فاقتلهم واحداً واحداً إن حُلقت لهذا الحقل، إن اخترت هذا الحقل.

6

آباء الفن، أيُّ فن، هم الأحق بجريمتك إن اصطفاك (الماوراء) لتكون كاهناً في أحد معابده. فالفن قرين التفرد، والتفلّت من علائق الأسلاف والآغير ... تظللكم سماء واحدة؟ وتقفون على أمر غباء؟ أي نعم لكن الفن يخلق سماواته ولا يقف على هذه الأرض
ترباب اللغة وصخورها؟
لغة التراب والصخر؟

آباء حنيفة أبو حنيفة سيجيبك؛ إذ رفض أن يكون أباً لأحد من تلاميذه ونهاهم عن تدوين فتاواه الآتية، فاحترم رغبة النبلاء منهم دعهم يموتون بسلام.

ابنِش قبور من يريدون أن ننتمي لهم كي مؤخراتهم المغبرة كمحظوظاتهم. ثم أتحداك أن تفقه هذا العالم المعقد أتحداك أن تفقه شجرة العلوم المتّشظية إن اخترت — ولن تختار بمفردك — هذا الحقل

9

آباء العلم؟ امتص دماء أخطائهم
واصنع من جثث صوابهم مختبراً
لتشريح هذا الكون واطمئن لن يموتوا
حيال ذلك.

سديم الألوان؟
حوف الخطوط؟
حركة وسكون الإيقاع؟
فضاء احتمالات التشكلات؟
رعشة التأثر والتأثير؟
بصمة المبدع؟

10

أبوك الحقيق؟
سيعيش مديداً وسيزهو بك إن كنت
 مجرماً خلائقاً في الحقل الذي خلقت
له، في الحقل الذي اخترته

هذه مواد خام لتبني منها معبدك
الخاص بعد أن تهدم المعبد الذي
أُصطفيت للخدمة في أروقة المزدحمة.
اسمعها مني إن أردت أن تكون خالقاً
من زمرة المذكورين في الآية الكريمة:
(تبارك الله أحسن الخالقين) اقتلهم
واحداً واحداً إن خلقت لهذا الحقل
المتمرد على نفسه، إن اخترت هذا
الحقل المتمرد على نفسه.

11

تستغرب أني لم أحدثك عن الأمر؟
الامر هي الفكرة
لذلك فهي ستحلّ لك لأنك والدُها.

***ملحوظة:** يُمنع استخدام الأسلحة النارية والبيضاء وكل أداة ترهق النفس البشرية فيها موتك أو لعنتك؛ إن لم يكن دفاعاً عن النفس.

أنا من بلاد السكاران

فخر العزب

أديب وناشط مدني

ثم عادوا إلينا ليحكوا أفاصيصهم
و البطولات
والانتصار
يقول "المقدم" إن الذي جاءه بات
مضروباً تسيل الدماء على وجنتيه
و أن النصاري قد شق وجه الخصم
بضريره كفيه حين استدار
ذات ليل
من ليالٍ قريتنا
خرج القوم إلى قرية في الجوار وهم
يحملون قواريرهم وأحلامهم
شربوا الكاس
في سهرة في ريو الخصوم وعادوا
ياحدى النساء عروساً لواحدهم بعد
أن أرغموا أهلها بالزواج
و كل النساء اللواتي يزغرن في الليل
يهتفن:
"يا بختها من عروس"
أتهاها أمير الحياة إلى دارها يرتجي أن
تدلل أيامه بالحياة.

كان شيخ القرية لا يرحمون النبيذ
إذا جن ليل
تارهم يزورون طعم الكروم
بلهفة من يشهي حمرها
ثم يسقون كل الكؤوس
و هم يشربون ويأتي المعنى
يُدندن بالآه في مسمع الدهر
عند الليل
و هم يرقصون
وليل القرية يطوي مع الفجر ساعاته
كي يعود سكارى القرية من أمهاات
الملاحم قيل بأن جماعتنا قد غزوا كل
تلك القرى أربعوا أهلها
كسروا شجر القات فيها
ليأتي الصباح وهم أصدقاء وتحكي
حكايات أجدادنا
عن رجال أشداء من رهط القوم
كانوا سبعة من أولي اليس
إذا ما أغروا على قرية
ضربوا مترفيها
وعاشوها بها

(رشا)

مراجعة نقدية لفيلم عشرة أيام قبل الزفة

د. شهاب القاضي

أديب وناقد، وكاتب، دكتوراه في
العلوم الزراعية

بلغة السينما، لغة الحركة والصورة؟
لكل هذه الأسئلة يستحق الفيلم وقفة
جادلة للنقاش، وإلى تبني قضياءه، وإلى
تكريس قيم المحبة والمشاركة والتآزر
في مواجهة الأوضاع غير الاستثنائية
التي تمرّ بها عدن.

السينما ... حكاية:

أحسست بالرعب بعد انتهاء
الفيلم، لم نعد تحكم في مصائرنا،
ليس هنالك ما نسميه بالاستقرار
الاجتماعي، عليك أن تتوقع باستمرار
الأسوأ. هكذا هي الأيام خلال الحرب
وبعدها: عروسان (رشا) و (أمون)
لم تبق أمامهما غير عشرة أيام
قبل ليلة الزفاف أو بالعدن (الزفة)،

بعد مشاهدي لفيلم (عشرة أيام
قبل الزفة) (1) للمخرج عمرو جمال،
خرجت من صالة العرض، وأنا
أردد ما قال رولان بارت: "إذا كانت
الإيديولوجيا تناجع عصر ما وصورته،
فإن السينما تناجع المجتمع وصورته"،
لاسيما بعد ما رأيت شغف الناس
الشديد واحتشادهم لرؤيته: هل لأن
الفيلم تناجع مجموعة واسعة من أبناء
عدن المبدعين بقيادة المخرج المتألق
عمرو جمال؟ أم لأن مسرح أحداث
الفيلم مدينة عدن؟ أم لأن القضية
التي يناقشها الفيلم قضيّا اجتماعية
وإلى حدّ ما سياسية، تمثّل كُلّ واحدٍ
منا وتؤرقه؟ هل يوجه الفيلم رسالة
إلى المتراربين، أن أوقفوا الحرب ولكن

(1) معلومات عامة عن فيلم عشرة أيام قبل الزفة: تم عرضه في 21 أغسطس، 2018 - اليمن - صُورت أحداثه في مدينة عدن، الحوار: مازن رفعت، سيناريو: مازن رفعت وعمرو جمال، البطولة : سالي حمادة، خالد حمдан، قاسم رشاد، بكار باشراحيل، الموسيقى: سالم فناعق ، المنتج شركة Adenium Productions ، المنتج المتنفيذ : محسن الخليفي.

واخوها (وليد) بجمع الآثار (العفشن) يصرخ (مأمون) في (رشا) وقد انهارت كل أسباب مقاومته بما معناه: إنني لن استطيع أن أواصل، علينا أن نفترق، لك من هنا طريق ولي من هناك طريق، لكنها رغم بكاؤها المر تحت المطر، ورغم أن اليأس قد خالجها، إلا أنها لم تيأس ولم تُخْرِقْ قواها، لم تخضع لابتزاز تاجر القات (سليم)، وقد أعادت تثبيت خاتم الخطوبة، انتصرت لحبها وانتصرت، إنها نموذج لفتاة العدنية الحرة، المستقلة، ذات الارادة الصلبة والمكافحة. وإذا كان مسماوها لي أن اسمى هذا الفيلم مرة أخرى فسوف اسميه: (رشا).

والحكاية لها معنى: فيلم عشرة أيام قبل الزفة، فيلم يحكي ما نعيشه اليوم في عدن، إنها أيام الحرب التي لم تنتهي، يخضع المواطن لابتزاز والضغط الاجتماعية وضغط الحاجة، مع ذلك فهو يعيش رغم تلك الصعوبات.

إنه الفيلم / الرسالة، تلاحق مشاهده، مشهد، مشهد وكأنها وقع المطارق، تلاحق صورة، صورة، إنها تقول الفعل بحسب تعبير (جيان بول سارتر) "الصورة نمط من الوعي، إنها

يضطر (مأمون) إن يترك بيت جده لعمته المطلقة، التي قررت العائلة أن تسكن في نصف البيت العلوي مشاركة مع أبيه؛ وقد جَهَّز (مأمون) الطابق العلوي ليتربو فيه. نشاهد (مأمون) يخرج في المقدمة التمهيدية للفيلم (Prologue). حاملاً أثاث غرفة زواجه وقد انهارت أحلامه، كان يغالب حزنه بفروسيّة نادرة، إنه الآن بلا بيت، أين كل تلك الأحلام التي حلم بها، هو ورفيقه عمره (رشا)، لقد انسحبت أحلامه كمياه البحر في حالة جزر وتلاشت. بقيت عشرة أيام، هي زمن الفيلم، كنا نلهث مع العروسين كلما انسلاخ يوم من العشرة الأيام، في حركة زمنية من العدُّ التنازلي وبالذات في اليوم الثامن عندما تتصدر (رشا) المشهد، بعد أن استوّعت التحدي: أيام قلائل للزفاف وهناك من يضع العراقيل مثل تاجر القات (سليم) الذي يضغط على عائلتها لكي يتزوجها، عائلتها المنكوبة والمتهدّم منزلها، وقد منحها (سليم) بيتاً تأوي إليه؛ لكن (رشا) تصمد وتتحدى وتقاوم حتى عندما يفقد (مأمون) عمله بفعل مؤامرات (سليم) إلا إن (مأمون) وأثناء سقوط المطر في حوش الحالة (نقية)، وهم يهمون هو وصديقه (مشتاق)

والاجتماعية تضاءلت امكانيات هذه الوظيفة المالية في مواجهة متطلبات الحياة ومواجهة صعوباتها التي خلفتها حرب 2015م، الامر الذي فرض ان تعمل الاسرة، وتستخدم ابنائها القُصر مثلاً في بيع الفطائر (الخمير) عند بعض العائلات، والبخور وتطريز الملابس الموجه إلى السوق عند عائلاتٍ أخرى، في إطار من البوس وعنت الحياة، لم تعد عدن لأبنائها، إنهم حتى لا يستطيعون إن يجدوا السكن المناسب، أمّا إعمار ما خلفته الحرب فحدث ولا حرج، ما زالت الأسر المتضررة تعيش بالإيجار الذي لا تدفعه الحكومة ولكن يدفعه المتضرر للأسف، وقد أشار الفيلم إلى المبني التي هدمتها الحرب في إشارة منه إلى ملف الإعمار. إضافة إلى ذلك تناول الفيلم في إشارات سريعة، أزمة الخدمات مثل: الكهرباء والمياه وظاهرة تسرب الطلاب من الدراسة وتحولهم إما إلى مليشيا الفيد أو إلى جنود في الحرب الدائرة.

ولاحكاية إلا أن تكون فناً: كيف تمظهرت الحكاية فناً؟ أو بالأحرى كيف قيلت الحكاية من خلال أساليب ومؤثرات السينما فنياً؟ فيلم عشرة أيام قبل الزفة، يستعير تقنية

فعل وليس " شيئاً" ، وعلى حد قول (رودولف آرنهايم): "في الفيلم الجيد، يجب على كل لقطة أن تساهم في الفعل" لم يعتمد المخرج التصوير داخل الاستوديو، وهو أسلوب من أساليب الواقعية الإيطالية الجديدة، وهي حركة ثقافية سينمائية ظهرت في إيطاليا في الأربعينات (1942-1961) في فترة الحرب العالمية الثانية وما بعدها، تعتمد على التصوير المباشر والبسيط لمعاناة الطبقات الفقيرة في المجتمع في الشارع وغرف المنازل عوضاً عن استخدام الاستوديوهات المكلفة، وتستمد الواقعية الجديدة أهميتها من إنها تركت أثراً كبيراً وواضحة على المخرجين والسينمائيين في العالم كله وسرعان ما تأثر الجميع بهذه الحركة وخرجت الكاميرات إلى الشارع بعد أن كانت حبيسة الأستوديو لسنوات طوال.

فيلم عشرة أيام قبل الزفة يصور حياة ثلاثة عائلات عدنية: عائلة (أمون)، عائلة (رشا)، عائلة (مشتاق) صديق (أمون). والعائلات الثلاث كلها فقيرة ومعدمة تقريباً، رجالها ونساؤها، شبابها وكهولها، اعتمد المجتمع العدني على الوظيفة الحكومية كموظفين وعمال، وبسبب المتغيرات السياسية

(من أغاني الفنان احمد قاسم والفنان محمد سعد عبدالله). وقد التقطت كاميرته صوراً أو علامات سيمولوجية للمكان والحالات العدنية وزوايا المنازل والسلام، وأثاث البيوت القديمة والمتواضعة وملابس الممثلين (الفانلة، الجرم العسكري أو أبو ورقة خضراء، الأبيض والفوطة العدنية الطويلة)، والأسرة (القواعد) والأواني أو أوعية المطبخ (السامان) وأنواع الطعام من الزربيان إلى البطاطا أبو حمر، وخبز المطبيقة والحلويات (حلوة اللبن واللدو) وكذلك التمبل الذي كتب عنه ابن بطوطة في زيارته لعدن، وذلك يدل على تواضع المجتمع وصبره، وتحمله لكل الظروف وقدراته العالية في الصمود والتحدي متمسكاً بحياته المدنية ورصيده الحضاري وروح الامل لديه: فسوف يأتي اليوم الذي تعود فيه عدن، مدينة آمنة – كما كانت – مزدهرة تجاريًا وثقافياً وفي مجالات الحياة المختلفة.

تضمن الفيلم مجموعتان من الشخصيات: الشخصيات الرئيسية وهم: (أمون) و(رشا) يقابلهما تاجر القات (سليم)، أمّا الشخصيات الثانوية فبقيّة شخصيات الفيلم، أولئك الذين وقفوا مع (رشا) و(أمون) والذين

من تقنيات المسرح أو الرواية حيث بدأ الفيلم يروي حكاياته على هيئة فصول أو بأسلوب العد التنازلي للأيام من اليوم العاشر وحتى اليوم الأول، يوم الزفة، وفي كل يوم تتدفق الحكاية صعوداً وهبوطاً، تجعلنا في إطار زمنية خطية لا ترجم، الفيلم تدور أحاديثه في الحاضر - فقط في الحاضر -؟ فلم يستعن المخرج بأي مستوى من مستويات الزمن الاسترجاعي، الماضي (فلاش باك) أو بالزمن الاستباقي، المستقبل، إنه الحاضر فقط مما منح أحاديث الفيلم الحركية والحيوية وأغنى الأحداث بالحياة والروح، ليس لمدينة عدن سوى حاضرها، حتى الأحداث التي مرت عليها أكثر من ثلاث سنوات هي بالنسبة لأبناء عدن حاضر مازال مستمراً (رشا): (الحرب مستمرة ولكن بصورة أخرى)، إنه حاضرنا الذي يطوقنا دون رحمة، إنه جحيمنا الذي نعيشه، إنها عدن، الجحيم الذي نستعذبه رغمًا عنّا.

استخدم المخرج عمرو جمال في الفيلم كل أنواع اللقطات العامة والمتوسطة والقريبة المتحركة، أمّا التصوير من الجو فقد استخدمه المخرج ببراعة، في نهاريات عدن وأمسياتها المصاحبة بالموسيقى والغناء

العدنية، التي كان لها تأثير في حياة المدينة على سبيل المثال لا الحصر شخصية المثقف والمهندس والصوفي والمحامي والمدرس والطبيب، كما لم تظهر الأُسر التي استفادت من الحرب وتحولت من (الحضيض) إلى القمة بفضل أبنائها الذي استولوا على الأسلحة والأموال من البيوت المفروشة والمغلقة التي تركها أهلها نزوحًا! فيلم عشرة أيام قبل الزفة، يمتع بدلالات جمالية وفكرية، حاولت في هذه العجالة أن أطلّ عليه، إطلالة عابرة، وهو يستحق قراءة معمقة أخرى. أتمنى أن أنجزها في وقت لاحق.

وقفوا مع التاجر (سليم) في توفر ملحوظ للثنايات الضدية التي كانت رافعة الفيلم وهي: الشجاعة/الخوف، الحب/الكره، الايثار/الأنانية، التسامح/الحقد، الفقر/الغنى، المواجهة/الانسحاب، الضحك/البكاء، العدل/الظلم ، الوضوح/المواربة، الاستقامة/الابتزاز، العطف/القسوة، الفرح/الحزن، الوفاء/الغدر، الصدق/الكذب، الحق/الباطل وقد خاض (رشا) و(مأمون) صراعاً بطوليًا، من أجل طموحهما في الاستقرار وبناء أسرة جديدة تقوم على الحب والمشاركة الوجدانية الخالصة، وتم لهما ذلك في نهاية الفيلم.

لم تظهر بعض نماذج الشخصيات

إثبات هوية

مازن رفعت

أديب وقاص وكاتب سيناريست

إلى الشامة التي في منتصف جبهتي هي نفسها التي في الصورة!
قارن الموظف بين الشامة التي بالصورة وبين التي تستقر في جبهة الرجل المتعرجة بفعل السنين، ثم قال في حيرة:
_ عفواً يا سيدي ولكن هذه الشامة لا تثبت شيئاً!
_ أقسم لك أنني صاحب الهوية بشحمه ولحمه، استطيع أن أحلف لك بكتاب الله!
_ أعذرني يا سيدي ولكنني مجرد موظف هنا ولا أملك القرار! ولكن دعني آخذك إلى مدير البنك فهو من يملك القرار!
_ هلّم بنا إذن!

سار الرجل خلف موظف البنك إلى المدير الذي كان مشغولاً بالتحدث مع أحد ضيوفه، دخل عليه الموظف برفقة الرجل، وشرح له الوضع، تناول المدير الجواز وألقى نظرة عليه، ثم

دخل إلى البنك، هارباً من سياط شمس الصيف التي لا ترحم، مسح بكفه نزيف العرق عن صدغه وعنقه وهو يلهث، أحس بداعبة نسمات المكيف الباردة لوجهه، اقترب منه، وفتح ذراعيه حاضناً نسماته، ثم اتجه إلى أحد موظفي البنك، وطلب راتبه الشهري، سأله الموظف عن اسمه فأعطاه، طلب منه الموظف الهوية للتأكد، أعطاه جواز سفره لأن بطاقة الشخصية قد ضاعت أثناء الحرب، نظر الموظف إلى جواز سفره، ثم ألقى نظرةً عليه وقال:
_ عفواً يا سيدي ولكنك لا تشبه صاحب الصورة!

ابتسم الرجل في أسى وقال:
_ مرت سبع سنين عجاف منذ أن التقطرت هذه الصورة!
_ عفواً يا سيدي لا يمكنني أن أعطيك راتبك دون التأكد من هويتك!
_ أنا صاحب هذه الصورة .. أنظر

تشبهك !

قال في برود :

- ـ هذا الجواز منتهي الصلاحية يجب أن يتم تجديده! فيردد الرجل:
- ـ لقد أمضيت سبع سنوات وأنا استلم راتبي بهذا الجواز المنتهي دون أي مشاكل، وقد أخبرونا أننا لأول مرة سنتسلم رواتبنا من البنوك خطوة من شأنها أن تسهل علينا مشقة قطع مسافة بعيدة في هذا الحر لاستلامه! ثم أتفاجأ بأني منكر لديكم!
- ـ يا أخي هذا نظام لدينا!
- ـ والنظام وضع لتسهيل حياتنا لا تعقدها!
- ـ وكي لا تتعقد حياتك أذهب وجدد جوازك!
- ـ تجديد الجواز كلفته عالية ولا قبل لي بها! ثم أني لست في حاجة لتجديده لأنني لم أسافر يوماً ولا أعتقد أن تناح لي فرصة للسفر سوى إلى دار الآخرة!
- ـ قم بتجديده لتتسلم راتبك!
- ـ يصرخ الرجل:
- ـ ليس من شأنكم أن تطلبوا هذا الطلب! كل ما يهمكم هو أن تتأكدوا من أن الذي يقف أمامكم هو صاحب الراتب وأنا صاحبه!
- ـ ولكن الصورة التي في الجواز لا غير كومة رماد ورقاً.
- ـ عليكم أن تخلصا من جثته وتنظفوا الأرضية من دمه!
- ـ لكن فجأة تبخر الدم من أرضية البنك كما يتبخر الماء، وتشتعل الجثة وسط ذهول الجميع، ولم يتبق منها

المايسترو القحوم في مسار الارتقاء بالموسيقى اليمينية

عبدالرحمن احمد عبده

صحفي، وكاتب وناقد مسرحي

الموسيقية بشّي أنواعها، فقد أنجز سيمفونيته، التي أسماها (سيمفونية اليمن)، أثناء دراسته العليا لنيل شهادة الدكتوراه في موسكو، غير إنّها لم تقدم بعد.

وفي هذا السياق لا بُدّ أن يُذكر الفنان أستاذ الموسيقى أحمد فتحي، العازف المتمكن على آلة العود، الذي وصلت

موسيقاه إلى أكبر مسارح العالم، بعرف أكبر اوركسترا السيمفونيات العالمية، ومنها ما عُزف في قاعة (تشايكوفسكي) في موسكو مع اوركسترا موسكو السيمفونية، بقامها الذي يتّألف من أكثر من (120) عازفاً وكورالا.

لحظة فارقة في مسار الموسيقى اليمينية:

كان لا بُدّ من هذه المقدمة، للحديث عن المايسترو والمُؤلِّف الموسيقي اليمني محمد القحوم، الذي قدم عملاً موسيقياً ملفتاً، في 10 مارس 2022م، مثّل لحظة فارقة في مسار

في لحظة من زمننا اليماني الصعب، أطلّ علينا الفنان محمد القحوم، فاتحاً ذراعيه لاحتضان الجميع في أجواء موسيقاه الباعثة على البهجة والسمو، واستطاع بابتسامته الآسرة أن يقودنا إلى رحاب الحلم والسلام والمحبة في زمن الدمار والإنسار والتوحش.

مبدعون في المسار:

الشّنّوّع والشّراء في الموسيقى اليمينية، يتيح لأي فنان مبدع أن يغترف منها الكثير، ليقدمه إلى كل العالم، بما يكفي ليهُر كل متلّقٍ عاشق للفنّ، بل يمكن لهذه الموسيقى أن تكون ينبوع متدفق للتزاحج مع موسيقى شعوب أخرى.

والفنان الموسيقار أحمد قاسم يُعدُّ أبرز الفنانين اليمينيين الذين وصلوا إلى التأليف الموسيقي الطويل المكتوب (الأوركستري)، الذي يضم مجموعة من العازفين، يمكن أن يصل إلى ما يقرب من مائة عازف لمختلف الآلات

تخيّم على اليمنيين تداعيات الحرب والكارثة الإنسانية التي ألمّت باليمن، حيث شعرنا بذهول اللحظة، التي رفعت اعناقنا عالية.

زاوجت المقطوعات الموسيقية بين التراث الاصيل والحداثة، التي تفتح طريق اليمن لمخاطبة العرب والعالم بلغة الموسيقى، بفضل مايسترو وعازفين بارعين واصوات مميزة، كما جاءت المزاوجة بين التراث الموسيقي اليمني والمصري في ابهى صورة، مما يدلّ على إن هناك إمكانية لمزيد من الاعمال الموسيقية المشتركة، فتراث البلدين زاخر بالكثير.

يتبنى الفنان المؤلف والموزع الموسيقي، المايسترو محمد القحوم، مشروع (السيمفونيات التراثية)، ويتولى تأليف المقطوعات وقيادة الفرقة الموسيقية. وقدم أول حفل في العام 2019م بالعاصمة الماليزية كوالالمبور، الذي ضم (٩٠) عازفاً من الصين والهند والماليزيا واليابان وأوزبكستان، بالإضافة إلى عازفي الآلات التراثية اليمنية. ونال الحفل رواجاً كبيراً في الوسط الإعلامي العربي، وحصدت المقطوعات التي قدمت ملايين المشاهدات عبر شاشة التلفاز واليوتيوب، وقد أشاد بها كثير من النقاد الموسيقيين.

الموسيقى اليمنية، بظهوره المميز على مسرح دار الأوبرا المصرية، وقيادته لعمل سيمفوني حمل عنوان (نغم يمني على ضفاف النيل)، تضمن عزف (٩) مقطوعات موسيقية مستوحاة من التراث اليمني والمصري، شارك فيه أكثر من (١٢٠) عازفاً موسيقياً أوركستراياً وموسيقياً تراثياً بمشاركة أوركسترا أوبرا القاهرة.

هذا العمل الاستثنائي المميز أقامته (مؤسسة حضرموت للثقافة) بالتعاون مع وزارة الثقافة والإعلام والسياحة اليمنية ووزارة الثقافة المصرية ودار الأوبرا المصرية. وتقول المؤسسة إن "هذا المشروع الموسيقي يعبّر عن أهمية الأغنية اليمنية في التراث الفني العربي والعالمي لكثرة أوانيها الفنية وتعدد ألحانها ونغماتها، حيث استخدمت بعض الآلات الموسيقية التقليدية في اليمن مثل السمسمية والقمبوس وغيرها لتضفي روح اليمن وحيويتها وذاكرتها وبعض تاريخها الفني باذخ الجمال على الموسيقى العصرية ذات الأبعاد المتعددة".

لم يمثل العمل لحظة موسيقية متقدمة، فحسب، بل لحظة وطنية يمنية، حلّت في زمن بائس، لتؤدي الفرحة والشعور بالتميز، في وقت

أو حتى يستمر في عيش بسلام." **الّف** القحوم العديد من الأعمال والمشاريع الموسيقية المعروضة في مجموعة من القنوات الفضائية والإذاعية. كما نشر أعماله الموسيقية والفنية عبر قناته على اليوتيوب. ومن أهم الأعمال التي قدمها صناعة الهويات الموسيقية والموسيقى التصويرية للأفلام والمسلسلات التلفزيونية والإعلانات والبرامج التلفزيونية، إضافة إلى تعاونه الفني مع مجموعة من المطربين والفنانين.

فن راق محل تقدير بكل تواضع يُعبّر الفنان القحوم عن اعتزازه بآراء كبار الموسيقيين العرب، بعد أن شاهدوا عمله في القاهرة، فيقول عن البروفسور الموسيقي عصام الملاح، مستشار مجلس الإدارة للبرامج والفعاليات بدار الأوبرا السلطانية العمانية: "أشعر إبني محظوظ أن سخر الله لي شخصية عظيمة وثقيلة في المجال الموسيقي بحجم البروفسور عصام الملاح ليكون أحد المؤمنين بي وبمشروعني ومستشاراً وناصحاً أميناً في مسيرتي المهنية، التي لازلت في بدايتها بدايتها".

ويضيف: "سعدت كثيراً بالكلام العلمي الجميل الذي قاله عن المقطوعات وعن قوة تفتيذها موسيقياً

المهندس المدني الذي نزح إلى الموسيقى من خلال تتبع مسيرة الفنان القحوم القصيرة، يتضح جلياً أنه صاحب مشروع جاد ومنظم ويسير بخطى حثيثة وواضحة ويرتقي بمشروعه نحو هدفه بدون كلل، وهذا ليس بغرير عليه، إذا ما علمنا إنه حاصل على شهادة (البكالريوس) في الهندسة المدنية من جامعة حضرموت، شرق اليمن، لهذا نراه يشيد ببنائه الفني بابداع ملفت.

كتب القحوم على صفحته في (فيسبوك) يوم 27 يونيو 2022م: "مثلي مثل كل شباب وطني، ساقتنا الأقدار فكان خريف وطننا في ربيع أعمارنا، مثلي كمثل كل شاب يحلم أن يقدم شيء لبلده وأن ينقل صورة جميلة عنها ويحلم أن يكون بلده بخير وبسعادة وسلام. ما في أي شيء يجي بالسهل مش كذا ويس تحس نفسك تبذل جهد وطاقة في كل كبيرة وصغيرة، وتجد أمامك في كل تفصيلة صغيرة عشرات العوائق. لا تصدقوا أن شيء يأتي بالسهل في بلدي وفي ظل هذه الأوضاع بالعكس أنتم لا تدركوا مدى التضحيات التي تبذل والطاقات والهم وغیرها من المنعصات التي يبذلها الواحد من شباب بلدي حتى ينتج أو يقدم شيء أو ليستمر في طموحه فقط

أنساق الكورال الكنسي والغناء الرعوي في شبه الجزيرة الأيبيرية وضواحيها الممتدة في الجغرافيا الثقافية الإنسانية". لا أبالغ اذا قلت إن الملحن والموزع الفنان محمد القحوم يفيض بمعارف موسيقية مقرونة بذائقه لامة، وهو الامر الذي تجلّى بصورة أكثر نصوعا في الحفل الفني الكبير بالأوبرا المصرية بعنوان (السيمفونيات التراثية)، والتي بدت لي تسمية مناسبة للمقطوعات الفنية المقدمة، لكنها في ذات الوقت مثلت تحديا حقيقيا أمام الفنان، لأن مزاجة العناصر (البوليفونية) المركبة بالالات الشعبية المتنوعة تصطدم عادة بالمسافة الفارقة بين المستويين، ومن هنا كان على المؤلف مغالبة تلك الحقيقة، وصولا إلى انتراع مشروعية حضور التراث في المعاصرة، بل تمكين التراث من منح مفردات تخصيب وغنى للموسيقى العصرية المفاهيمية متعددة الأصوات".

يكرر القحوم في أحديه دائمًا: "لديّ هم إبراز الفن التراثي المحلي بشكل يفهمه كل العالم، ونقل صورة طيبة عن بلدي من خلال مجالٍ، هذا البرنامج أو المشروع (المقطوعات الأوركسترالية التراثية) هو بالنسبة لي مشروع طويل الأمد، بدايته كانت في ماليزيا 2019م".

والتجانس الموسيقي الموفق إلى حد كبير، حسب تعبيره، بين القالب الاوركسترالي والتراثي، الذي يعتبر مهمة صعبة جدا، والاحترافية في تفيذ المشروع، وهذه شهادة نعتر بها كثيرا، وأيضا سعدت بكلامه حول قيادتي الموسيقية للاوركسترا وللفرقة وإنه ما كان يتوقع إن مهاراتي في القيادة تطورت لهذا المستوى وهذه شهادة أخرى اعتر بها أيضا".

ووصف رئيس دار الأوبرا المصرية، الدكتور مجدي صابر، حفل (نغم يمني على ضفاف النيل) بأنه "رائع وعبري"، وكيف إنه أبرز وجود الموهوبين في اليمن والوطن العربي، والقادرين على تقديم سيمفونيات لا تقل عن تلك التي يقدمها الأوروبيون. وأضاف: "إن هذا المجهود سوف يضيف المزيد إلى الموسيقى الشرقية؛ إضافة سيمفونية عربية يمنية".

وكتب د/عمر عبدالعزيز: "كعادته ينفتح الفنان الشاب الصاعد محمد القحوم بالجديد المنشعش، بل إنه يتخطى الزمن الموسيقي العربي من خلال منظوماته (البوليفونية) المعانقة لفضاء الأداء الاوركسترالي الباذخ، وكأنه يشير من طرفٍ خفيٍّ لمتابة الموسحات الأندلسية التاريخية التي أُسست للتدوين الاوركسترالي العالمي، بل تساوّقت مع

المخا

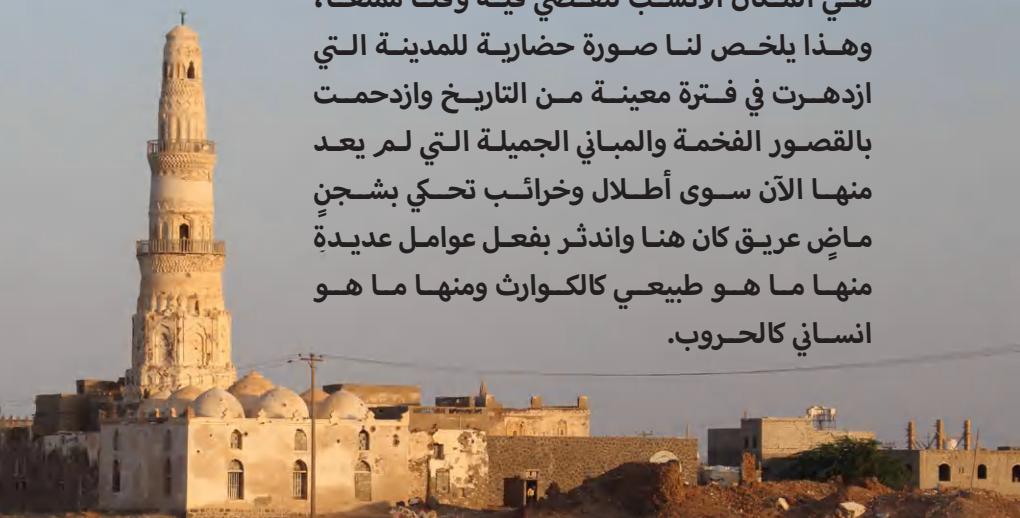
مدينة القهوة الأولى يطوف اسمها العالم

بينما تتوارى في رمال التسیان

إعداد وتصوير/
علي جعبور

على مقرية من أحجار الميناء القديم المتناثرة
استوقفني مُسِنٌ من ابناء المخا، ظللت لبرهة
أتأمله بينما يرقب مغيب الشمس كأنّما يودع
زمن مدينته الماضي.

حين سأله عما ينذرره من حكايات وتاريخ
المدينة القديمة اختصر كل شيء أود معرفته؛
وقال لي مثلاً قدّيماً ما زال يحفظه ثم غادر،
يقول المثل: ”إذا جييك رخاء عليك بالمخا“ أي
في حالة كان الرخاء المادي حليفك فإن المخا
هي المكان الأنسب لتقضي فيه وقتاً ممتعاً،
وهذا يلخص لنا صورة حضارية للمدينة التي
ازدهرت في فترة معينة من التاريخ وازدهرت
بالقصور الفخمة والمباني الجميلة التي لم يعد
منها الآن سوى أطلال وخرائب تحكي بشجنٍ
ماضٍ عريق كان هنا واندثر بفعل عوامل عديدة
منها ما هو طبيعي كالكوارث ومنها ما هو
إنساني كالحروب.



■ جامع الشاذلي



■ صيادون يدفعون قارب صيد - شاطئ العمودي

والأسواق اليمنية القديمة التي أشير إليها باسم (مخن)، وذكرت في النقوش المسندية المنسوب للملك الحميري (يوسف أسار) خلال حملاته على الأحباش المسيحيين في ظفار والمخا وركاب والأشاعر ووادي رماع. ويرجع أقدم ذكر ووصف لمدينة المخا في المصادر الكلاسيكية إلى بداية النصف الثاني من القرن الأول الميلادي (سنة 75 م تقريباً) في كتاب الطواف حول البحر الإريتري لمؤلف يوناني مجهول قدم فيه وصفاً دقيقاً لمدينة المخا، التي كانت كما يذكر سوقاً هاماً تصل إليه البضائع من بلدان مختلفة بكميات هائلة منها أنواع عديدة من

الموقع والتاريخ:
تقع مدينة المخا التاريخية على بعد (98) كم إلى الغرب من مدينة تعز و (75) كم إلى الشمال من باب المندب. وهي أحد الموانئ اليمنية على البحر الأحمر ومركز ل مديرية المخا التابعة لمحافظة تعز. أمّا تاريخها فيعتقد بعض الباحثين في العصر الحديث أن مدينة المخا بُنيت في العصر الإسلامي، غير إن بعض المصادر التاريخية والنقوش المكتوبة بالخط المسند تشير إلى أن المخا من المدن اليمنية القديمة التي شيدت واستحرت في عصور ما قبل الإسلام، حيث كانت من الموانئ

حسين) في ورقة بحثية له أن دولة بني نجاح التي تأسست في (402) هجرية استخدمت المخا واسطة لنقل القوات الحربية من الجيش الحبشي إلى سواحل اليمن وزيبد حيث دارت حروب عديدة بين بني نجاح والملوك الصليحيين في القرن الخامس الهجري.

وفي القرن العاشر الهجري السادس عشر الميلادي تصدت المخا لعدة حملات عسكرية أهمها حملات البرتغاليين التي انتشرت على سواحل اليمن طمعاً في السيطرة على منطقة البحر الأحمر لأنها عسكرياً وتجارياً.

وفي أواخر عام 1538م احتلت تركيا المخا وظلت المدينة مركزاً عسكرياً

الأقمشة الأرجوانية الناعمة والخشنة وأنواع مختلفة من الملابس الملونة، وزخرت متاجر مدينة المخا بالأزياء التقليدية اليمنية التي صنعت محلياً في المخا وفي غيرها من المناطق اليمنية. ويدرك إنه وجد المخا مزدحماً بالمراكب والبحارة والتجار وإن الناس في سغل شاغل بالتجارة وهي مدينة اسواق أقيمت على أساس من القانون وأهلها يحكمون بعض السواحل الأفريقية باسم أمير المعافر في عهد الملك الحميري (كرب إل) المقيم في ظفار.

أما في العصور الإسلامية فيذكر الباحث والمؤرخ المخاوي (عادل



وقد ضمن (نيبور) في يومناته المنشورة رسمًا توضيحيًا للأبواب الأنفة الذكر وفقًا للسلسل الرقمي السابق، إضافة إلى بعض المواقع الهامة وفقًا

للسلسل التالي:
6- قصر عامل مدينة المَخا 7 - المقبرة التي يقبر فيها الأوربيون 8 - أبراج على الطريق المتجهة إلى ميناء مَوزع 9 - الطريق إلى بيت الفقيه.

ويذكر (نيبور) إن من بين سُكَان المَخا هناك حوالي (سبعمائة هندي) ومجموعة من اليهود منعزلين خارج المدينة.

الميناء القديم:

يقع على الساحل الغربي من مدينة المَخا، ولم يتبقَّ من معالمه سوى بقايا أساسات من الحجارة مطمورة بالرمل، وتمتد على مسافة حوالي (30 - 50 متراً) إلى البحر، ويستدل من تلك الأساسات وجود آثار مبنى لمسجد وأحجار دائيرية الشكل كانت تستخدم لطحن الحبوب، أمّا فناء الميناء الذي تصل مساحته حوالي (40 × 12 متراً)، فبني على أساس خرساني، ويوجد في قمته صحن دائري من معدن النحاس يرتبط بسلم حديدي إلى أسفل، وموقع الميناء بصورة عامة يعاني من الإهمال فهو يزداد سوءاً نتيجةً للعوامل البيئية

للأتراك يشنون منه غاراتهم على مختلف مناطق اليمن.

مدينة المَخا القديمة:

تُعدُّ مدينة المَخا القديمة واحدة من المدن التاريخية الهامة، وكانت تحتوي على العديد من المواقع الأثرية حيث أُنِّي على ذكرها الرحالة (نيبور) في يومناته التي سجلها عند زيارته للمدينة ما بين عامي (1762 - 1763 ميلادية) بقوله: (إن المَخا مدينة مأهولة بالسكان ومسورة، بالإضافة إلى السور توجد أبراج للحراسة على طريق مَوزع منتشرة بين المدينة وبير البيللي، وعلى البحر تطل قلعتان مزودتان بمدافع، وهما قلعة طيار، وقلعة (عبد الرب بن الشيخ الشاذلي)، وبعض البيوت داخل سور المدينة مبنية بالحجارة بطريقة جميلة مشابهة لطريقة بناء بيوت بير العزب في العاصمة صنعاء، أمّا أكثر البيوت سواءً داخل السور أو خارجه فأنها عبارة عن أكواخ مخروطية من العشش المبنية بالقش، وفي خارج المدينة تنتشر أشجار النخيل بكثرة وبين هذه الأشجار توجد حدائق جميلة وكان سور المدينة يضم خمسة أبواب هي:
1- باب العمودي، 2- باب الشاذلي، 3- باب فجير، 4- باب صندل، 5- باب الساحل

الناحية الجنوبيّة الغربيّة من المسجد ويلاصق المسجد في الناحية الجنوبيّة "ضريح الشّيخ الشّاذلي" وهو عبارة عن بناء مربع الشّكل من الحجارة والطّوب المحرّق وتغطي السّقف

قبة ذات (مقرنصات) ترتكز على حنایا ركينة مصمتة وتضم القبة إلى جانب قبر "الشاذلي" عدداً من القبور ترتفع عن مستوى الأرض بمقدار (80 سم) على هيئة مصاطب مبنية بالحجارة والقضاءاض.

ازدهار المخا:

ازدهرت مدينة المخا وأصبحت من المدن اليمينية الهامة في العصر الإسلامي، في القرن الرابع الهجري/العاسري الميلادي كانت مدينة المخا من المدن التي تتبع زبيد، وكانت مدينة عامرة بالسكان مشهورة بصناعة (السلبيط) الزيوت النباتية، وتطورت تطولاً عمرانياً كبيراً بين القرنين العاشر والثاني عشر الهجريين/السادس عشر والثامن عشر الميلاديين بفضل تجارة وتصدير الرُّبُن منها حتى صارت من أشهر الموانئ في العالم ومن أهم المراكز التجارية الواقعة على البحر الأحمر، ونظراً للجودة العالية التي تميز بها الرُّبُن اليماني الذي كان يصدر

والرطوبة العالية التي تؤدي إلى زيادة مظاهر الصدأ والتآكل الذي ينخره يوماً بعد يوم.

جامع الشّيخ الشّاذلي:

يُعدُّ من أهم المعالم الأثرية في مدينة المخا، وينسب إلى الشّيخ أبو الحسن (علي بن عمر بن إبراهيم بن أبي بكر بن محمد دعسين القرشي الصوفي الشاذلي) وهو أحد مشائخ الطريقة الشاذلية في اليمن خلال القرنين (الثامن والتاسع من الهجرة)، وقد ترجم له المؤرخ "الشرجي" في كتابه "طبقات الخواص" ص 233 بقوله: (وقد كان له مكارم وفضائل يُعْنِيُ الفقراء والوافدين بماله وجاهه، وكان له زاوية يشتغل بالعلم ويتوافد إليه طلابه وأصحابه توفى عام 821 هجرية)، قبره في مدينة المخا مقصود للزيارة وفي عام (1399 هجرية) تم إعادة ترميمه وتوسيعه مع رفع الأسقف بواسطة أعمدة خشبية، ويحتوي المسجد على عدد تسع قباب متراصة على هيئة ثلاثة صفوف، ولم يبق من المعالم الأثرية للمسجد سوى بعض الزخارف النباتية والهندسية بطريقة الحفر البارز على السقف الخشبي في بيت الصلاة، وكذلك بقايا المآذنة في

الميلادي وبداية عمليات تصدير البُن من هذا الميناء الذي أصبح فيما بعد من أشهر الموانئ في العالم.

موكا كافية:

اكتسب ميناء المخا شهرته العالمية التي نسبت اليه أخير وأجود أنواع القهوة المعروفة بقهوة المخا (موكا كافية) إذ يُعدُّ أول ميناء سُحقَتْ عبره السفن التجارية التي كانت تصدر البُن إلى أوروبا وباقي أنحاء العالم، وتعتبر اليمن من أوائل الدول التي زرعت البُن وصَدَرَته إلى العالم، وينذكر إن البرتغاليين الذين غزوا الساحل الغربي لليمن كانوا هم أول من تذوق القهوة اليمنية من الأوروبيين عندما استضافهم شيخ المخا وقدم لهم مشروب أسود ينعش الجسم ويريح البال، وقد كانت أول صفقة تجارية للبُن اليمني في المخا التي اشتراها الهولنديين في عام 1628م واستمرروا في استيراده إلى مراكزهم التجارية في شمال غرب الهند وبلاد فارس ومن ثم إلى هولندا التي بدأت تبيع البُن اليمني لأول مرة في عام 1661م.

نجحت وازدهرت تجارة البُن عالمياً بعد اكتشاف جودته العالية وازدادت قوّة المنافسة عليه من قبل الشركات

من المخا فقد عُرف وما زال يعرف باسمها (موكا) في كل بلدان العالم حتى اليوم.

زار مدينة وميناء المخا (فان دن برووكه) في صيف 1616م، وهو أحد رؤساء البعثات التجارية الهولندية، ذكر أن ميناء المخا يعتبر أشهر المراكز التجارية على البحر الأحمر كما إنه ميناء كبير المساحة مفتوح من جميع الجوانب غير محاط بسور.

يتميز هذا الميناء التاريخي الهام بجمال عمائره السكنية وهي عبارة عن عشرات البيوت الجميلة التي بنيت من الحجر المشدّب الأزرق والأبيض، كانت معظم المنازل في مدينة المخا مبنية من الأجر الأحمر وباقي البيوت بنيت من القصب والطين وسقوفها من الأخشاب تغطيها طبقة من الطين، ويوجد في المدينة مسجدان وقلعة بنيت من الحجر الأزرق المنحوت شيدت شمال المدينة من جهة البحر بهدف حماية مرسى السفن، وكانت قلعة المخا مزودة بمدافع معدنية ذات قنابل حديدية.

ويشير هذا الوصف إلى تحسُّن أحوال المدينة منذ بداية السيطرة العثمانية عليها، وقد تطورت المدينة وازدهرت منذ بداية القرن السادس عشر

وبالقرب من جامع الشاذلي، ما تزال بقايا لخرائب قصور عاصرة ذات زخارف بد菊花ة توحى برفاهية الحياة التي عاشهها سكان المخا في زمن مضى واندثرت آثاره بفعل مدفعة الغرزة والكوارث الطبيعية، إذ يروي السكان المحليين أن المدينة تعرضت إلى جانب الحروب، لزلزال مدمر في عام 1686، فيما اجتاحتها في عام 1942 سيول جارفة أتت على ما تبقى من قلاعها وسورها العظيم الذي يشبه سور مدينة زبيد كما تبين الصور التي التقاطها المستشرقون مطلع القرن العشرين. وتحكي بقايا أحجار الميناء القديم في المدينة المطمورة بطمي الشاطئ، قصة أول شحنة قهوة صدرت للعالم وكيف أصبحت (موكا) ماركة عالمية شهيرة فيما توارت صاحبة الاسم في رمال النسيان.

لغز الصمت:

في المخا لن يحدثك الناس كثيرا، لربما تعلم أهلها الصمت والحذر أمام الغرباء لكثره الغرزة الذين مرروا بهم، لكن أحجار المدينة وركامها وأجرها (برسلانها) ومينائها وبقايا قصورها وكل شيء فيها سيحدثك لا محالة عن تاريخ مجيد كان هنا يوما.

الهولندية والفرنسية والبريطانية في القرنين السابع والثامن عشر، بعد أن قام الهولنديون بإنشاء معمل للبن لهم في مدينة المخا في عام 1708 م، ثم أنسّاء الفرنسيون معملا آخر في مدينة المخا، لذلك شهد ميناء المخا خلال تلك الفترة نشاطا اقتصاديا بفعل الحركة التجارية بينه وبين الهند ومصر والجزيرة العربية مثل السويس وبور سودان وأسطنبول وأوديسا في روسيا.

أطلال شاهدة على تاريخ عريق:

تبرز منارة جامع الإمام الشاذلي كأبرز معالم مدينة المخا، تقف المنارة وحيدة كمحارب آخر يأبى الهزيمة وحولها من كل الاتجاهات يظهر ركام المدينة القديمة التي تولت عليها حملات المستعمرين، منذ أن ذاع صيتها وعلت شهرتها في القرن السابع عشر الميلادي.

اختفت أغلب معالم المدينة القديمة مع سورها وظل جامع الشاذلي صامدا وتحول إلى مزار مهجور يوشك على التداعي فقد كُتبَتْ له النجاة من مدفع البرتغاليين والبريطانيين والعثمانيين والإيطاليين، إلا إنه وقع فريسة الإهمال.

بست) الأميركي تطرق فيه إلى مسألة انعدام القهوة في مدينة القهوة. وفي حديثه للناصية يشير الصحفي (إسماعيل قاضي)، وهو أحد أبناء مدينة المخا، إلى أن تحول الناس لا شعورياً عن عادات وتقالييد كانت تُعد طقوساً مقدسة لهذا المجتمع، ولكنها مع مرور الزمن تجف وتشيخ ولا تحظى بالأهمية التي كانت عليها، وهكذا هي القهوة في المخا.

ويضيف: كانت مرتبطة بالنهضة والعمران والتصدير والزراعة وعندما حَفِّتِ صيُّثُ المخا قل اهتمام الناس بها.

لكن مع مرور الزمن، وبفعل ما آلت إليه أوضاع المدينة اليوم، نجد أن القهوة قد اختفى بريقها أو كادت تنسى حتى في المقاهي العامة، واستبدالها بالشاي ساعد أكثر في انعدامها. ومع ذلك يبقى الأمل بعودتها وعوده البُن والقهوة تصديراً وشرباً قائماً، لا سيما ما تشهده المخا من ازدهار وبنى تحتية كبيرة.

ذاكرة المدينة:

أمضى الحلواوي (عايش خضيري) سبعة عقود من عمره يعمل بلا ملل

فقد سبق لها إن كانت أحد أشهر موانئ العالم عندما داع صيتها وعلت شهرتها كمصدر لأجود أنواع القهوة في القرن السابع عشر الميلادي، ثم تالت عليها الحروب والغزوارات والكوارث الطبيعية حتى غيرت وجهها تماماً ومحت الكثير مما كانت تفخر به وهجرها جم غفير من أهلها.

مدينة القهوة الأولى .. بلا قهوة:

في بداية سبتمبر من العام 2018 كنت مرافقاً للمصور الصحفي الأميركي من وكالة (أندرو رينسن) (Gettyimages) وعند وصولنا إلى مدينة المخا كان أول ما فكر به كوب قهوة من مصدر البُن الأول، بحثنا في طول المدينة وعرضها، وجدنا (المقاهي) تبيع الشاي العادي والعدني وأشياء أخرى ليس من بينها القهوة، ورغم صغر المدينة لم تكتفي ببحثنا وسألنا الأهالي، لربما تبقى مقهى لا نعرف مكانه لكنهم أجابوا بالنفي فعدنا إلى الفندق بخيبة أمل ودهشة من المفارقة العجيبة التي مثلت صدمة للزائر الغريب عن المدينة، وكذلك الصحفية المصرية (أسماء وجيه) التي زارت المخا في نفس العام وحال عودتها كتبت مقالاً لموقع (ديلي

بالمخا، بالإضافة إلى شهرتها كأول ميناء يصدر القهوة للعالم، كان يجذب قوافل السياح الذين كانوا يأتون إليه لتناول الحلوي والتقطاط الصور على مدى أعوام كثيرة.

سر البقاء:

صناعة الحلوي (المخاويه) واحدة من الحرف التقليدية الباقية في المدينة التي ما زالت تقاوم للحفاظ على مكانتها وطريقة تحضيرها المتوارثة التي تؤهلها لتكون ماركة خاصة بالمخا (موكا سويت) على غرار (موكا كوفي)؛ وت تكون الحلوي (المخاويه) من اللوز أو (حب العزيز) بشكل أساسي، إذ يتم طحنه وعجنه بزيت السمسم، ويفضي كل حلواي نكهاته الخاصة وخلطاته المبتكرة (سر المهنة) التي تميزه عن غيره.

في (المحلية) معمل صناعة الحلوي (المخاويه) الذي التحق به عندما كان شاباً في العشرين ولم يغادره حتى الآن رغم تقدمه في العمر وضعف سمعه وبصره، لكنه ما زال يحظى بذاكرة صلبة تحفظ أحداثاً كثيرة مرت بمدينته حيث يصف مظاهر الحياة فيها سابقاً وكيف تميزت بأسلوب معماري خاص بها ورفاهية العيش وتعدد الأعراق الذين سكنوها أو أقاموا فيها لوقت محدود، من الهنود والأثراك والأفارقة الذين لا تزال بقایا قصورهم ماثلةً حتى اليوم، وببعضها تحول إلى ركام ينتظر من يرممه ويعيد له مجده الماضي. ويتحسر عايش على المال الذي لحق بقصور ومباني المخا الأثرية وما نالها من خراب بفعل الحروب المتعاقبة والإهمال الحكومي. ويشير إلى إن الطراز المعماري الخاص



■ أطفال عائدون من المدرسة

17

BRIEF

27.04.2020

دور الشباب في بناء السلام في اليمن⁽¹⁾

ماجد الخليدي، يزيد الجداوي، كait نيفينز

المقدمة

تركز هذه الورقة على إسهامات الشباب في اليمن في ستة مجالات أساسية لدعم السلام المستدام، وهي: الاقتصاد، والمجتمع، والثقافة، والسياسة، والتعليم، والأمن والعدالة، والبيئة. يعد هذا الموجز جزءاً من مشروع "التعاون البحثي في مجال بناء السلام في اليمن"، وهو مشروع أوسع يشجع التعاون البحثي اليمني/ الدولي حول متطلبات السلام في اليمن، وينفذه مركز الدراسات التطبيقية بالشراكة مع الشرق (CARPO) نيابة عن الوكالة الألمانية للتعاون الدولي

يوجد في اليمن ما يقارب 30 مليون نسمة يعانون من أمراض كثيرة بما في ذلك الصراع المسلح، والاقتصاد المنهار، والمجاعة التي تلوح في الأفق، والنزوح، وفقدان مصادر الدخل، وانهيار الخدمات العامة، عقب خمس سنوات من الحرب الأهلية المدمرة. غير أن هذه الظروف المزرية التي تعصف بالبلد لم تقف عائقاً أمام الشباب في أن يسهموا في استعادة وبناء السلام في بلد مرفقاً بالحرب؛ فالشباب يؤدون دوراً حيوياً وواجياً في قطاعات مختلفة. ولا ينحصر دورهم في التعبير عن طموحات الناس وأمالهم في أن يعيشوا في بلد آمن ومستقر، بل ينطوي ذلك إلى بناء أرضية صلبة وأساس متين لسلام دائم.

وبالرغم من الإمكانيات الكبيرة التي توفر لدى الشباب في إحداث التغيير على المستوى المحلي، فغالباً ما يتم تجاهل ذلك في خطاب الفاعلين الدوليين بخصوص عمليات السلام والصراع المسلح التي تحدث في المستوى الوطني المحلي.* وننحُ في هذا الموجز نسلط الضوء على نشاط الشباب خلال فترة ما قبل الحرب وأثناءها، ونحاول الكشف عن التحديات التي يواجهونها في الوقت الراهن، وكذلك رؤاهم وتصوراتهم بخصوص مستقبل اليمن، والدعم الذي يحتاجونه، إلّا إسهامات الشباب والشابات في الاقتصاد والسياسة والمجتمع والثقافة والتعليم والأمن والعدالة والبيئة تظهر لنا كيفية اضطلاعهم بوضع الأسس الازمة للسلام والتلاحم الاجتماعي في مجتمعاتهم المحلية.

* انظر

Kate Nevens, Marwa Baabdad and Jatinder Padda (December 2019): *"The Situation Needs Us to Be Active": Youth Contributions to Peacebuilding in Yemen*, Saferworld. Available at <https://www.saferworld.org.uk/resources/publications/1241-athe-situation-needs-us-to-be-active-a-youth-contributions-to-peacebuilding-in-yemen> (21.01.2020).

ويرى الشباب والشابات في المناطق الريفية والحضرية أن بإمكانهم بناء السلام من خلال ستة مجالات محددة: الاقتصاد، والسياسية، والمجتمع والثقافة، والأمن والعدالة، والتعليم، والبيئة. ويؤمن الكثير من الشباب أن إسهاماتهم الصغيرة على المستوى المحلي تعد ذات أهمية بالغة في حد ذاتها كونهم يسهمون في بناء العلاقات والتماسك الاجتماعي في مجتمعاتهم المحلية. وهم بذلك يضعون المرتكزات الازمة لبناء سلام مستدام على المدى البعيد، ويخوضون من وتيرة العنف من خلال توفير فرص إنتاجية للشباب والشابات بعيداً عن العنف.

(GIZ)، وتفويض من الوزارة الاتحادية الألمانية للتعاون الاقتصادي والتنمية (BMZ).¹

يواجه الناشطون الشباب تحديات كبيرة لا يجدون، في المنظور القريب، أن تخطيها في حيز الممكن؛ وذلك بدءاً باقتصاد فاشل، ومروراً بانعدام فرص التعليم، ووصولاً إلى التهديدات الأمنية المباشرة وإلى القيد التي تفرض على تحركاتهم وحرية التعبير لديهم. وعلى الرغم من هذا، فقد سعى الكثير من الشباب في أنحاء مختلفة من البلد إلى إيجاد طرق للإسهام بشكل إيجابي، وبالخصوص على المستوى الاجتماعي وإيجاد طرق وفضاءات جديدة للعمل.³

النشاط الشبابي قبل وأثناء الحرب

قبل العام 2011م كان القليل من الشباب يشعرون بالقدرة على مواجهة نظام القمع للرئيس السابق علي عبدالله صالح بعيداً عن المعارضة السياسية الرسمية والتحالفات فقد كان النشاط الشبابي وبشكل أساسي مقتصرًا على أنشطة اجتماعية وثقافية لم ترق إلى الوصول إلى أنشطة سياسية وأمنية واقتصادية. ومع ذلك، فحينما أخذت الانتفاضات الشعبية في الانتشار في بعض بلدان الشرق الأوسط وشمال أفريقيا مطلع العام 2011 سرعان ما بدأ الشباب اليمني

لقد أجبرت قيود السفر النشطين الشباب على التحول نحو المستوى المحلي والاجتماعي، كما حُول الوضع الأمني تركيز الشباب نحو دعم القضايا الإنسانية والصحية والبيئية والاجتماعية بعيداً عن العمل السياسي.⁴ وفي ظل شحّ المشاريع التنموية الدولية تتحمل المبادرات الشبابية على توفير الخدمات العامة التي انهارت، ويتسع العمل الذي ينخرط فيه الشباب من محافظة إلى أخرى بصورة ملفتة، متأثراً بمستوى العنف المباشر في المنطقة وبيوتجهات وسلوكيات سلطات الأمر الواقع ومقدار الدعم الذي يتلقونه من المجتمع الدولي.

¹ للاطلاع على مناقشة أشمل للمجالات الستة وأهميتها لبناء السلام المستدام في اليمن، انظر تقرير 06 CARPO: فهم متطلبات السلام في اليمن: احتياجات وأدوار المجتمع المدني والمرأة والشباب والإعلام والقطاع الخاص، والذى حدث فيه ما رايكه ترانسفيلد وماري كريستين هاينز الإطار المفاهيمي لهذه الورقة، التقرير، الذي نُشر في مارس 2019، متاح على https://carpo-bonn.org/wp-content/uploads/2019/05/carlo_policy_report_06_2019.pdf (22.10.2019).

² مصطلح شباب: في هذه الورقة ليس مقصراً على التعريف الشائع للأشخاص الذين تتراوح أعمارهم من 18 إلى 35 سنة ولكنه يشمل أيضاً أولئك البالغين بوجه التحديد (الذين قد تقل أعمارهم عن 18 عاماً) الذين يعيشون على نطاق واسع بوصفهم جزءاً من 'حركة الشباب' اليمنية والذين لعبوا أدواراً ايجابية في مجتمعاتهم مسبقاً.

³ ورقة البحث متركزة على بيانات نوعية تم جمعها من خلال 8 مجموعات نقاش بؤرية في حضرموت وإب (في مواقع ريفية وحضرية، ومجموعات نقاش بؤرية للشباب منفصلة عن الشابات) وأيضاً من خلال مجموعتين من الشباب من المتخصصين في بناء السلام في تعز، علاوة على مقابلات إضافية في صنعاء وعدن وحضرموت وشبوه ولحج وتعز.

⁴ انظر

وفي مارس/آذار من العام 2015، تسبّب اندلاع الحرب وانهيار عملية الانتقال السياسي في فقدان المكاسب السياسية و الاجتماعية على حد سواء، كما تسبّبت الحرب في اضمحلال مفاجئ في النشاط الشبّي. ووضعت التحديات الأمنية والاقتصادية المترتبة على الصراع عبئاً كبيراً على قدرة الشباب على التعاون وعقد اللقاءات. وبعبارة واحدة، فقد أعاد التوقف في العملية السياسية الانتقالية كل السبل السلمية الرسمية لمشاركة الشباب سياسياً. وعلقت الكثير من المنظمات المدنية الدولية، التي كانت قد وضعت برامج ترتكز على الشباب، عملها وغادرت البلد.

بالتركيز على السياسية. إن حالة الاقصاء السياسي والاقتصادي قد دفعت الشباب إلى الخروج إلى الشارع للقيام باحتجاجات سلمية مطالبة بتغيير النظام السياسي، وتعيير الحكومة، وإزاحة الرئيس الذي ظل 33 عاماً يتربع هرمه السلطة.⁵ وخلقت هذه الثورة الشّبابية التاريخية صورة عن الشباب بوصفهم محركاً للتغيير الديمقراطي. وهرع جميع اللاعبين السياسيين بما فيهم الأحزاب السياسية العتيدة لاستخدام الشباب كرافعة في المشهد السياسي. كما عمد اللاعبون الدوليون والمنظمات الدولية على حد سواء إلى تصميم برامج كبيرة ترتكز على الشباب وتهدّف إلى زيادة المشاركة الشّبابية محلياً ودولياً.

دور الشباب أثناء الصراع

نتائج عامّة

تأثرت قدرة الشباب في مواصلة النشاط والعمل الطوعي⁶ بسبب فقدان الأمن في أنحاء مختلفة من البلد، إلى جانب الاقتصاد المنهار بشكل متسرّع، مع ما صاحب ذلك من فقدان الفرص والتمويل من المانحين، بالإضافة إلى عدم القدرة على التحرّك والقيود المفروضة بشكل مفاجئ على حرية التعبير، إلى جانب الانهيار شبه التام في الخدمات التي تقدّمها الدولة. وقد عبر المشاركون في مجموعات النقاش البوّرية من الشباب في مدينتي إب وحضرموت عن قلقهم جراء ضعف قدرات منظمات المجتمع المدني ومؤسسات الدولة في دعم عمل الشباب، كما أشاروا إلى فقدان الشّراكات مع منظمات المجتمع المدني العاملة

وتفاوضت النخب السياسية التقليدية في اليمن حول الصيغة النهائية لمبادرة مجلس التعاون الخليجي التي كان من شأنها إزاحة الرئيس السابق، غير أنها عمدت إلى إقصاء الناشطين الشباب وتجاهلت مطالبهم بالعدالة الاجتماعية. ورغم ذلك، فقد لعب الشباب دوراً مهماً في الفترة الانتقالية التي أعقبت التوقيع على المبادرة، كالمشاركة في مؤتمر الحوار الوطني؛ إذ تمثلت حصتهم في المؤتمر بـ 20% (حصة مخصصة للشباب بالإلزام).⁷ وفضلاً عن ذلك، فقد شكل الناشطون من الشباب منظمات مدنية جديدة، وكونوا شبكات مناصرة وكسب تأييد تقدّم على نطاق الوطن اليمني، وعمد بعضهم إلى تأسيس أحزاب سياسية، بينما قيل البعض منهم تولي مناصب حكومية كوزراء ونواب وإداريين حكوميين.

5 انظر

Lydia Funck and Mareike Transfeld (November 2013): *Supporting Youth Activism in Yemen: Challenges, Priorities and Needs*, Yemen Polling Center. Available at http://www.yemenpolling.org/advocacy/upfiles/YPCCpublications_Policy-Brief--Supporting-Youth-Activism-in-Yemen-Challenges-Priorities-and-Needs--November-2013.pdf (21.01.2020).

6 انظر

Rafat Al-Akhali (April 2014): *What Yemen's Youth Got Out of the National Dialogue Conference*, Atlantic Council MENA Source. Available at: <https://www.atlanticcouncil.org/blogs/menaseource/what-yemens-youth-got-out-of-the-national-dialogue-conference/> (21.01.2020).

Kate Nevens, Marwa Baabdad and Jatinder Padda (2019). 7

على المستوى الوطني، ومع الدوائر الحكومية؛ بالنسبة للناشطين الشباب أكثر خطورة وانتشاراً بل حتى مع الشبكات الشبابية.

لقد أصبحت التهديدات الأمنية المباشرة من مخاطر الاعتقال من قبل العديد من أطراف الصراع أو أن يتم تلقيق التهم لهم كالقيام بتنفيذ أجندة لطرف سياسي معين". ويتردد الكثير من الشباب في الحديث عن هذه المخاطر بالتفصيل، ولكنهم يتحدثون عن الحاجة لحرية التعبير عوضاً عن ذلك وبالاخص في محافظة إب الخاضعة لسيطرة الحوثيين (أنصار الله). يقول أحدهم: "إن منشوراً في الفيس بوك قد يلفك حياتك". وعبر النساء في سيئون عن مخاوفهن من زيادة التحرشات الجنسية والشعور بأن النساء مستهدفات بشكل واضح.

إن الصدمات النفسية الناجمة عن الحرب تمثل أيضاً تحدياً خطيراً. قال أحد الشباب في إب "بدأ الكثير من الشباب بالتفكير في الانتحار"، وفي الوقت نفسه تحدث آخرون بأنهم أصبحوا يعانون من الاكتئاب وصعوبة النوم. وتكشف هذه التعليلات أنهم يعانون من الصدمة، وفقدان الأمل، وعدم الشعور بالأمان والقلق. وأضف إلى ذلك أن نتائج بحثنا تذهب أيضاً إلى أن هناك تقبلاً وعدم تحفظ لدى الشباب في الحديث عن هذه القضايا.

الشباب الذين تحدثنا معهم يمتلكون رؤى واضحة نحو مستقبل اليمن وبناء بلد آمن ومستقر للأجيال القادمة، فقد ذكروا، بالحرف الواحد، الحاجة إلى إنهاء الحرب بوصفها أمراً طارئاً وملحاً. وباختلاف الواقع التي أجرينا فيها البحث واختلاف الجنس (ذكور، إناث) رأى غالبية الشباب أن السلام المستدام في اليمن صيغة تجمع التالي: - التماسک الاجتماعي الذي من خلاله يتم التعاون والتآزر بين المجتمعات المحلية أو المجموعات المختلفة

في كل الواقع التي أجرينا البحث فيها سلط الشباب الضوء على التحدي الاقتصادي والأمني بوصفهما العاقلين المهمين في طريق مساهماهم الإيجابية. فانعدام فرص العمل، وعدم دفع الرواتب، وارتفاع أسعار الغذاء والوقود، والنقص في المياه، وانعدام الخدمات الأساسية كلها أمور مجتمعة كان من شأنها إجبار الشباب على ترك النشاط والانشغال باحتياجاتهم اليومية. وعلى الرغم من أن هذه التحديات قد جعلت من بقاء الشباب نشطين أمراً بالغ الصعوبة، فإنها، من جهة مقابلة، قد حفزت الناشطين والناشطات من الشباب على مساعدة غيرهم من أقرابهم الآخرين على الحصول على فرص تساعدهم في تحسين دخلهم بدلأً من الانخراط في أعمال قتالية. ففي محافظة إب، حيث يتمثل الشغل الشاغل للشباب في تأمين أعمال لهم ومصادر دخل لهم ولمن يعولون، أبدى الكثير من المشاركين قلقهم؛ لأن كثريين من الشباب، من وجهة نظرهم، "أصبحوا يميلون إلى الإجرام أو يلتحقون بعصابات خارجة على القانون من أجل تحسين دخلهم".

وبالرغم من أن التواصل المباشر وجهاً لوجه يظل مهمًا بالنسبة إلى الشباب، فإن عمل الترتيبات للتواصل خارج مجتمعاتهم صار أصعب بصورة متزايدة.⁸ فقد أصبح الاعتقال من محافظة إلى أخرى صعباً بفعل نقاط التفتيش وخطر الاعتقال والعداء المتزايد للشماليين في المحافظات الجنوبية والعكس. كما أصبح السفر خارج البلد غير ممكן بشكل كبير بالنسبة للكثير من السكان نظراً لغلق المطارات وإغلاق السفارات العاملة، إلى جانب تكاليف الرحلات، وصعوبة الحصول على التأشيرات.

8 المرجع السابق.
9 انظر

Mareike Transfeld (February 2019): *Youth Activism in the Yemeni Civil War. Internet Mitigates Effects of Local Factors Shape Activism Scene*, Yemen Polling Center. Available at <https://www.yemenpolling.org/2664-2/> (21.01.2020).

ي يعني وجود مجتمع مزدهر ومتساوٍ وأمن يعيش فيه الناس في ظل العدالة وأحترام حقوق الإنسان ويُمكّن الجميع من المشاركة لتحقيق التنمية والسلام الدائم، وهذا حرفياً ما أخبرنا به الشباب في مدينة إب. وتحدث الشباب في المكلا حول أهمية وجود ثقافة للسلام والتي ينبغي أن تتمثل في المواقف والأفعال والآفكار والمهارات لكل شخص في المجتمع.

ومن خلال هذه الرؤية الأوسع لليمن، يتوقّع الشباب إلى أن يصبحوا جزءاً في صناعة القرار واتخاذ السياسات، ابتداءً من حكومة على المستوى المحلي والقطاع الخاص، ووصولاً إلى القضايا الوطنية والدولية، معبرين عن الحاجة إلى وجوه جديدة للأخذ بزمام الأمور في هيكلِ الحكومة. كما رأى الشباب أنهم يلعبون دوراً محورياً في قطاعات مختلفة لبناء الروابط بين المجتمعات المحلية، ورفع مستوى الوعي العام حول السلام، وكذلك في عملية بناء السلام، وتوفير مصادر للدخل، علاوة على توفير فرص تطوعية تهبّ الشباب معنى في الحياة وتكون بدليلاً عن الانخراط في العنف.

الاختلافات المناطقية في نشاط الشباب

هناك العديد من القواسم المشتركة التي يتشاطرها الشباب في الأماكن المختلفة التي شملها بحثنا. ومن ذلك تلك العوائق التي تمنعهم من المشاركة، وكذلك رؤيتهم طبولة الأسد ليمن آمن ومستقر. ومع ذلك، فإن الأنماط والوسائل المتوفرة للشباب للعمل في بناء السلام تتتنوع من محافظة إلى أخرى

10 سيطر الجنوبيون على محافظة إب في أغسطس/آب 2015م. ولم يواجهوا إلا مقاومة بسيطة، وعينوا الموالين لهم في المناصب السياسية والعسكرية العليا.

الحرب قد أثرت على الأمن والسلامة فيما يخص قضية النوع الاجتماعي، ويأتي ذلك في وقت تتعرض فيه النساء للتحرش بصورة غدت أكثر انتشاراً سواء كان ذلك في الواقع أو على فضاء الانترنت، إلى جانب العنف الأسري الذي يطالهن، والزواج القسري الذي يفرض عليهم.¹³

غير أن الصراع، من جهة مقابلة، قد كان عاملاً في إيجاد مساحات للاعتراف على بعض المنظومات القيمية التقليدية المتعلقة بالاختلاف بين الجنسين. فقد قامت الشابات ببعض الأنشطة التي كانت تعد غير مقبولة في وقت سابق في مجتمعاتهن المحلية. والمعلوم أن منظومة القيم الدينية في اليمن كانت تُستخدم بشكل متكرر من أجل الحد من نشاط الشابات وتحرکاتهن وتواصلهن. بيد أن الحاجة الاقتصادية المتزايدة في زمن الصراع قد جعلت بعض الأسر تخفف من وطأة وفاعلية هذه القيم؛ فقد مالت إلى السماح للنساء من أفرادها بالعمل. وفي حالة بعض الأسر، غدت النساء هن الميل الوحيد لأسرهن، وإنْ كان نوع العمل الذي يسمح لهن بمزاولته قد ظلل في نطاق تلك الأعمال ذات الطبيعة النسوية، وفقاً للصورات الاجتماعية.

ويشير البحث الذي أجريناه إلى أن النشاط النسووي قد تأثر بحسب المكان أو المنطقة. ففي المناطق التي يسيطر عليها الحوثيون تواجه النساء قيوداً أكثر شدة. وعلى نفس المنوال تأثر النشاط النسووي في المناطق الأخرى عنفاً والمليئة بنقاط التفتيش؛ فعلى سبيل المثال في محافظة إب تُعد القيود المفروضة على تحركات النساء والشابات هي القاعدة السائدة. قالت إحدى الشابات في

الإمارات العربية المتحدة):¹¹ والملاحظ أن هذه السلطات لا تضع الكثير من القيود على أنشطة الشباب المتعلقة ببناء السلام، والتماسك الاجتماعي، والسياسة أو الأمان. وقد وجدنا أن معظم المشاركين في مجموعة النقاش البورمية في حضرموت يشعرون أن نشاط الشباب في بناء السلام قد أصبح ينتمي في السنوات الأخيرة. كما أن حضرموت تُعد موطنًا للكثير من شركات النفط والأعمال التجارية مما ساعد في الحفاظ على مستوى التوظيف ودعم مبادرات الشباب. وبينما تُعد عائدات النفط مصدر دخل للسلطات واللاعبين في الصراع يراه الشباب منبعاً للفساد، ولكنه أيضاً يعطي حافزاً للسلطات للحفاظ على الأمن والاستقرار. ولذلك تذهب تائج بحثنا إلى أن عامل الاختلاف بين المحافظات والسلطات التي تسيطر عليها يؤثر على نطاق ونوعية جهود الشباب في بناء السلام أكثر من عامل النوع بين المناطق الريفية والحضرية.

النوع الاجتماعي: الإناث والذكور

إن الكثير من الأبحاث المتوفرة بخصوص النوع الاجتماعي في اليمن خلال فترة الصراع، بما فيها بحثنا هذا، تتضمن تحليلات متضاربة في كيفية وطريقة تأثير الحرب على النشاط الشابي على كل من الذكور والإناث. وتظهر بعض الأبحاث دلائل بأن بعض النساء تواصل لعب أدوار مهمة في النشاط بينما تظهر بعض الأبحاث الأخرى أن النساء أصبحن أقل نشاطاً. وقد غدا واضحًا تعزيز الصراع للفجوات الموجودة مسبقاً بين الجنسين في مجالات معينة كقضية حصول النساء على الانترنت، والقدرة على التحرك والسفر بحرية،¹² والوصول لصنع القرار في المجتمع. و من المعلوم أن

11 في (2015م) كانت عناصر القاعدة تسيطر على الساحل في حضرموت قبل طردها بدعم من دولة الإمارات العربية المتحدة في (2016م).

12 يمكن الرجوع إلى مناقشة "فريق النساء" في هذا المسوّر لهذه القضية ضمن الورقة التي كتبها كل من

Iman al-Gawfi, Bilkis Zabara and Stacey Philbrick Yadav (27.02.2017): *The Role of Women in Peacebuilding in Yemen*, CARPO/GDRSC Brief 14. Available at https://carpo-bonn.org/wp-content/uploads/2020/02/carpo_brief_14.pdf (20.03.2020).

13 انظر

Brigitte Rohwerder (March 2017): *Conflict and Gender Dynamics in Yemen*, K4D Helpdesk Report, Institute of Development Studies. Available at: <https://www.ids.ac.uk/publications/conflict-and-gender-dynamics-in-yemen/> (21.01.2020).

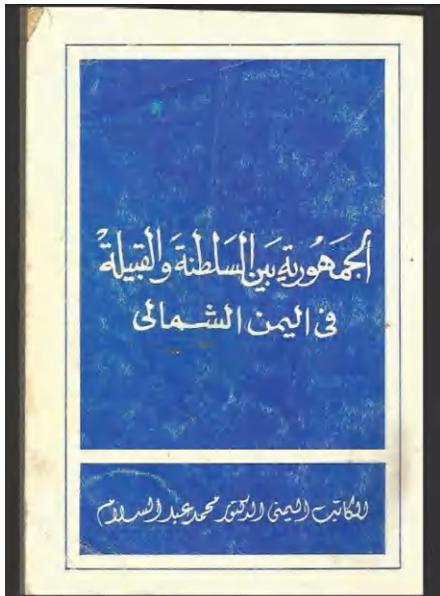
إب: " يستطيع الرجال السفر و البقاء في أي مكان ولكن النساء لا يستطيعن فعل ذلك". وعلى العكس من ذلك في ريف سيناء، مثلا، حيث أخبرتنا النساء المشاركات أن العكس صحيح؛ فقد أفادنَّ "أن النساء غدون أكثر شجاعة في الوقوف ضد التهديدات الأمنية؛ ويتّأقّن لهن ذلك من خلال الاحتجاجات". يعتمد ما يمكن اعتباره نشاطاً مما لا يُعد كذلك على منظورات وفرضيات فردية، فقد يقوم الشاب أو الشابة بنفس النشاط ولكن هناك اختلافاً في اعتباره نشاطاً أمّا غير نشاط وفقاً لتقييمات الآخرين؛ فالذكور من الشباب يعتبرون أن النشاط الذي تقوم به النساء محدود، في حين ترى النساء أنفسهن نشطات إلى حد جدير بالاعتبار.

(*) يتبع، بقية الدراسة في العدد

الثالث من مجلة الناصية.



اصدارات



الطبعة: الثانية، يوليو 2020
صنعاء.

ـ عدد الصفحات: (206) صفحة.
حجم متوسط.

* وصف الكتاب:

بدايةً نود الإشارة إلى إن الطبعة الأولى من الكتاب قد نُشرت سنة 1988م، نسبة الدكتور السقاف إلى الكاتب اليمني الدكتور محمد عبدالسلام، وهو اسم مستعار رأى المؤلف استخدامه نتيجة للظروف السياسية والامنية التي اتسمت

حرِّصْتُ هيئة تحرير المجلة منذ البداية أن يكون ضمن الأبواب الثابتة لمجلة باب خاص يهتمُّ بعرض قراءة مختصرة لأهم الكتب، ومتابعة آخر الإصدارات” إلا إننا لم نتمكن في العدد الأول الوفاء بهذا الالتزام نتيجة لما وجدنا من صعوباتٍ في متابعة مستجدات النشر وأخر الإصدارات، خاصة في مثل الظروف والظروف الراهنة.

كما إننا لم تتمكن في هذا العدد
(الثاني) أيضاً من نشر قراءة لكتاب
"الهويات القاتلة" للأستاذ أمين معلوف
كما كنا نأمل. ولكن مشروع الدراسة
سيظل قائماً في الأعداد القادمة من
المحللة باذن الله.

ولأننا نرى أن_ ما لا يدرك جلّه، لا يُترك كله_؛ فإننا سنستعرض في هذا العدد بعض الاصدارات التي قد تحظى باهتمام القارئ_ بحسب رأينا _، وفقاً للآتي:

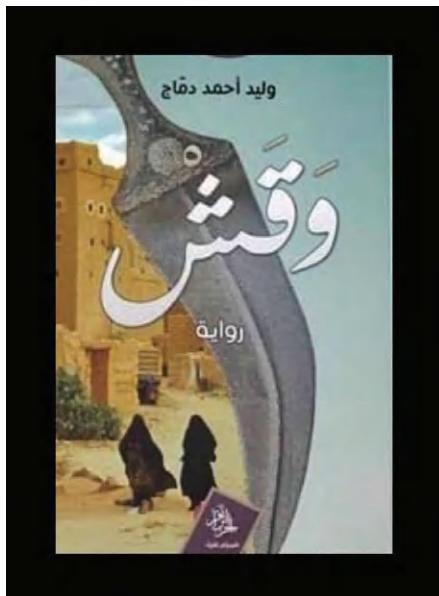
(1)

عنوان الكتاب: الجمهورية بين السلطنة والقبيلة في اليمن الشمالي.

المؤلف: الدكتور أيوبك السقاف.

(2)

عنوان الكتاب: **وقش ... هجرة الشمس** "رواية أدبية".



المؤلف: الأديب والروائي الاستاذ **وليد أحمد دماج**.

عدد الصفحات: (438) صفحة.

الناشر: مؤسسة أورقة للدراسات والترجمة والنشر.

الطبعة الأولى 2019م.

"مما قيل عن الرواية".

رواية «وقش» للروائي **وليد دماج** من الروايات التي ترك لدى القارئ أثراً عميقاً لمادتها التاريخية وموضوعها الدراميكي المتمثل في تاريخ (الفرقة المطرفيّة) التي تم إبادتها في القرن

بالقمع والاستبداد ومصادرة الحريات. وهذه الطبعة تقع في (203) صفحة من القطع المتوسط ويحتوي على أربعة فصول:
الفصل الأول: من الإمامة إلى جمهورية سبتمبر.

الفصل الثاني: الجمهورية بين السلطنة والقبيلة.

الفصل الثالث: التبعية المزدوجة.

الفصل الرابع: النفط في مأرب وأفاق المستقبل السياسي.

يُجِبُ الكتاب عن استئلة محورية عديدة ظلت منذ أمد دون معالجة ومن بينها سؤال ينتشر بين عامة الشعب وإن تجاهله بعض مدعى الفكر ومعظم رجال السياسة، ونقصد هنا: لماذا لا يتمتع جميع أبناء اليمن الشمالي حتى الآن بحقوق مواطنة متساوية لا تفرق بين أبناء الوطن الواحد؟ وبكلمات أخرى لماذا لم يستقر مفهوم المواطنة بدلأً من مفهوم الاتنماء القبلي على الرغم من سقوط الإمامة منذ أكثر من 25 عام. رابط تحميل الكتاب.

[https://yemenarchive.com/qa- :\[8\] bilasltina.html](https://yemenarchive.com/qa-bilasltina.html)



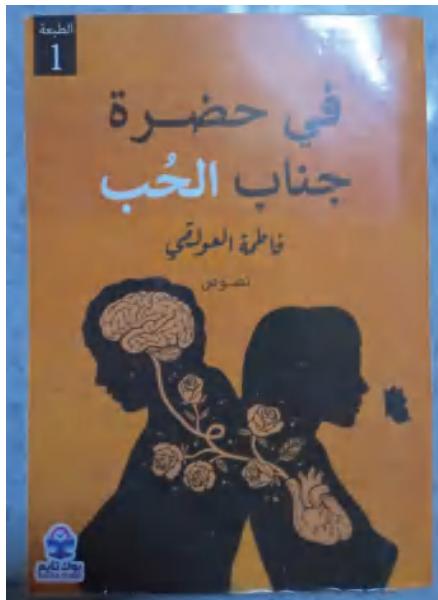
الناشر: دار ثقافة للنشر والتوزيع، أبو ظبي، الإمارات العربية المتحدة. ضمن الكتاب - إضافة إلى التوطئة، ثمانية مباحث تناولت: (-الذكاء العاطفي وثقافة الحوار، - الثورة اليمنية: سؤال المستقبل، - تصدع القبيلة في الشمال وانتعاشها في الجنوب، - حرب عبئية وقبائل تبحث عن الغنائم، - سوسيولوجيا الهجرة والمداخل المنهجية، - الهوية وعوامل تصدعها، - الرحلة والمجتمع الفسيفسائي العدني، - المجتمع المدني من منظور سوسيولوجي). الكتاب متوفّر في مكتبات عدن.

السادس الهجري على يد سفاح ذلك الزمن (الإمام عبدالله بن حمزة)، لكن الرواية لا تحكي تاريخاً فقط، بل هي تاريخ موازٍ أيضاً نراها تستحضر التاريخ إلى الحاضر، وتحيل الحاضر إلى التاريخ في فعل دائري لا ينتهي، وكما قال عنها كاتبها دمّاج "الرواية تكشف جملة من الأسباب الموضوعية لتكرار الحروب، خصوصاً الأهلية في اليمن، ومنها على سبيل المثال: الظلم والتمايز الاجتماعي، والفقر وشحة الموارد والاسترzaق من الحروب، والتجهيل". ورواية وقش في مجلها "تحاول تبع قصة فرقة المطافية التي ظهرت في القرون الثالث والرابع والخامس الهجري، كما تظهر انتعاش الحياة الفكرية والعلمية في اليمن آنذاك، وتتنوعها.

رابط تحميل الرواية. <https://images.app.goo.gl/5bHVaEtT2m2c6maw6>

(3)

- ـ عنوان الكتاب: **الثورة والهجرة والهوية في مجتمع متّشتّط**.
- ـ المؤلف: أ. د. سمير عبد الرحمن هائل الشameri.
- ـ الطبعة: الأولى، مايو 2020.
- ـ الحجم: (263) صفحة.



لها راوية بعنوان: (أني وياته). وتعني:
أنا وهو في اللهجة العدنية.

(4)

ـ عنوان الكتاب: في حضرت جناب الحب ”نصوص“.

ـ المؤلف: فاطمة العولقي.

ـ الطبعة: الأولى، 2022م.

ـ الحجم: (223) صفحة.

ـ الناشر، دار بوك تايمز.

تضمن الكتاب (64) نصاً أدبياً وقد عرّفت الكاتبة بنفسها في هذا الكتاب بالقول: (أنا هنا في هذا الكتاب، أكتب لنفسيي أدوس هواجي مخاوفي هزائمي ضحكتي لأنجو من الغرق وأجدني أطير بلا أجنحة).

ـ فاطمة العولقي: أدبية يمنية شابة، تدرس في جامعة عدن، وقد صدرت

الناصية

مجلة فكرية ثقافية

تهدف إلى الالسهام في: نشر فكر وثقافة المواطننة والمدنية والديمقراطية وحقوق الإنسان، والتأصيل الفكري لهذه القضايا، وتعزيز الخدمة المعرفية بها.

قواعد ومحددات النشر في المجلة

*نشر المجلة "الناصية" الدراسات والأبحاث، والمقالات، والموضوعات المختلفة.. التي:

_تنسم بالعمق والدقة والموضوعية، وتضيف جديداً للمعرفة.

_تواءم مع قضايا ومجالات اهتمام المجلة وتوجهاتها و سياساتها العامة.

حجم المواد والموضوعات التي تنشر في المجلة:

_يشرط في البحث ألا يزيد حجمه عن "5000/5000" كلمة، وألا يكون منشوراً من قبل.

_يشرط في الدراسة ألا يزيد حجمها عن: 3500/4500، كلمة، ولا تكون قد نشرت من قبل.

_الموضوعات المترجمة" بحث، دراسة، تقارير "عن لغات حية.. ينطبق عليها من حيث الحجم الشرطان المحددان أعلاه.

_يشرط في المقال.. ألا يزيد حجمه عن: 2000/2500 كلمة

_م الموضوعات عرض الكتب، يشرط ألا تزيد حجمها عن: 1500/2500، كلمة، وإن لا يكون قد قضى على صدورها أكثر من عامين، باستثناء الكتب التراثية، وذات الأهمية والقيمة المعرفية العالمية والهامة.

ترسل الدراسات والبحوث والموضوعات والخ إلى المجلة عبر بريدها الإلكتروني أو خدمة الوايتس اب، مطبوعة في قرص الكتروني "pdf" أو ملف "word" (مرفقة بأسم وعنوان الكاتب و عمله و مؤهله العلمي..).

*تحتفظ المجلة لنفسها بحق إجراء بعض التغييرات في النص بما يتلاءم مع أسلوبها في النشر بالتنسيق مع الكاتب و موافقته.

*الدراسات والأبحاث والمقالات والموضوعات، التي ترسل إلى المجلة لا تعاد إلى صاحبها، نشرت أو لم تنشر..

*البحث أو الدراسة التي نشرت في المجلة. يحق للكاتب إعادة نشرها في كتاب فقط، مع الإشارة إلى المصدر الأصلي للنشر.

وتم إشهارها وبدء ممارسة أنشطتها في
24/اغسطس/2020م

ـ حاصل على تصريح التأسيس تحت
رقم(297) بتاريخ 11/1/2021م صادر
عن وزارة الشؤون الاجتماعية، وتصريح
مزاولة النشاط صادر عن وزارة الثقافة.

مؤسسة أمجد الثقافية والحقوقية

عنواننا: اليمن. المقر الرئيسي، عدن.

هاتف 02_260082

ـ جوال 00967713807501

ـ البريد الإلكتروني: 00967733171039

ـ رابط صفحة "مدونة" المؤسسة في

الانترنت.

ـ <https://www.facebook.com/أمجـدـالـثقـافـيـةـوـالـحقـوقـيـةـ100990208428465>

ـ الرئيس الدوري للمؤسسة/ أ. محمد
عبد الرحمن.

ـ هاتف +واتس، 00967777808724

ـ واتس. 00967714367122

ـ إيميل. abdm8626@gmail.com

أهدافنا و مجالات عملنا:

ـ تهدف المؤسسة للالسهام في:

ـ 1. تعزيز التنمية الثقافية الشاملة،
ـ والمشاركة المجتمعية في التنمية
ـ الثقافية.

ـ 2. نشر وتنمية ثقافة المواطنـة
ـ والمدينة وحقوق الإنسان.

ـ 3. تربية وتعزيز حقوق الإنسان
ـ الثقافية، وتعزيز أعمال وانشطة
ـ المناصرة للحق في التعليم، والحقوق
ـ والحرريـات الثقافية، وحرية الفكر
ـ والابداع.

من نحن؟

ـ مؤسسة أمجد الثقافية والحقوقية:
ـ هيئة مدنية_ أهلية_ نوعية_ ثقافية_
ـ فكرية_ بحثية_ انسانية، غير حكومية،
ـ وغير ربحية، مستقلة وليس لها أية
ـ ارتباطات حزبية أو سياسية.

ـ تعمل في مجال التأهيل، والتنمية
ـ الثقافية، ومناصرة الحق في التعليم
ـ والثقافة، ونشر ثقافة المواطنـة
ـ والمدنـية وحقوق الإنسان.

ـ تأسـست بتاريخ 21/يونـيو/2018م،

من الإصدارات تحت عنوان "الكتاب غير الدوري" تتصل بقضايا (التنوير، المواطنة، الدولة المدنية، التعليم والثقافة).

ـ تعمل مستقبلاً على إصدار مطبوعة "مجلة" دورية خاصة بثقافة الطفل.

•البناء المؤسسي والهيكل للمؤسسة:
 ـ مجلس الأمناء "الهيئة الاستشارية للإدارة التنفيذية. وتكون من: "الرئيس الدوري للمؤسسة، ونائبه، والوحدات التنفيذية المتخصصة" مثل: الدراسات والبحوث، البرامج والمشاريع، الإعلام والاصدار، التوثيق والمعلومات والمكتبة، الوحدة المالية والادارية، السكرتارية، الاتصال والتنسيق.

* منتدى الحوار الفكري.
 * منتدى التربية المدنية للشباب والطلاب.
 وحدات وتكوينات أخرى مستقبلا.

تركز المؤسسة عملها في القضايا التالية:

1. قضايا التنوير والثقافة المدنية.

2. قضايا الحق في التعليم والثقافة.

3. قضايا الثقافة العامة، وتنمية المواهب الإبداعية الأدبية والفنية.

•برامجنا الأساسية: تؤطر المؤسسة انشطتها في برامج رئيسة منها حالياً:

1. برنامج التربية المدنية والمواطنة للشباب والطلاب.
 2. برنامج نشر ثقافة السلام وحقوق الإنسان.

3. برنامج الأنشطة الثقافية العامة.

كما توالي المؤسسة اهتماماً كبيراً للمطبوعات لما لها من أهمية في نشر وتنمية الفكر والثقافة، ولذلك فهي:
 ـ تصدر مجلة الناصية، وهي مجلة فكرية ثقافة فصلية "تصدر مؤقتاً كل ستة أشهر".
 ـ تسعى لنشر وإصدار مجموعة



”الوطن الحلم“ لوحة للفنانة التشكيلية والأكاديمية د. أمنة النصيري، ٢٢.٢٠١٥م